بســـم الله الرحمن الرحيم

المملكة العـربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم الـــــــــقرى

كلية الدعوة وأصول الدين
قسم : الكتاب والسنة
رقم المقرر: ٥٠- ٦٠٢٣٣٦

كتب الرجال

جمـــع وتـــرتيب

الدكتورة :عفاف خلف الله النمري

أستاذ مساعد :بقسم الدراسات الإسلامية

كلية الآداب والعلوم الإدارية

مفردات مقرر كتب الرجال(٥٠ . ٦٠٢٣٣٦)

ساعتان معتمدتان :ساعتان

أولا:المراحل التي مر بها علم الرجال.

ثانيا: مناهج المصنفين في علم الرجال.

ثالثا : بيان الكتب المؤلفة في معرفة الرجال.

١- كتب معرفة الصحابة:

- معرفة الصحابة،لأبي حفص،ولابن شاهين،ولابن السكن،ولأبي القاسم البغوي،ولابن قانع وغيرهم.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب،لابن عبد البر النمري.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة،لابن الأثير الجزري.
- الإصابة في تمييز الصحابة،لابن حجر العسقلاني.

٢-كتب معرفة أحوال الرجال الثقات:

- الثقات للنسائي،والعجلي،وابن حبان،وابن شاهين،وابن خلفون،وابن قطلوبغا،وغيرهم.

٣-كتب في معرفة أحوال الرجال الضعفاء:

- الضعفاء،للبخاري،والنسائي،وأبي زرعة،والعقيلي،والذهبي،وغيرهم.
- المجروحين، لابن حبان البستي.
- الكامل في ضعفاء الرجال،لابن عدي.
- ميزان الاعتدال،لشمس الدين الذهبي.
- لسان الميزان،لابن حجر العسقلاني.

٤-كتب في معرفة أسماء الرجال الثقات والضعفاء:

- التاريخ، ليحيى بن معين.
- العلل ومعرفة الرجال،لأحمد بن حنبل.
- التاريخ الكبير،للبخاري.
- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم.
- تاريخ أبي بكر أحمد بن أبي خيثمة.
- العلل ومعرفة الرجال،لأبي بكر بن الأثرم.

٥- كتب في الطبقات:

- طبقات الرواة،لخليفة بن خياط.
- الطبقات الكبرى،لابن سعد.
- الطبقات،لمسلم بن حجاج.
- الطبقات،للنسائي.

٦-كتب في معرفة أحوال رجال الكتب الستة:

- الكمال في معرفة الرجال،لابن النجار.
- الكمال في أسماء الرجال،لعبد الغني المقدسي.

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المزي.
- تذهيب تهذيب الكمال،لشمس الدين الذهبي.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة،لشمس الدين الذهبي.
- تهذيب التهذيب،لبن حجر العسقلاني.
- تقريب التهذيب،لابن حجر العسقلاني.
- نهاية السول في رواة الستة الأصول،لبرهان الدين الحلبي.

٧- كتب في معرفة أحوال رجال الأئمة الأربعة:

- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة،لابن حجر العسقلاني.

٨-كتب المتفق والمفترق:

- المتفق والمفترق،للخطيب البغدادي،ولابن النجار،ولأبي بكر الجوزقي.

٩- كتب المؤتلف والمختلف:

- المختلف والمؤتلف،للدار قطني،وعبد الغني الأزدي.
- المؤتلف تكملة المختلف،للخطيب البغدادي.
- المؤتلف والمختلف،لأبي سعد الماليني.
- الاكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماءوالكنى والأنساب، لابن ماكولا.

١٠-كتب في المتشابه المركب من النوعين السابقين:

- تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم للخطيب البغدادي.
- تالي تلخيص المتشابه للخطيب البغدادي.
- المشتبه، لعبد الغني بن سعيد الأزدي.
- المشتبه، لشمس الدين الذهبي.
- المشتبه، لابن حجر العسقلاني.
- مشتبه الأسماء والأنساب والكنى والألقاب، لشمس الدين الذهبي.
- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لابن حجر العسقلاني.

١١-كتب في معرفة الأسماء والكنى والألقاب:

- الأسماء والكنى، لأحمد بن حنبل، ونوح بن حبيب، وأبي عيسى الترمذي، وابن الجارود.
- الكنى والأسماء، لمسلم بن الحجاج، ولأبي بشر الدولابي.
- الأسامي والكنى، لخليفة بن خياط، ولأبي عمر، ولأبي عروبة الحسين بن محمد الحراني، ولابن منده
- الكنى، لعلي بن المديني، وللإمام البخاري، وللنسائي، ولابن أبي حاتم، ولابن حبان، ولأبي أحمد الحاكم الكبير، ولأبي القاسم ابن منده.
- فتح الباب في الكنى والألقاب، لأبي عبد الله بن منده.
- الكنى والألقاب، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري.
- الألقاب والكنى، لأحمد بن عبد الرحمن الشيرازي.
- نزهة الألباب في معرفة الأسماء والكنى والألقاب، لابن حجر العسقلاني.

١٢- كتب الأنساب:

- الأنساب، لأبي المظفر السمعاني.
- اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري.
- لب اللباب في تحرير الأنساب، لجلال الدين السيوطي.

١٣- كتب وفيات الرواة:

- التاريخ الصغير، للبخاري.
- وفيات ابن قانع وابن زير.
- التكملة لوفيات النقلة.
- الوافي بالوفيات، للصدفي.

١٤-كتب في البلدانيات:

- تاريخ مكة، للفاكهي، والأزرقي.
- تاريخ المدينة، لابن شبّه.
- تاريخ أصبهان، لابن مردويه، ولأبي نعيم، ولأبي زكريا بن منده، ولأبي عبد الله بن منده، ولأبي القاسم بن منده.
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي.
- تاريخ دمشق، لابن عساكر.
- تاريخ البصرة، لعمر بن شبّه.
- تاريخ جرجان، للسهمي.
- تاريخ قزوين، لابن ماجه، ولأبي يعلى.
- تاريخ مرو، للسمعاني .
- تاريخ نيسابور، للحاكم.
- تاريخ واسط، لبحشل.

المصادر والمراجع :

- الرسالة المستطرفة، للكتاني.
- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي.
- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين الذهبي.
- مقدمة الكامل في الضعفاء، لابن عدي.
- مقدمة كتاب المجروحين، لابن حبان البستي.
- بحوث في تاريخ السنة المشرفة، أكرم ضياء العمري.
- علم الرجال، للندوي.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة.
- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان.
- تاريخ التراث العربي، فؤاد سيزكين.

تعريف علم الرجال:

علم الرجال هو العلم الذي يعنى بمعرفة الرواة من حيث أحوالهم عدالة وجرحاً، ويعنى أيضاً بما يخدم ذلك ويحققه كمعرفة أسمائهم، وأنسابهم ،وكناهم ،وألقابهم ،ومواليدهم ، وشيوخهم ،وتاريخ سماعتهم ، وبلادهم ، ومواطنهم ، ورحلاتهم ،وتاريخ قدومهم إلى البلدان المختلفة ،وتلامذتهم ، وأحوال من تغيّر حفظه ومتى حصل هذا التغير، ومن روى عنهم قبل التغير وبعده، والمدلّسين وطبقاتهم، و المختلطين، ووفياتهم، وطبقاتهم، مما يعين على التمييز بينهم ولا سيما مع كثرتهم وتشابه أسمائهم أو أسمائهم وأنسابهم وكناهم إلى غير ذلك مما يوقع في الخلط الشنيع كتضعيف الثقة وتوثيق الضعيف، وردّ الحديث المقبول وقبول الحديث المردود.

أهمية علم الرجال :

قد وقعت الرواية ممن يجب قبول خبره ، و ممن يجب رده ، و ممن يجب التوقف فيه، و هيهات أن يعرف ما هو من الحق الذي بلغه خاتم الأنبياء عن ربه عز و جل ، و ما هو الباطل الذي يبرأ عنه الله و رسوله ، إلا بمعرفة أحوال الرواة، قال ابن أبي حاتم رحمه الله: "ولما كان الدين هو الذي جاءنا عن الله عز وجل، وعن رسوله صلى الله عليه وسلم بنقل الرواة، حق علينا معرفتهم، ووجب الفحص عن النَّاقِلَةِ، والبحث عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والثبت في الرواية... وأن يُعْزَل عنهم الذين جَرَحَهُم أهل العدالة، وكشفوا لنا عن عَوْرَاتِهِم....

وقال مسلم في مقدمة صحيحه : " بَابُ الْكَشْفِ عَنْ مَعَايِبِ رُوَاةِ الْحَدِيثِ وَنَقَلَةِ الْأَخْبَارِ وَقَوْلُ الْأَئِمَّةِ فِي ذَلِكَ ثم نقل كلاماً كثيراً ، وختمه بقوله :" وَإِنَّمَا أَلْزَمُوا أَنْفُسَهُمُ الْكَشْفَ عَنْ مَعَايِبِ رُوَاةِ الْحَدِيثِ ، وَنَاقِلِي الْأَخْبَارِ وَأَفْتَوْا بِذَلِكَ حِينَ سُئِلُوا لِمَا فِيهِ مِنْ عَظِيمِ الْخَطَرِ ، إِذِ الْأَخْبَارُ فِي أَمْرِ الدِّينِ إِنَّمَا تَأْتِي بِتَحْلِيلٍ ، أَوْ تَحْرِيمٍ ، أَوْ أَمْرٍ ، أَوْ نَهْيٍ ، أَوْ تَرْغِيبٍ ، أَوْ تَرْهِيبٍ ، فَإِذَا كَانَ الرَّاوِي لَهَا لَيْسَ بِمَعْدِنٍ لِلصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ ، ثُمَّ أَقْدَمَ عَلَى الرِّوَايَةِ عَنْهُ مَنْ قَدْ عَرَفَهُ ، وَلَمْ يُبَيِّنْ مَا فِيهِ لِغَيْرِهِ مِمَّنْ جَهِلَ مَعْرِفَتَهُ كَانَ آثِمًا بِفِعْلِهِ ذَلِكَ ، غَاشًّا لِعَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ إِذْ لَا يُؤْمَنُ عَلَى بَعْضِ مَنْ سَمِعَ تِلْكَ الْأَخْبَارَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا ، أَوْ يَسْتَعْمِلَ بَعْضَهَا وَلَعَلَّهَا ، أَوْ أَكْثَرَهَا أَكَاذِيبُ لَا أَصْلَ لَهَا .

ولقد أدرك العلماء أهمية التصنيف في أحوال الرجال وبيان مراتبهم من حيث الجرح والتعديل حتى قال ابن الصلاح عن هذا النوع : إنه من أجلّ نوعٍ وأفخمه فإنه المرقاة إلى معرفة صحيح الحديث من سقيمة.

ولذلك فقد لقي هذا العلم عناية فائقة من أئمة الحديث قديماً وحديثاً ، فصنفوا فيه التأليف الكثيرة التي تكلموا فيها على الرواة مما شاهدوه من أحوالهم أو ما نقلوه من الكلام في صفاتهم عن أئمة هذا العلم .

وتنوعت المصنفات في الرواة فمنها :المصنفات في معرفة الصحابة،و المصنفات في الطبقات، والمصنفات في رواة الحديث عامة، والمصنفات في رجال كتب مخصوصة،و المصنفات في الثقات خاصة ، والمصنفات في الضعفاء والمتكلم فيهم، ، وكتب ضبط الاسماء والمنى ، والمصنفات في رجال بلاد مخصوصة"البلدان والتواريخ المحلية وسؤالات في الجرح والتعديل .

إن المؤلفات في هذا الميدان كثيرة جداً؛ ولذلك فإن الناظر في عناوينها فقط ليندهش أمام هذه الكثرة الوافرة، ويقف مندهشا أيضا أمام ما فيها من ضبط وتدقيق في التعريف بالرواة وبأحوالهم وغير ذلك، لقد وضعت هذه المؤلفات في تاريخ الفكر الإسلامي والإنساني مسالك للنظر وقواعد للنقد ومثالا للنقد العلمي النزيه.

مشروعيته:

الكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً واجب على الكفاية بإجماع المسلمين احتياطاً في أمر الدين، وتمييزاً لمواقع الغلط في هذا الأصل العظيم (السنة) الذي عليه مبنى الإسلام، وأساس الشريعة لكي يعرف من ترد روايته من تقبل ، وقال المعلمي اليماني: "أول من تكلم في أحوال الرجال القرآن، ثم النبي صلى الله عليه وسلم، ثم أصحابه".

والأصل في ذلك قوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾[الحجرات: ٦]

وقال تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى﴾ [البقرة:٢٨٢].

وقال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ [الطلاق:٢] وقال تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾[المائدة:٩٥].

ففي الآية الأولى يأمر الله تعالى بالتثبت في الأخبار، وفي الآيات الأخرى يطلب الله تعالى العدل والرضى في الشهود.

ومعلوم أن الأمر بالتثبت في الأخبار في الآية الأولى عام، فالأخبار التي تنقل عن الله ورسوله تدخل فيها دخولاً أولياً.

وطلب الرضى والعدل في حديث النبي صلى الله عليه وسلم، الذي هو دين للأمة وتشريع لها، وهو المصدر الثاني في التشريع، أولى من أن يطلب في الشهادة ، وقد ذم القرآن المنافقين وبين صفاتهم.

وفي السنة وَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ أَبَا عَمْرِو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ وَهُوَ غَائِبٌ فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلُهُ بِشَعِيرٍ فَسَخِطَتْهُ فَقَالَ وَاللَّهِ مَا لَكِ عَلَيْنَا مِنْ شَىْءٍ. فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ « لَيْسَ لَكِ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ ». فَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ فِى بَيْتِ أُمِّ شَرِيكٍ ثُمَّ قَالَ « تِلْكَ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِى اعْتَدِّى عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ ثِيَابَكِ فَإِذَا حَلَلْتِ فَآذِنِينِى ». قَالَتْ فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِى سُفْيَانَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِى. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- « أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلاَ يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لاَ مَالَ لَهُ انْكِحِى أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ ».

فَكَرِهْتُهُ ثُمَّ قَالَ « انْكِحِى أُسَامَةَ ». فَنَكَحْتُهُ فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا وَاغْتَبَطْتُ بِهِ.

قال الخطيب: "في هذا الخبر دلالة على إجازة الجرح للضعفاء على جهة النصيحة؛ لتجنب الرواية عنهم، وليعدل عن الاحتجاج بأخبارهم...".

وقد عَبَّر ابن القَيِّم – رحمه الله – عن مذهب الجمهور في ذلك، فقال – عند كلامه على الفوائد المستنبطة من قصة الثلاثة الذين خُلِّفُوا في غزوة تبوك –: "ومنها: جوازُ الطعْنِ في الرَّجُلِ – بما يَغْلُب على اجتهادِ الطاعن – حَمِيَّة، أو ذبًّا عن الله ورسوله، ومن هذا: طعنُ أهلِ الحديث فيمن طَعَنُوا فيه من الرواة، ومن هذا: طعنُ ورثةِ الأنبياء، وأهلِ السنة في أهل الأهواء والبدع، لله لا لحظوظهم وأغراضهم".

ويشير ابن القَيِّم – رحمه الله – بذلك إلى قول رجل من بني سلمة في كعب بن مالك: "يا رسول الله، حَبَسَه بُرْدَاهُ، ونظره في عطفه، وذلك حين قال النبي صلى الله عليه وسلم في تبوك: "ما فعل كعب؟".

ولا يعد الكلام في الرجل جرحاً من الغيبة.. ذكر ابن المبارك رجلاً، فقال: يكذب، فقال له رجل: يا أبا عبد

الرحمن تغتاب؟ قال: اسكت، إذا لم نبين كيف يعرف الحق من الباطل؟.

ولما عتب أبو بكر بن خلاد على يحيى بن سعيد القطان قائلاً له : أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله تعالى ؟ فقال له : لأن يكون هؤلاء خصمائي أحبَّ إليّ من أن يكون خصمي رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، يقول لي : لم حدَّثت عني حديثاً ترى أنه كذب ؟ .

وساقَ الترمذي بإسناده إلى يحيى القطان رحمه الله، أنه قال: "سألت سفيان الثوري، وشعبة، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة: عن الرجل تكون فيه تهمة أو ضعف، أَسْكُتُ أو أُبَيِّن؟ قالوا: بَيِّنْ".

وقال أبو تراب النخشبي الزاهد لأحمد بن حنبل: يا شيخ! لا تغتب العلماء، فقال له أحمد: ويحك هذا نصيحة، ليس هذا غيبة.

وأكثر علماء السَّلف على جواز الكلام في الرواة جرحاً وتعديلاً، وذلك صوناً للأحاديث النبوية عن أن يُدْخَل فيها ما ليس منها،

وقد أكد الأئمة – رحمهم الله – جواز ذلك، وبيان الغرض الباعث عليه، وردوا على من منع ذلك وعابه، قال الإمام الترمذي رحمه الله: "وقد عاب بعض من لا يفهم على أهل الحديث الكلام في الرجال، وقد وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين قد تكلموا في الرجال...". ثم ساق – رحمه الله – جملة من هؤلاء الأئمة، وأقوالهم فيمن جرحوهم، ثم قال: "وإنَّمَا حملهم على ذلك عندنا – والله أعلم – النصيحة للمسلمين، لا يُظَنُّ بهم أنهم أرادوا الطعن على الناس أو الغِيبة، إنما أرادوا عندنا: أن يُبَيِّنُوا ضعف هؤلاء لكي يُعْرَفوا".

وقال الخطيب البغدادي: "وقد أَنْكَرَ قومٌ لم يتبحروا في العلم قولَ الحفاظ من أئمتنا، وأولي المعرفة من أسلافنا: إن فلاناً الراوي ضعيف، وفلاناً غير ثقة، وما أشبه هذا من الكلام، ورأوا ذلك غيبةً لمن قيل فيه...".

قال: "وليس الأمر على ما ذهبوا إليه؛ لأن أهل العلم أجمعوا على أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به، وفي ذلك دليل على جواز الجرح لمن لم يكن صدوقاً في روايته، مع أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وَرَدَتْ مُصَرِّحَةً بتصديق ما ذكرنا، وبضدِّ قول من خالفنا".

والآثار عن أئمة السلف – رحمهم الله – في جواز ذلك – بل ووجوبه – كثيرة لا تُحْصَى.

التاريخ الواقعي وأثره على نشأة علم الرجال :

من بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم إلى مقتل عثمان رضي الله عنه سنة (٣٥هـ).

تميّزت هذه المرحلة بصفائها وبُعدها عن أسباب الخطأ والكذب، لعدم الإسناد، وقوّة الحافظة، وعدم ظهور الفتن، وشدّة الاحتياط في التبليغ للسنة.

ثم من مقتل عثمان رضي الله عنه، إلى انتهاء جيل الصحابة، بموت غالبهم، وكان ذلك نحو سنة (٨٠هـ).

تميّزت هذه المرحلة بحصول الفتنة التي فرّقت المسلمين أحزاباً وشيعاً، وبظهور بعض البدع، وبانتشار الصحابة في البلدان شرقاً وغرباً.

وفي هذه الفترة ظهرت المطالبة بالإسناد، وفي المطالبة به دليلٌ على نشوء علم الجرح والتعديل، وفي أن الجهل بحال المحذوف من الإسناد علةٌ يُردّ به الخبر.

ثم جاء عصر التابعين، والذي يبتدئ من نحو سنة (٨٠هـ) إلى نحو سنة (١٤٠هـ)، بموت غالب التابعين.

وقد كان لبداية طول الإسناد في هذه المرحلة، ولتشعّب الأسانيد، واختلاف رواتها، مع زيادة انتشار السنة، وزيادةِ الغلو في البدع ونشوء بدع أخرى، مما أدّى إلى أن يروي من ليس بأهلٍ للاطمئنان إلى روايته فكيف واجه أهل السنة خطر تحديث من لا يؤمن على النقل ؟

الجواب واجهوه بأمور، منها:

١ – التشديد في المطالبة بالإسناد.

وهنا تأتي عبارة ابن سيرين علماً لهذا العصر، عندما قال: ((إن هذا العلم دين، فانظروا عمّن تأخذون دينكم)).

وروى ابن أبي حاتم بسنده إلى خالد بن نزار قال: سمعت مالكا يقول: أول من أسند الحديث ابن شهاب الزهري.

٢ – والمطالبة بالإسناد تعني ردَّ المراسيل، للجهل بحال المحذوف فقد ردّ المرسل جماعةٌ من التابعين: كابن سيرين، والشعبي، وعروة بن الزبير، والزهري. قال علي بن المديني: محمد بن سيرين أول من فتش عن الإسناد، لا نعلم أحدا أول منه.

وقال يحيى بن سعيد القطان: الشعبي أول من فتش عن الإسناد.

وقال يعقوب بن شيبة: سمعت علي بن المديني يقول: كان ابن سيرين ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد، لا نعلم أحدا أول منه، ثم كان أيوب، وابن عون، ثم كان شعبة، ثم كان يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي.

قال يعقوب: قلت لعلي: فمالك بن أنس؟ فقال: أخبرني سفيان ابن عيينة قال: ما كان أشد انتقاء مالك للرجال.

وهذه النقولاتُ التي سبقت عن أهل العلم في ذكرهم أول من بدأ بالتفتيش أقوال متقاربة، وذكروا علماء متعاصرين، لذلك فإن بداياتهم كانت متقاربة، أو كل واحد في بلده، أو كان البعض أنشط من الآخر، والله أعلم..

٣ – وإنما يُستفاد من المطالبة بالإسناد إذا ما مُيِّزَ بين الرواة العدول والرواة المجروحين، وهذا يستلزم الكلام في الرواة جرحاً وتعديلاً.

وفي ذلك يقول ابن سيرين: ((لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلمّا وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السنة، فيؤخذُ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم)).أخرجه مسلم .

ويقول إبراهيم النخعي: كانوا إذا أرادوا أن يأخذوا عن رجل، نظروا إلى صلاته وإلى سَمْته وإلى هيئته.

ولذلك فقد تكلّم في الرواة جماعةٌ من التابعين: كابن سيرين، وسعيد بن المسيب، وطاوس اليماني، وعروة بن الزبير، والزهري، وأيوب السختياني، والأعمش، وغيرهم.

قال الذهبي: "فأول من زكّى وجرح عند انقضاء عصر الصحابة: الشعبي، وابن سيرين، ونحوهما، وحفظ عنهم توثيق أناس وتضعيف آخرين..... فلما كان عند انقراض عامة التابعين في حدود الخمسين ومائة، تكلّم طائفةٌ من الجهابذة في التوثيق والتضعيف، كالأعمش، وشعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس".

٤ – تَرْكُ الرواية عن الفُسّاق وغير العدول من الرواة.

وهذا أمرٌ مُجْمَعٌ عليه من سلف الأمّة وخلفها.

المراد بالفتنة وبداية السؤال عن الإسناد :

قيل في المراد بالفتنة قولان :

الأول : قتال الصحابة ﷺ وستدل على ذلك بالنظر في مصطلح الفتنة عند ابن سيرين فوجد أنه يطلقها على ما جرى بين صحابة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من قتال بسبب مقتل عثمان رضي الله عنه، فمعلوم أن ابن سيرين ولد عام ٣٣ هـ، وتوفي عام ١١٠ هـ، وله من العمر ٧٧ سنة ففي نص صحيح السند عن ابن سيرين نفسه يقول فيه:((هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عشرة آلاف، فما خف لها منهم مائة))

وفي نص آخر أيضاً قال ابن سيرين:((قال: قال رجل: ما منا أحد أدركته الفتنة إلا لو شئت لقلت فيه، غير ابن عمر)) ومن المعروف أن ابن عمر رضي الله عنهما قد اعتزل الحرب بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، فلم يشارك مع أحدهما ضد الآخر.

٢. فتنة المختار بن أبي عبيد الثقفي :روى الأعمش عن إبراهيم النخعي قال: إنما سئل عن الإسناد أيام المختار[١].

وقال الجوزجاني : ((كان المختار يعطي الرجال الألف دينار والألفين على أن يروي له في تقوية أمره حديثاً))

الاحتياط لنقل السنة ،والاعتناء بالأسانيدِ، والكلام في النَّقَلة، ونقد الراويات في عهد الصحابة ﷺ:

كان الصحابة رضوان الله عليهم أول من احتاط لحفظ السنة وصيانتها من أن يشوبها شائبة من غيرها أو يتطرق إليها خطأ أو خلل فاتخذوا للرواية عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – منهجا يضمن عدم تسرب أي خلل إليها من طريق السهو أو العمد فمن ذلك:

أولا: تقليل الرواية عن الرسول – صلى الله عليه وسلم – خوفا من الوقوع في الخطأ والنسيان مما يؤدي إلى شبهة الكذب على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من حيث لا يشعرون.

فكان أبو بكر وعمر وعلي وابن مسعود والزبير بن العوام وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم يقلون من الرواية ويحذرون الناس من الإكثار منها.

---

[١] - المختار بن أبي عبيد الثقفي الكذاب ، ضال مضل كان زعم أن جبرائيل عليه السلام ينزل عليه ،ووالده أبو عبيد كان من خيار الصحابة استشهد يوم الجسر في خلافة عمر بن الخطاب وإليه نسبت الوقعة فيها جسر أبي عبيد وكان المختار ولد بالهجرة وبسبب ذلك ذكره بن عبد البر في الصحابة لأنه له رؤية في ما يغلب على الظن وكان ممن خرج على الحسن بن علي بن أبي طالب في المداين ثم صار مع بن الزبير بمكة فولاه الكوفة فغلب عليها ثم خلع بن الزبير ودعا على الطلب بدم الحسين فالتفت عليه الشيعة وكان يظهر لهم الأعاجيب

ثم جهز عسكرا مع إبراهيم بن الأشتر إلي عبيد الله بن زياد وقتله سنة خمس وستين ثم توجه بعد ذلك مصعب بن الزبير إلى الكوفة فقاتله فقتل المختار وأصحابه ويقال أنه قتل ممن استأمن إليه ستة آلاف صبرا وأنكر بن عمر وغيره ذلك على مصعب وكان قتل المختار سنة سبع وستين ويقال انه الكذاب الذي أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم يقوله يخرج من ثقيف كذاب ومبير والحديث في صحيح مسلم

ثانيا: التثبت من الرواية عند أخذها وأدائها، وجدير بالتنبيه أنهم إنما كانوا يفعلون ذلك للاحتياط في ضبط الحديث لا لتهمة أو سوء ظن، فهذا عمر رضي الله عنه يقول في حديث أبي سعيد الذي سيأتي: "إني لم أتهمك ولكن أحببت أن أثبت".

ثالثا :نقد الروايات ورد الأحاديث التي أدي اجتهادهم أنها مخالفة لما استنبطوه من القرآن، لذلك نجد بعض الصحابة ومن بعدهم عملوا بما رده غيرهم، لأنهم باجتهادهم رأوه غير معارض للأدلة .

رابعا: الرحلة في طلب الحديث فقد قال البخاري في كتاب العلم /باب الخروج في طلب العلم ورحل جابر بن عبد اللهﷺ مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس ﷺفي حديث واحد .

لذلك نجد أن شيوعُ الاعتناء بالأسانيدِ والكلام في النَّقَلة ونقد الراويات كان من وقت مبكر ، وكلما تأخر العهد زاد ذلك .

أمثلة لتثبت بعض الصحابة ﷺ

تثبت أبو بكر الصديق ﷺ: فعَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُؤَيْبٍ قَالَ : جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا ، فَقَالَ لَهَا : أَبُو بَكْرٍ مَا لَكِ فِي كِتَابِ اللهِ شَيْءٌ ، وَمَا عَلِمْتُ لَكِ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ شَيْئًا ، فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ ، فَسَأَلَ النَّاسَ ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ : حَضَرْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ أَعْطَاهَا السُّدُسَ . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ ؟ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ الأَنْصَارِيُّ فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ.

ثُمَّ جَاءَتِ الْجَدَّةُ الأُخْرَى مِنْ قِبَلِ الأَبِ إِلَى عُمَرَ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا ، فَقَالَ : مَا لَكِ فِي كِتَابِ اللهِ شَيْءٌ ، وَمَا كَانَ الْقَضَاءُ الَّذِي قُضِيَ بِهِ إِلاَّ لِغَيْرِكِ ، وَمَا أَنَا بِزَائِدٍ فِي الْفَرَائِضِ شَيْئًا ، وَلَكِنْ هُوَ ذَاكِ السُّدُسُ ، فَإِنِ اجْتَمَعْتُمَا فِيهِ فَهُوَ بَيْنَكُمَا ، وَأَيَّتُكُمَا خَلَتْ بِهِ فَهُوَ لَهَا. ولهذا قال الذهبي في ترجمة أبي بكر الصديق : (وكان أول من احتاط في قبول الأخبار

تثبت عمر بن الخطاب ﷺ:عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ الأَنْصَارِ إِذْ جَاءَ أَبُو مُوسَى كَأَنَّهُ مَذْعُورٌ فَقَالَ اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عُمَرَ ثَلاَثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ فَقَالَ مَا مَنَعَكَ قُلْتُ اسْتَأْذَنْتُ ثَلاَثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ وَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلاَثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ فَقَالَ وَاللَّهِ لَتُقِيمَنَّ عَلَيْهِ بِبَيِّنَةٍ أَمِنْكُمْ أَحَدٌ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ وَاللَّهِ لاَ يَقُومُ مَعَكَ إِلاَّ أَصْغَرُ الْقَوْمِ فَكُنْتُ أَصْغَرَ الْقَوْمِ فَقُمْتُ مَعَهُ فَأَخْبَرْتُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ : ذَلِكَ.

تثبت علي ﷺ:عن علي – رَضِىَ اللَّهُ عَنْهُ – قال : كُنْتُ رَجُلاً إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– حَدِيثًا نَفَعَنِى اللَّهُ مِنْهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِى وَإِذَا حَدَّثَنِى أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ اسْتَحْلَفْتُهُ فَإِذَا حَلَفَ لِى صَدَّقْتُهُ.

تثبت عبد الله بن عباس ﷺ:جَاءَ بُشَيْرُ بْنَ كَعْبٍ إلى ابن عباس فَجَعَلَ يُحَدِّثُهُ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا. فَعَادَ لَهُ ثُمَّ حَدَّثَهُ فَقَالَ لَهُ عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا. فَعَادَ لَهُ فَقَالَ لَهُ مَا أَدْرِى أَعَرَفْتَ حَدِيثِى كُلَّهُ وَأَنْكَرْتَ هَذَا أَمْ أَنْكَرْتَ حَدِيثِى كُلَّهُ وَعَرَفْتَ هَذَا فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنَّا كُنَّا نُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– إِذْ لَمْ يَكُنْ يُكْذَبُ عَلَيْهِ فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ تَرَكْنَا الْحَدِيثَ عَنْهُ.

أمثلة امن استجاز تكذيب من تبين كذبه من الصحابة :

جدير بنا هنا أن ننبه إلى أن لفظ الكذب يطلق في اللغة ويراد به الخطأ ، وفي الاصطلاح الإخبار خلاف الواقع، والأول هو المراد في قول الصحابة كذب فلان .

عبد الله بن سلام : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : أَتَيْتُ الطُّورَ فَوَجَدْتُ ثَمَّ كَعْبًا ، فَمَكَثْتُ أَنَا وَهُوَ يَوْمًا أُحَدِّثُهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم ، وَيُحَدِّثُنِي عَنِ التَّوْرَاةِ ، فَقُلْتُ لَهُ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ ، وَفِيهِ أُهْبِطَ ، وَفِيهِ تِيبَ عَلَيْهِ ، وَفِيهِ قُبِضَ ، وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ ، مَا عَلَى الأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ إِلاَّ وَهِيَ تُصْبِحُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مُصِيخَةً ، ...فذكر الحديث بطوله وفيه فَخَرَجْتُ فَلَقِيتُ بَصْرَةَ بْنَ أَبِي بَصْرَةَ الْغِفَارِيَّ ، فَقَالَ : مِنْ أَيْنَ جِئْتَ ؟ قُلْتُ : مِنَ الطُّورِ ، قَالَ : لَوْ لَقِيتُكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَهُ لَمْ تَأْتِهِ ، قُلْتُ لَهُ : وَلِمَ ؟ قَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ : لاَ تُعْمَلُ الْمَطِيُّ إِلاَّ إِلَى ثَلاَثَةِ مَسَاجِدَ : الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِي وَمَسْجِدِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَلَقِيتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ سَلاَمٍ ، فَقُلْتُ : لَوْ رَأَيْتَنِي خَرَجْتُ إِلَى الطُّورِ فَلَقِيتُ كَعْبًا فَمَكَثْتُ أَنَا وَهُوَ يَوْمًا أُحَدِّثُهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَيُحَدِّثُنِي عَنِ التَّوْرَاةِ ، فَقُلْتُ لَهُ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ فِيهِ خُلِقَ آدَمُ ، وَفِيهِ أُهْبِطَ ، وَفِيهِ تِيبَ عَلَيْهِ ، وَفِيهِ قُبِضَ ، وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ ، مَا عَلَى الأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ إِلاَّ وَهِيَ تُصْبِحُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مُصِيخَةً حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ شَفَقًا مِنَ السَّاعَةِ إِلاَّ ابْنَ آدَمَ ، وَفِيهِ سَاعَةٌ لاَ يُصَادِفُهَا عَبْدٌ مُؤْمِنٌ وَهُوَ فِي الصَّلاَةِ يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا ، إِلاَّ أَعْطَاهُ إِيَّاهُ قَالَ كَعْبٌ : ذَلِكَ يَوْمٌ فِي كُلِّ سَنَةٍ ، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلاَمٍ : كَذَبَ كَعْبٌ ، قُلْتُ : ثُمَّ قَرَأَ كَعْبٌ ، فَقَالَ : صَدَقَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : هُوَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ ، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ : صَدَقَ كَعْبٌ إِنِّي لأَعْلَمُ تِلْكَ السَّاعَةَ ، فَقُلْتُ : يَا أَخِي ، حَدِّثْنِي بِهَا ، قَالَ : هِيَ آخِرُ سَاعَةٍ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ قَبْلَ أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ فَقُلْتُ : أَلَيْسَ قَدْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ : لاَ يُصَادِفُهَا مُؤْمِنٌ وَهُوَ فِي الصَّلاَةِ ، وَلَيْسَتْ تِلْكَ السَّاعَةَ صَلاَةٌ ، قَالَ : أَلَيْسَ قَدْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ : مَنْ صَلَّى ، وَجَلَسَ يَنْتَظِرُ الصَّلاَةَ لَمْ يَزَلْ فِي صَلاَتِهِ حَتَّى تَأْتِيَهُ الصَّلاَةُ الَّتِي تُلاَقِيهَا قُلْتُ : بَلَى ، قَالَ : فَهُوَ كَذَلِكَ. أخرجه النسائي

عبادة بن الصامت : عَنِ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ : أَنَّ رَجُلاً مِنْ بَنِي كِنَانَةَ يُدْعَى الْمُخْدَجِيَّ، سَمِعَ رَجُلاً بِالشَّامِ يُكَنَّى أَبَا مُحَمَّدٍ يَقُولُ : إِنَّ الْوِتْرَ وَاجِبٌ. فَقَالَ الْمُخْدَجِيُّ : فَرُحْتُ إِلَى عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، فَاعْتَرَضْتُ لَهُ وَهُوَ رَائِحٌ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ، فَقَالَ عُبَادَةُ : كَذَبَ أَبُو مُحَمَّدٍ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ؟ يَقُولُ : " خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْعِبَادِ، فَمَنْ جَاءَ بِهِنَّ، لَمْ يُضَيِّعْ مِنْهُنَّ شَيْئاً، اسْتِخْفَافاً بِحَقِّهِنَّ، كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ، أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ، فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ "

أنس بن مالك : اصِمٌ ، قَالَ : سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ، عَنِ الْقُنُوتِ فَقَالَ : قَدْ كَانَ الْقُنُوتُ قُلْتُ قَبْلَ الرُّكُوعِ ، أَوْ بَعْدَهُ قَالَ قَبْلَهُ قَالَ فَإِنَّ فُلاَنًا ، أَخْبَرَنِي عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ فَقَالَ كَذَبَ إِنَّمَا قَنَتَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا – أُرَاهُ – كَانَ بَعَثَ قَوْمًا يُقَالُ لَهُمُ الْقُرَّاءُ زُهَاءَ سَبْعِينَ رَجُلاً إِلَى قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ دُونَ أُولَئِكَ ، وَكَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَهْدٌ فَقَنَتَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم شَهْرًا يَدْعُو عَلَيْهِمْ. أخرجه البخاري

عائشة رضي الله عنها : عَنْ زِيَادٍ أَنَّ أَبَا نَهِيكٍ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّهُ خَطَبَ فَقَالَ : مَنْ أَدْرَكَهُ الصُّبْحُ فَلاَ وِتْرَ لَهُ. فَذُكِرَ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَتْ : كَذِبَ أَبُو الدَّرْدَاءِ كَانَ النَّبِيُّ –صلى الله

عليه وسلم- يُصْبِحُ فَيُوتِرُ. قِيلَ لأَبِى عَاصِمٍ مَنْ دُونَ زِيَادٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِى زِيَادٌ يَعْنِى ابْنَ سَعْدٍ.أخرجه البيهقي وقال الطبراني في الأوسط : لم يرو هذا الحديث عن بن جريج إلا أبو عاصم .

بيان من اشتهر من كبارالتابعين بمعرفة أحوال الرجال في الأمصار المختلفة :

بالمدينة / سعيد بن المسيب (ت ٩٤) وقيل غير ذلك : قَال مكحول : طفت الأرض كلها في طلب العلم ، فما لقيت أعلم من ابن المُسَيَّب.

بالكوفة / عامر الشعبي (ت ١٠٧) :قَال سفيان بن عُيَيْنَة: كان الناس بعد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : ابن عباس في زمانه ، والشعبي في زمانه ، والثوري في زمانه.

وإبراهيم بن يزيد النخعي فقيه أهل الكوفة (ت٩٦) : قَال جرير بن عبدالحميد عن إسماعيل بن أَبي خالد : كان الشعبي وإبراهيم وأبو الضحى يجتمعون في المسجد يتذاكرون الحديث ، فإذا جاءهم شيء ليس عندهم فيه رواية رموا إبراهيم بأبصارهم .

بالبصرة / محمَّد بنُ سيرين، أبو بكر البصريّ (٣٣ -١١٠):

قَالَ ابنُ رجب::ابنُ سيرين -رضي الله عنه- هو أولُ من انتقد الرجالَ وميز الثقاتِ من غيرهم،

وَقَالَ الذهبيُّ:((فأوّل من زَكّى وجرّح عند انقراض عصر الصحابة:الشعبي، وابن سيرين)).

بيان من اشتهر من صغار التابعين بمعرفة أحوال الرجال في الأمصار المختلفة:

بالمدينة/ محمد بن مسلم بن شهاب الزهري(ت١٢٤)

عن معمر : قال عُمَر بن عبد العزيز لجلسائه : هل تأتون ابن شهاب ؟ قالوا : إنا لنفعل. قال : فائتوه فإنه لم يبق أحد أعلم بسنة ماضية منه. قال معمر : وإن الحسن وضرباءه لاحياء يومئذ.

بالبصرة / قتادة بن دعامة السدوسي(١١٨.٦٠)

وَقَال عبد الرزاق : سمعت معمرا يحدث عن قتادة أنه أقام عند سَعِيد بن المُسَيَّب ثمانية أيام ، فقال له في اليوم الثالث : ارتحل يا أعمى فقد أنزفتني.

وأيوبُ بن أبي تَمِيمَة السَّخْتياني، أبو بكر البصريّ (٦٦ -١٣١) تقدم قول ابن رجب:((فالجهابذةُ النقادُ العارفون بعللِ الحديثِ أفرادٌ قليلٌ من أهل الحديث جداً، وأوّل من اشتهر في الكلام في نقد الحديث ابن سيرين، ثم خَلفه أيوب السختياني...)).

بيان من اشتهر من كبار أتباع التابعين بمعرفة أحوال الرجال في الأمصار المختلفة :

بالمدينة/ الإمام مالك بن أنس بن مالك الأصبحي أبو عبد الله المدني (٩٣. ١٧٩) وهو صاحب المذهب الشهير إمام أهل المدينة ، إمام دار الهجرة كما يُلقَّب بذلك .

قال سفيان بن عيينة : ما كَانَ أشدّ انتقاء مالك الرجال .

قال الذهبي : وَقَدْ كَانَ مَالِكٌ إِمَاماً فِي نَقْدِ الرِّجَالِ، حَافِظاً، مُجَوِّداً، مُتْقِناً.

بمكة المكرمة / سفيان بن عيينة أبو محمد الكوفي (١٠٧. ١٩٨)

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : من العلماء الجهابذة النقاد بمكة سفيان بن عيينة وهو كوفي سكن مكة.

بالكوفة/ سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (ت ١٦١): قال ابن المبارك: كتبت عن ألف ومائة شيخ ما كتبت عن أفضل من سفيان.

بالبصرة / شعبةُ بنُ الحجاج، أبو بسطام الواسطي ثم البصري (٨٣-١٦٠)

قَالَ ابنُ رَجَب:((وهو أوَّل من وسع الكلام في الجرح والتعديل، واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقب عَنْ دقائق علم العلل، وأئمة هذا الشأن بعده تَبَعٌ له في هذا العلم))

وحماد بن زيد (١٧٩.٩٨): من العلماء الجهابذة النقاد بالبصرة ، وقال عبدالرحمن ابن مهدي: أئمة الناس في زمانهم أربعة سفيان الثوري بالكوفة ،ومالك بالحجاز ،والأوزاعي بالشام، وحماد بن زيد بالبصرة.

قال أبو حاتم بن حبان ، وأبو بكر بن منجويه : كان ضريرا ، وكان يحفظ حديثه كله.

بالشام / عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي(١٥٧.٨٨): عن سفيان بن عُيَيْنَة : كان الأَوزاعِيّ إمام .

بيان من اشتهر من صغار أتباع التابعين التابعين بمعرفة أحوال الرجال في الأمصار المختلفة :

بالكوفة / وكيع ابن الجراح (١٢٨. ١٩٨) عن مليح بن وكيع بن الجراح : سمعت جريرا الرازي يقول : قدم ابن المبارك ، فقلت له : يا أبا عبد الرحمن من خلفت بالعراق ؟ قال : وكيع. قلت : ثم من ؟ قال : وكيع.

بالبصرة/ يحيى بنُ سعيد القطان، أبو سعيد البصريّ (١٢٠-١٩٨):

قال علي ابن المديني : ما رأيت أحدًا أعلم بالرجال من يحيى بن سَعِيد.

وعبد الرحمن بن مهدي أبو سعيد البصريّ (١٣٥-١٩٨)

قال الذهبيُّ:((عبدُ الرحمن بن مهدي، كان هو ويحيى القطان قد انتدبا لنقد الرجال، وناهيك بهما جلالةً ونبلاً وعلماً وفضلاً، فمن جَرَحَاهُ لا يكادُ-والله- يَنْدمِلُ جرحه، ومن وثقاه فهو الحجة المقبول، ومن اختلفا فيه اجتُهِدَ في أمره، ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن، وقد وثقا خلقاً كثيراً وضعفا آخرين)).

بالشام/ إبراهيم الفزاري (ت١٨٨)

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : من العلماء الجهابذة النقاد من أهل الشام من الطبقة الثانية.

وأبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر الدمشقي (١٤٠ .٢١٨) قَال أبو حاتم بن حبان : كان إمام أهل الشام في الحفظ والإتقان،ممن عني بأنساب أهل بلده وأنبائهم ، وإليه كان يرجع أهل الشام في الجرح والعدالة لشيوخهم.

بخرسان / عبد الله بن المبارك (١١٨.١٨١)

قَال نعيم بن حماد : قلت لعبد الرحمن بن مهدي : أيهما أفضل : عَبد الله بن المبارك أو سفيان الثوري ؟ فقال : ابن المبارك. فقلت : إن الناس يخالفونك. فقال : إن الناس لم يجربوا ، ما رأيت مثل ابن المبارك.

بد التصنيف في علم الرجال :

كان ظهور علم الرجال نتيجة لتطور استعمال الإسناد وانتشاره وكثرة السؤال ، وكلما تقادم الزمن كثرت الوسائط في الأسانيد وطالت ، فاحتيج إلى بيان أحوال تلك الوسائط والتميز بينهما ولا سيما مع ظهور البدع والأهواء

وكثرة أصحابها ، وقد كان الكلام في الرواة وبيان أحوالهم قبل التأليف فيه يتناقل مشافهة يتلقاه العلماء بعضهم عن بعض جيلا بعد جيل ، وفي كل مدينة عالم متمكن عارف بالرجال .

ولقد جاء التأليف فيه متأخرا عن تدوين الأحاديث ، ولم تظهر كتب الرجال . فيما وقفت عليه . إلا بعد منتصف القرن الثاني الهجري وأقدم ما وقفت على ذكره من هذه الكتب : كتاب "التاريخ" تأليف الليث بن سعد(ت١٧٥)، والتاريخ للإمام عبد الله بن المبارك (ت١٨١)، وذكر الذهبي أن للوليد ابن مسلم (ت ١٩٥) كتابا في تاريخ الرجال ، لكن إذا سمعت أن محدثًا ألف كتابًا في التاريخ فعلم أن هذا التاريخ ليس على المصطلح المشهور عندنا الآن، فالتاريخ عند المحدثين المراد به تاريخ الرواة؛ يؤرخ لرواة الحديث مثل " التاريخ الكبير " للبخاري ،فلا يذكرون فيه الحروب ، والفتوح والأحداث السياسية ، والوقائع التي حدثت ،و لا تجد فيه أحداثًا سياسية ، هذا يوجد في كتب التاريخ على اصطلاحنا نحن، أما على اصطلاح المحدثين قديمًا في الغالب ، فإنهم كانوا يقصدون بالتاريخ تاريخ الرواة ونقلة السنة،و كل كتب التاريخ "كتاريخ بغداد، تاريخ دمشق ، تاريخ نيسابور "كل هذه تواريخ للرواة ، فإن جاء عرضًا ذكر أمير أو سلطان أرَّخوا للفترة التي كان فيها هذا السلطان يذكرونها عرضًا باعتبار أنه ممن نزل هذه المدينة فقط ، أو يكون أميرا محدثا . ثم تتابع التأليف في ذلك كما سيأتي .

المصنفات في معرفة الصحابة:

قد يقول قائل: إذا كنا متفقين على عدالة الصحابة،وأن الصحابة لا يُسئل عنهم، فالصحابة معدلون بتعديل الله عز وجل لهم، قال الله تعالى:﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠] فهذه تزكية الله تعالى لأصحاب محمد –صلى الله عليه وآله وسلم– وقال تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ... ﴾ [الفتح: ٢٩] إلى آخر الآية، وغير ذلك من آيات القرآن الكريم التي تُعدل أصحاب محمد –صلى الله عليه وسلم– لا تستثني واحداً منهم، فإذا كنا لا نسأل عن عدالتهم؛ فما الداعي االتأليف في تراجم الصحابة ؟

الجواب / لا شك أن التصنيف في معرفة تراجم الصحابة أمر مهم مفيد من نواح كثيرة، لكنَّ أهمَ هذه الفوائد هو معرفة الحديث المرسل من الحديث الموصول؛ لأن من لا يعرف الشخص الذي يُضيف الكلام إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– في منتهى الإسناد أهو صحابي أم تابعي لا يستطيع معرفة ذلك الحديث أهو موصول أم مرسل.

إن دراسة الصحابة –رضي الله عنهم– لا من أجل كونهم عدولا أو غير عدول ولكن من جهة الاتصال والانقطاع، بمعنى إذا قلنا هذا الحديث رواه التابعيُّ، وليكن كبار التابعين الذين لازموا الصحابة عمراً مديداً؛ أمثال عطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وسعيد بن المسيب مع

أبي هريرة، وعروة بن الزبير مع خالته عائشة، كل صحابي كان له تلامذة يحملون لواء مدرسته، هذه المدارس العلمية التي كانت متناثرة في أرجاء الأرض بعد الفتح الإسلامي وبعد توسع الفتوح ونزول الصحابة ببلاد الشام ومصر واليمن وغير ذلك من البلدان.

فإذا كان هذه الطبقة الكبار أمثال سعيد بن المسيب ،وسعيد بن جبير ،ومجاهد بن جبر، وعطاء بن أبي رباح ،وغيرهم هم الذين يروون، ما الذي يضمن لي أن هذا التابعي روى الحديث عن تابعي مثله؟

وارد أن يروي التابعي عن تابعي مثله، والتابعي الذي روى عنه يكون أيضاً قد روى عن تابعي وحصر الحافظ ابن حجر –رحمه الله تعالى– أكثر ما يوجد من رواية التابعين بعضهم عن بعض ست أنفس؛ فلذلك قال العلماء: إن معرفة الصحابي شرط في دراسة الإسناد لماذا؟

لأن قد يكون هذا الراوي الذي هو التابعي الكبير المفترض أن يروي الحديث عن الصحابي لم يروه عن صحابي، وإنما رواه عن تابعي، وهذا التابعي الذي روى عنه مجهول غير مذكور عندي في الإسناد، ونحن لا نعرف إذا كان عدلا أم غير عدل.

والمصنفات المفردة في تراجم الصحابة كثيرة أشهرها:

منها معرفة الصحابة لأبي حفص ابن شاهين ، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم ، ومعرفة الصحابة لابن مندة ، ومعرفة الصحابة لابن السكن ، ومعرفة الصحابةلأبي قاسم البغوي ، ومعرفة الصحابة لابن قانع، وغيرها وهذا تعريف موجز بثلاثة كتب من كتب تراجم الصحابة :

١. الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر الأندلسي ت٤٦٣هـ:

هذا الكتاب من أَجلِّ كتب معرفة الصحابة، وسماه بـ: "الاستيعاب"؛ لظنه أنه استوعب .

عدد تراجم الكتاب : وعدد تراجم الصحابة التي أوردها فيه بلغت (٤٢٢٥)

ترتيب الكتاب :وقد رتب أسماء الصحابة على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من الاسم، لكنه لم يهتم بعد ذلك بباقي الحروف، ثم ذكر بعد الانتهاء من الأسماء من اشتهر بكنيته، ورتب الكنى على الحروف أيضاً، ثم ذكر أسماء الصحابيَّات، ثم من اشتهرت منهن بكنيته.

المآخذ على الكتاب :

. سماه بـ: "الاستيعاب"؛ لظنه أنه استوعب الأصحاب، مع أنه فاته شيء كثير .

. ويلاحظ على مؤلفه أنه كدره بإيراده كثيراً مما شجر بين الصحابة،و قاعدة أهل السنة في التعامل مع ما جرى بين أصحاب النبي –صلى الله عليه وسلم– من خلاف في "الجمل" وفي "صفين": أن هذه أعراض صاننا الله –عز وجل– عنها، ودماء لم نشارك فيها؛ فلا نلغ فيها بألسنتنا، وعقيدة أهل السنة السكوت عما وقع بين الصحابة –رضي الله عنهم– وأن لمصيبهم أجرين، ولمخطئهم أجرا، وكانوا كلهم مجتهدين يبتغون الوصول إلى الحق، فالتعرض لمثل هذا لا يستفيد الطالب منه كثيراً إلا تشويش ذهنه، وتكدر قلبه، وقد سئل ابن المبارك قيل له: معاوية أفضل أم عمر بن عبد العزيز؟ فقال: معاوية أفضل من ألف مثل عمر بن عبد العزيز، صلى معاوية خلف النبي –صلى الله عليه وسلم–، النبي يقول: (سمع الله لمن حمده) ومعاوية يقول: ربنا ولك الحمد.

هذا المحضر وهذا المشهد الذي هو الصلاة خلف رسول الله –صلى الله عليه وسلم– والوجود معه لا يوازيه عمل على وجه الأرض فيمن جاء بعد أصحاب النبي –صلى الله عليه وسلم–، فمما يعيب كتاب الاستيعاب أنه تعرض كثيراً لما وقع بين الصحابة من خلاف.

٢. أسد الغابة في معرفة الصحابة للإمام المحدث عز الدين علي بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (ت ٦٣٥ هـ):

عدد التراجم داخل الكتاب : جمع من الصحابة سبعة آلاف وخمسمائة وأربع وخمسون ترجمة (٧٥٥٤) .

منهجه :

. جمع في كتابه هذا بين الكتب التي هي غاية ما انتهى إليه الجمع في الصحابة حتى عهده فاجتمع

. وذكر في أول كل ترجمة رموزا لأسماء من تقدمه من المصنفين الذين ذكروا اسم ذلك الصحابي في مصنفاتهم وهذه الرموز أربعة وهي :

(د) لابن مندة ، (ع) لأبي نعيم ، (ب) ابن عبد البر، (س) لأبي موسى المديني ، ثم عاد وذكر في نهاية كل ترجمة أسماء المصنفين الذين ذكروا الترجمة ، وذلك خشية أن تسقط أو تتحرف .

ترتيب الكتاب : وعني بترتيبه على الأحرف ترتيباً أدق من كتاب الاستيعاب فجاء كتاباً عظيماً حافلاً .

مميزات الكتاب :قال السخاوي : ولكنه مع ضبطه وتحقيقه لأشياء حسنة لم يستوعب ولم يُهذَّب ، ومع ذلك فعليه المعول لمن جاء بعده.

المآخذ على الكتاب :لم يستوعب ولم يهذب قال ابن حجر : إلا أنه تبع من قبله فخلط من ليس صحابياً بهم وأغفل كثيراً من التنبيه على كثيرٍ من الأوهام الواقعة في كتبهم .

الخدمات التي قدمت للكتاب : اختصره كلاً من النووي والكاشغري ، وقد اختصره أيضاً الحافظ الذهبي في كتابٍ لطيفٍ سماه : " تجريد أسماء الصحابة " وبيَّن من ذُكِر غلطاً ومن لا تصح صحبته ولم يستوعب ذلك .

٣– الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ للهجرة:

عدد التراجم داخل الكتاب: وجملة ما فيه من الصحابة إثنا عشر الفاً ومائتان وتسعة وسبعون صحابياً (١٢٢٧٩) ، تسعة آلاف وأربعمائة وسبعة وسبعون صحابياً (٩٤٧٧) ذكروا بأسمائهم ، وألفٌ ومائتين وثمانية وستون صحابياً (١٢٦٨) ذكروا بكناهم ، وألفٌ وخمسمائة واثنتين وخمسين (١٥٥٢) ترجمة للصحابيات .

مدة تأليف الكتاب : ذكر ابن حجر رحمه الله أنه مكث في تأليفه نحو الأربعين سنة ، وكانت الكتابة فيه بالتراخي ، وأنه كتبه في المسوَّدات ثلاث مرات .

منهج المؤلف :

هذا الكتاب هو أجمع كتاب في أسماء الصحابة وأشمله، وقد سار ابن حجر في تأليفه له على منهج فريد نلخصه فيما يلي :

. وقد اطلع مؤلفه على كتب من تقدمه في هذا النوع من التصنيف واستفاد منها، فهذبها ورتبها، وتجنب ما فيها من أوهام وزاد عليها زيادات رآها في بعض طرق الحديث أو المصنفات الأخرى، فجاء كتاباً حافلاً نافعاً.

. أتى بتقسيم جديد لكل حرف في الاسم أو الكنية زيادة على الترتيب على حروف المعجم فقسم كل حرف إلى أربعة أقسام وهي:

القسم الأول: فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان.

القسم الثاني : من ذُكر في الصحابة من الأطفال الذين ولدوا في عهد النبي – صلى الله عليه وسلم – لبعض الصحابة من النساء والرجال ممن مات النبي – صلى الله عليه وسلم – وهو دون سن التمييز.

القسم الثالث : من ذُكر في كتب الصحابة من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، ولم يرد في خبرٍ قط أنهم اجتمعوا بالنبي – صلى الله عليه وسلم – ولا رأوه سواءً أسلموا في حياته أم لا .

القسم الرابع : من ذُكر في كتب الصحابة على سبيل الوهم والغلط ، وبيان ذلك البيان الظاهر الذي يعوّل عليه على طرائق أهل الحديث ، ولم يذكر فيه إلا ما كان الوهم فيه بيِّناً ، وأما مع احتمال عدم الوهم فلا إلا إذا كان ذلك الاحتمال يغلب على الظن بطلانه .

قال ابن حجر : وهذا القسم الرابع لا أعلم من سبقني إليه ولا من حام طائر فكره عليه ، وهو الضالة المطلوبة في هذا الباب الزاهر ، وزبدة ما يمخضه من هذا الفن اللبيب الماهر .

ترتيب الكتاب : وقد رتبه ترتيباً دقيقاً على حروف المعجم كما فعل ابن الأثير، ورتب الأسماء ثم الكنى للرجال، ثم أسماء النساء، ثم كناهن.

الخدمات التي قدمت للكتاب : وقد لخَّصه الإمام : السيوطي فى كتاب سماه : " عين الإصابة " .

ويعدُّ كتاب " الإصابة " أجمع ما صُنِّف في هذا الباب ، وهو أعظمها نفعاً ، وأكثرها فائدةً .

المصنفات في الثقات خاصة:

والمصنفات في هذا النوع متعددة منها :الثقات للنسائي ، والعجلي ، وابن حبان ، وابن خلفون ، وابن قطلوبغا ، وغيرهم وأشهرها:

أ- "كتاب الثقات" لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي المتوفى سنة ٢٦١ للهجرة.

ب- "كتاب الثقات" لمحمد بن أحمد بن حبان البُسْتِيّ المتوفى سنة ٣٥٤ للهجرة.

ج . "تاريخ أسماء الثقات ممن نُقل عنهم العلمُ" لعمر بن أحمد بن شاهين المتوفى سنة ٣٨٥ للهجرة.

وسنتحدث عن كل واحد من هذه الثلاثة

كتاب الثقات" لأَبُي الحَسَنِ أَحْمَدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ صَالِحٍ للعجلي (٢٦١)

اسم الكتاب :

لا شك أن معرفة الاسم الصحيح للكتاب من أهم ما ينبغي التأكد منه لمن أراد الاستفادة منه ،ومن أوائل أسس التحقيق السليم ،وتسمية كتاب العجلي التسمية الصحيحة لها أهمية خاصة لأن الاسم الصحيح مُعين لمعرفة شرط الكتاب وغايته ومضمونه ،وهذه الأمور وقع فيها خلاف نشأ عن الخطأ في تسمية الكتاب.

وجدير بالذكر أن الكتاب في عداد المفقود بالصورة التي وضعها مؤلفه ،لذا نحن لا نعرف كيف كان ترتيب الأصل والموجود هو ترتيب الكتاب ، فقد رتبه الهيثمي على حروف المعجم وسماه ترتيب ثقات العجلي ، وكذا رتبه تقي الدين السبكي وكتب على نسخة ترتيب تقي الدين السبكي : "كتاب سؤالات أبي مسلم صالح أباه أبا الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي ، وهو مترجم بمعرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ،ومن الضعفاء ،وذكر مذاهبهم ،وأخبارهم ، أملاه أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي على ابنه أبي مسلم صالح بن أحمد بالمغرب رحمهما الله تعالى" ولعل الأصل كان مرتب على الطبقات وألله أعلم .

وقد طبع ترتيب كتاب العجلي عدة طبعات :

منها طبعة بتحقيق د . عبد المعطي القلعجي باسم تاريخ الثقات للعجلي ، وطبع طبعة أخرى بتحقيق الأستاذ عبد العليم البستوي ، باسم "معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ، ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم "

أما الأسماء التي أطلقها الأئمة على الكتاب ، فمختلفة : فسموه بـ(الثقات) و (الجرح والتعديل) و(التاريخ) و (معرفة الرجال) ، و(السؤالات) وقال عبد العليم البستوي في مقدمة تحقيقه : " يظهر بعد هذا أن كل

هذه الأسماء العديدة لكتاب واحد ، وقد وصفه كل حسب ما بدا له بالنظر إلى موضوعه ومحتوياته فهو كتاب (الثقات) لغلبتهم عليه ، وهو كتاب (الجرح والتعديل) كما هو واضح ، وهو كتاب (التاريخ) بالمعنى المعروف عند المحدثين ".

لكن تسمية الكتاب بـ(الثقات) جرت إلى خطأ كبير عن هذا الكتاب ، فلم يفهم على أن تسميته بـ (الثقات) أن الثقات هم أغلب من ذكر فيه ، بل فهم على أنه كتاب مختص بـ(الثقات) فقط .

فمن الحفاظ : يقول خاتمتهم الحافظ ابن حجر في (نزهة النظر) : " ومنهم من أفرد الثقات بالذكر ، كالعجلي ، وابن حبان وابن شاهين ".

إلا أن الصواب : أن كتاب العجلي ليس مختصاً بـ(الثقات) ففيه جماعة جرحهم العجلي نفسه ، بالضعف تارة،وبالترك أخرى، وبالكذب أحياناً، وبالزندقة أيضاً

إذن فكتاب العجلي ليس مختصاً بالثقات ، ولذلك فإن تسمية كتابه بـ(الثقات) خطأ ، جرّ إلى خطأ اعتقاد اختصاصه بالثقات ! .

وقد يجر إلى خطأ أخر وهو أن بعض الرواة الذين ذكرهم العجلي في كتابه لم يذكر فيهم جرحاً ولا تعديلاً، فمن ظن أن الكتاب مختص بالثقات أعتبرهم ثقات عند العجلي.

وأقرب الأسماء إلى الصواب : أما (السؤالات) ، أو (معرفة الثقات ومن الضعفاء ..) كما سبق عن نسخة ترتيب تقي الدين السبكي .

ترتيب الكتاب المطبوع : على حروف المعجم ، وقد ذكر اسماء الرواة ، ثم الكنى ، ثم الأنساب ، ثم النساء ، ثم كناهم .

منهج الإمام العجلي من حيث التراجم وذكره للرواة:

– إنه يذكر اسم الرجل واسم أبيه وكنيته ونسبته إلى البلد أو إلى القبيلة، ويبين إن كان منهم أو من مواليهم، وقد يهمل ذكر الوالد لا سيما إذا كان اسمه مختلفا فيه.

. قليلا ما يذكر الشيوخ والتلاميذ.

– يذكر طبقة الراوي: إن كان صحابيا بينه مثل قوله أسامة بن زيد بن حارثة من أصحاب النبي صلى الله عليه و سلم ،وإن كان تابعيا بينه، ومن كان بعدهم فهو من عامة المسلمين.

. ومن كان من التابعين فمن بعدهم فيذكر درجتهم من حيث الثقة والضعف.

– يحرص على ذكر بلد الراوي في أغلب التراجم فيقول: مدني تابعي ثقة، أو كوفي تابعي ثقة، أو بصري ثقة، أو حجازي ثقة، وهكذا.

– يذكر الرجل فيذكر معه أباه أو أخاه.

فمثلا لما ذكر مطرف بن عبد الله بن الشخير قال: " بصري تابعي ثقة، وكان من كبار التابعين رجل صالح. وأبوه من أصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم – وأخوه يزيد بن عبد الله بن الشخير، بصري ثقة، وأخوه هانئ، بصري ثقة ". ومثل هذا كثير.

– قد يذكر الرجل وإخوانه في سياق واحد.مثلا: عمارة بن عبد وسليم بن عبد ورزين بن عبد، كوفيون سلوليون ثقات.

– قد يذكر الأخوين ويقارن بينهما من حيث الضبط أو العبادة أو كثرة الرواية وقلتها،فمثلا: ربيع بن أبي راشد، ثقة ثبت صالح..وأخوه جامع بن أبى راشد، وكان ثقة ثبتا، إلا أن ربيعا أرفع منه في العبادة، وهما في عداد الشيوخ وليس حديثهما بكثير.

– يذكر الرجل وأولاده ويقارن بينهم من حيث السِّن والفضل، فمثلا ذكر سعيد بن مسروق الثوري فأتبعه بذكر ابنه سفيان بن سعيد وعمرو بن سعيد، وقارن بينهما.

ومبارك بن سعيد وهو أصغرهم.

– بعد ذكر اسم الرجل وبلده ومنزلته يذكر مذهبه في كثير من الأحيان، ويذكر أعماله إن كان قاضيا أو كان على الشرط أو غير ذلك.

– يذكر كثيرا من الروايات والحكايات في المناقب والأخبار والنكت والطرائف وغيرها.

– تتصف التراجم بالوضوح والإيجاز والبت، فقد لا تزيد الترجمة على بضع كلمات.

الإمام العجلي وألفاظه في الجرح والتعديل :

واستعمل لفظ ثقة مثل قوله: إبراهيم بن محمد بن الحنفية ثقة ،وقد يقول في الراوي صدوق مثل قوله في إبراهيم بن عيينة :كوفى صدوق. واستعمل لفظ لا بأس به مثل قوله في إبراهيم بن إسماعيل حجازي: لا بأس به. وله ألفاظ أخرى مثل جائز الحديث قالها في إبراهيم بن المهاجر البجلي كوفى ، وقد يذكر الراوي ولا يذكر فيه جرح ولا تعديل مثل إبراهيم السعدي قال فيه : من ولد عمر بن سعد وقد رأيته. ولم يذكر فيه غير ذلك وكذلك بقية صالح ، وأشعث بن عبد الملك بصرى، وقد يذكر الرجل وبدعته وينص على توثيقه مثل قوله في إسحاق بن سويد العدوى: بصرى ثقة وكان يحمل على علي رضي الله عنه ، وقال في إسحاق بن منصور السلولي :كوفى ثقة كان فيه تشيع وقد كتبت عنه. وقال في ثور بن يزيد :شامي ثقة وكان يرى القدر واستعمل ألفاظ في الجرح مثل ليس بالقوي قالها في إسماعيل بن مجالد الهمداني ، وضعيف قالها في إسماعيل بن زكريا الخلقاني ، وقد يستعمل ألفاظ أخرى كقوله في أشعث بن سوار :كوفى ضعيف وهو يكتب حديثه . وكقوله في بشر بن حرب الأزدي: ضعيف الحديث وهو صدوق.وكقوله في إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد ما فيه خير كان أمينا ليحيى بن أكثم . وقد يفصل في الراوي كقوله في بقية بن الوليد الحمصي أبو يحمد: ثقة ما روى عن المعروفين وما روى عن المجهولين فليس بشيء. فإن كان الراوي مجهول بين ذلك كقوله: ثعلبة بن عباد العبدي مجهول .

مكانة توثيق العجلي واتهامه بالتساهل :

تنوعت ألفاظ الأئمة في الثناء على العجلي ، ما بين أنه إمام من أئمة النقد ، وأنه من كبار الحفاظ مع التدين المتين والورع والزهد ، حتى إنه كان يقرن في ذلك بيحيى بن معين والإمام أحمد بن حنبل إمامي السنة والجرح والتعديل ،وثناء الأئمة عليه بذلك استمر من عصره وفي حياته ، إلى زمن الإمام الذهبي وابن ناصر الدين ، بل إلى ما بعد ذلك ، حتى العصر الحديث حين اتهم بالتساهل ،بل لقد مضى الأئمة على اعتماد أقوال العجلي ،والنص على أنه من أئمة الجرح والتعديل المعتمدين ،وقد ناقش الدكتور حاتم الشريف المتأخرين في وصفهم العجلي بالتساهل ورد ذلك .

المآخذ على الكتاب :

. تكررت بعض التراجم مرتين أو ثلاث مرات.

. وقد حصل منه أيضا شيء من الإشكال والحيرة عند المرتبين، والمستفيدين في تحديد الرجل الذي يقصده العجلي، لأنه قليلا ما يذكر شيوخ الرجل والرواة عنه وكثيرا ما تتشابه الأسماء في طبقة واحدة، فقد يتكرر ذكر الرجل فيظن القارئ أنهما رجلان، وقد يكونان رجلين فعلا يتفقان في الاسم واسم الأب فيتوهم القارئ أنهما واحد تكرر مرتين فأكثر.

وقد وقع في هذا الإشكال كلٌّ من السبكي والهيثمي وابن حجرالعسقلاني

كتاب الثقات" لابن حبان البُسْتِيّ المتوفى سنة ٣٥٤ للهجرة.

منهج المصنف في كتابه : قال في مقدمة كتابه : "

. فأول ما أبدأ في كتابنا هذا ذكر المصطفى ﷺومولده ومبعثه وهجرته إلى أن قبضه الله تعالى إلى جنته ثم نذكر بعده الخلفاء الراشدين المهديين بأيامهم إلى أن قتل علي رحمة الله عليه .

. ثم نذكر صحب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – واحدا على المعجم، إذ هم خير الناس قرناً بعد رسول الله ﷺثم نذكر بعدهم التابعين الذين شافهوا أصحاب رسول الله ﷺفي الأقاليم كلها على المعجم ،إذ هم خير الناس بعد الصحابة قرنا .

. ثم نذكر القرن الثالث الذين رأوا التابعين فأذكرهم على نحو ما ذكرنا الطبقتين الأوليين.

. ثم نذكر القرن الرابع الذين هم أتباع التابعين على سبيل من قبلهم وهذا القرن ينتهي إلى زماننا هذا .

. ولا أذكر في هذا الكتاب إلا الثقات الذين يجوز الاحتجاجُ بخبرهم [1].

. فكلُّ من أذكره في هذا الكتاب فهو صدوقٌ يجوزُ الاحتجاج بخبره إذا تعرى خبره عن خصال خمس ، فإذا وجد خبر منكرٌ عن واحد ممن أذكره في كتابي هذا، فإن ذلك الخبر لا ينفكُّ من إحدى خمس خصال:

إما أن يكون فوق الشيخ الذي ذكرتُ اسمه في كتابي هذا في الإسناد رجل ضعيف لا يحتجُّ بخبره .

أو يكون دونه رجلٌ واهٍ لا يجوزُ الاحتجاج بروايته .

أو الخبر يكون مرسلاً لا يلزمنا به الحجَّة.

أو يكون منقطعاً لا يقوم بمثله الحجَّةُ .

أو يكون في الإسناد رجلٌ مدلِّسٌ لم يبينْ سماعه في الخبر منَ الذي سمعه منه، فإن المدلِّس ما لم يبين سماع خبره عمن كتب عنه لا يجوز الاحتجاج بذلك الخبر لأنه لا يدرى لعله سمعه من إنسان ضعيف يبطل الخبر بذكره، إذا وقف عليه وعرف الخبر به فما لم يقل المدلِّسُ في خبره – وإن كان ثقة – سمعت أو حدثني فلا يجوز الاحتجاجُ بخبره.

---

[1] - وقد ذكر في مقدمة صحيحه شروط من تقبل روايته فقال : يَكُونَ فِي كُلِّ شَيْخٍ خَمْسَةُ أَشيَاءَ:العدَالةُ فِي الدِّينِ بِالسَتْرِ الجمِيلِ ، الصِّدْقُ فِي الحَدِيْثِ بِالشُّهرَةِ فِيْهِ، العقلُ بِمَا يُحَدِّثُ مِنَ الحَدِيْثِ، العِلْمُ بِمَا يحيلُ المعنَى مِنْ معَانِي مَا رَوَى ، تَعرِّي خبرَهُ مِنَ التَّدْلِيسِ.

فَمَنْ جمعَ الخِصَالَ الخمسَ احتجَجْنَا بِهِ.

. فكلُّ مَنْ ذكرتُه في كتابي هذا إذا تعرَّى خبرُهُ عن الخصالِ الخمسِ التي ذكرتُها فهو عدلٌ يجوزُ الاحتجاجُ بخبرِه، لأنَّ العدلَ مَنْ لم يعرفْ منهُ الجرحَ ضدَّ التعديل، فمَن لم يعلمْ يجرحِ فهو عدلٌ، إذا لم يبينْ ضدهُ، إذ لم يكلَّفِ الناسُ من الناسِ معرفةَ ما غابَ عنهم، وإنما كُلِّفوا الحكمَ بالظاهرِ من الأشياء، غيرِ المغيَّبِ عنهُم، جعلنا الله ممَنْ أسبلَ عليه جلاليبَ السِّتْرِ في الدنيا واتَّصلَ ذلك بالعفوِ عن جناياتِه في العقبَى إنه الفعالُ لِما يريدُ "

هذا وقد اقتصر في الترجمة على اسم الشخص واسم أبيه، ونَقَلَ بعض أقوالَ أئمةِ الجرحِ والتعديلِ فيه، وربما ذَكَرَ بَعْضَ شيوخِ وتلاميذِ صاحبِ الترجمة.

ترتيب الكتاب : بدأه بسيرة النبي – صلى الله عليه وسلم – والخلفاء الراشدين ، وبقية الكتاب مرتب على الطبقات ، ثم رتب أسماء كل طبقة على حروف المعجم داخل تلك الطبقة، وقد جعله من ثلاثة طبقات ، الأولى لطبقة الصحابة، الثانية لطبقة التابعين، الثالثة لطبقة أتباع التابعين.

عدد تراجم الكتاب : وقد أورد في كتابه هذا كل من هو ثقة عنده كما ذكر وفيه حوالي بضعة عشر ألف ترجمة بشكل مختصر .

درجة توثيق ابن حبان :

قال العلامة المعلمي اليماني – رحمه الله – في التنكيل: والتحقيق أن توثيقه على درجات :

الأولى : أن يصرح به ، كأن يقول : (كان متقناً) أو (مستقيم الحديث) أو نحو ذلك.

الثانية : أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم أو شيوخ شيوخه أو من أهل بلده أو ممن عرفهم.

الثالثة : أن يكون الرجل من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة .

الرابعة : أن يظهر من سياق كلامه أنه عرف ذلك الرجل معرفة جيدة .

الخامسة : ما دون ذلك .

فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة ، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم ، والثانية قريب منها ، والثالثة مقبولة ، والرابعة صالحة ، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل – والله أعلم – .

وقال العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني – رحمه الله – معقباً على كلام المعلمي : (هذا تفصيل دقيق يدل على معرفة المؤلف المعلمي – رحمه الله – وتمكنه من علم الجرح والتعديل وهو مما لم أره لغيره فجزاه الله خيراً .

غير أنه قد ثبت لدي بالممارسة أن من كان منهم من الدرجة الخامسة فهو على الغالب مجهول لا يعرف ، ويشهد بذلك صنيع الحفاظ كالذهبي وابن حجرالعسقلاني وغيرهما من المحققين ، فإنهم نادراً ما يعتمدون على توثيق ابن حبان وحده ممن كان في هذه الدرجة ، بل والتي قبلها أحيانا.

قال الدكتور ماهر الفحل : والحقُّ في ذلك أن ما قرره العلامتان المعلمي والألباني إطلاق يحتاج إلى تقييد ، لتصحح هذه القاعدة .

الرواة الذين سكت عليهم ابن حبان:

إذا ذكر ابن حبان راويا وسكت عنه؛ أي لم يقل فيه جرحا ولا تعديلا؛ فبعضُ أهل العلم؛ كالشيخ أحمد شاكر –رحمه الله تعالى– ينتهجُ منهجا وهو أن المسكوت عنهم الذين سكت عنهم ابن حبان في كتابه "الثقات" مع إيراد البخاري لهم في "التاريخ الكبير" يعتبر أن هذا توثيقاً للراوي.

وهذا كلام فيه من التساهل ما فيه؛ فكتاب ابن حبان كتابٌ جَمَعَ كثيرا من التراجم ،لكن ينبغي أن يُتنبهَ ويُعرف أن توثيقه للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق، وقد قال هو في أثناء كلامه: "والعدل من لم يُعرف منه الجرح؛ إذ الجرح ضد العدل، فمن لم يُعرف بجرح؛ فهو عدل حتى يُتبين ضده" ا.هـ

الأصل فيمَنْ لم يُعرف عنه جرحٌ ولا تعديلٌ أن يُسكتَ عنه، أن يُتوقفَ فيه؛ حتى يستبين حاله، أما أن الراوي..، يقول: العدل من لم يُعرفْ منه الجرحُ؛ لا، العدلُ مَنْ نَصَّ الأئمة على تعديله ولو واحد، أو اشتهر بذلك وأن الأئمة قالوا: يُكتفى بالواحد، وقال العراقي:

وَصَحَّ اكتفاؤهم بِالْوَاحِدِ جَرْحًا وَتَعْدِيلا خِلافَ الشَّاهِدِ

فمنْ نَصَّ إمامٌ من الأئمةِ المعتبرين على تعديله؛ فهو عدل، أما أن الراوي يُعَدَّلُ لمجرد أنه لا يُعرفُ فيه جرحٌ، الذي لا يُعرف فيه جرحٌ يُتوقفُ فيه، الراوي الذي لم يَتَكَلَّمْ فيه أحدٌ بجرحٍ ليس معناه أنه مقبول، وإنما معناه أن يُتَوَقَّفُ في حاله حتى يتبين الناسُ حالَه.

وقد أجاد بعض الباحثين حيث خلص إلى أن الرواة الذين سكت عنهم ، فيهم الحافظ والصدوق والمستور والمجهول والضعيف ومنكر الحديث .

ونص الباحث نفسه فقال : (والفصل في الرواة الذين سكت عليهم ابن حبان هو عرضهم على كتب النقد الأخرى فإن وجدنا فيها كلاماً أخذنا بما نراه صواباً مما قاله أصحاب كتب النقد ، وإن لم نجد فيها كلاماً شافياً طبقنا قواعد النقاد عليهم ، وقواعد ابن حبان نفسه .

وأغلب الرواة الذين يسكت عليهم ابن حبان ، ويكون الواحد منهم قد روى عنه ثقة ، وروى عن ثقة ، يكونون مستورين ، يقبلون في المتابعات والشواهد ولذلك فإن الرواة الذين ترجمهم ابن حبان ساكتاً عليهم : على ثلاث درجات :

١- فمنهم الثقات وأهل الصدق .

٢- ومنهم رواة مرتبة الاعتبار .

٣- ومنهم الرواة الذين لا تنطبق عليهم شروط ابن حبان النقدية في المقبول ، وهؤلاء ذكرهم للمعرفة والله أعلم.

إن ما ذهب إليه اليماني وتابعه عليه العلامة الألباني وما نظره الباحث فجيد ؛ غير أن الأولى أن يقال أن ذلك لا يناط تحت قاعدة كلية مطردة بل الأمر يختلف من راوٍ إلى راوٍ حسب المرجحات والقرائن المحيطة التي تحفُّ الراوي ، فعندها يحكم على ذلك ، وعليه يحمل صنيع الإمامين الجهبذين الذهبي وابن حجر ، إذ إنهما لم يعملا ذلك تحت قاعدة كلية ، بل مرجع ذلك إلى القرائن المحيطة وحال الراوي وقرب عهده من بُعْدِه ، وكونه من المعروفين أو غير المعروفين ، وكونه من أهل بلد ابن حبان من غيرهم ،.اهـ

س/ هل مجرد ذكر ابن حبان للراوي في الثقات يعتبر توثيق ؟

الجواب لا ؛ لأنه ذكر بعض الرواة وصرح بعدم معرفتهم مثل قوله في أبان :شيخ يروى عن أبى بن كعب روى عنه محمد بن جحادة لا أدرى من هو ولا بن من هو . وكذلك ذكر بعض الرواة في الثقات ، ثم عاد وذكرهم في المجروحون !!

هل ابن حبان كان من المتساهلين في التعديل :

نسب إليه أنه واسع الخطو في باب التوثيق ، يوثّق كثيراً ممن يستحقُّ الجرح ، وهذا قول ضعيف مردود ، وقد كان معدودا ممن له تعنت وإسراف في جرح الرجال ، ومَن هذا حاله لا يمكن أن يكون متساهلاً في تعديل الرجال، وإنما يقع التعارض كثيراً بين توثيقه وبين جرح غيره ، لكفاية مالا يكفي في التوثيق عند غيره عنده .

ونقل السخاوي في فتح المغيث ٣٦/١ أن شيخه الحافظ ابن حجر نازع في نسبة ابن حبان إلى التساهل فقال : إن كانت باعتبار وُجدان الحسن في كتابه ، فهو مشاحّة في الاصطلاح لأنه يسميه صحيحاً ، وإن كانت باعتبار خفّة شروطه فإنه يخرج في الصحيح ماكان راويه ثقة غير مدلس ، سمع ممن فوقه ، وسمع منه الآخذ عنه ، ولا يكون هناك انقطاع ولا إرسال ، وإذا لم يكن في الراوي المجهول الحال جرحٌ ولا تعديل ، وكان كلّ من شيخه والراوي عنه ثقة ولم يأت بحديث منكر ، فهو ثقة عنده ، وفي كتاب الثقات له كثير ممن هذا حاله [1]، ولأجل هذا ربما اعترض معترض عليه في جعلهم ثقات من لم يعرف اصطلاحه ، ولا اعتراض عليه ، فإنه لا يشاحّ في ذلك اهـ .

فغاية ما في الأمر أن يوثق (مستور الحال) ، وهو ما لم يكن فيه جرح ولا تعديل ، وكان كلّ من شيخه والراوي عنه ثقة ولم يأت بحديث منكر ، وقد وثق الأئمة كثيراً ممن هذا شأنهم وثمة نقول كثيرة عنهم تعزّز رأيه في رواية المستور فقد نقل الذهبي في الميزان ٥٥٦/١ : في ترجمة حفص بن بُغيل قول ابن القطان فيه: لا يعرف له حال ولا يعرف ، ثم عقبه بقوله : لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا ، فإن ابن القطان يتكلم في كلّ من لم يقل فيه إمامٌ عاصر ذلك الرجل ، أو أخذ عمن عاصره ما يدلُّ على عدالته ، وهذا شيءٌ كثيرٌ ، ففي الصحيحين من هذا النمط خلقٌ كثير مستورون ، ما ضعفهم أحدٌ ، ولا هم بمجاهيل .

"تاريخ أسماء الثقات ممن نُقل عنهم العلمُ" لعمر بن أحمد بن شاهين المتوفى سنة ٣٨٥ للهجرة.

منهج المصنف في الكتاب:

. قد رتبه مؤلفه على حروف المعجم، وليس فيه غير الأسماء من الألف إلى الياء ، ولم يذكر الألقاب ، والكنى.

. اقتصر في الترجمة على اسم الشخص واسم أبيه، وربما ذكر نسبته ، وقد يذكر أحيان بعض شيوخه وتلامذته.

. اعتمد ابن شاهين في كتابه على كتاب ابن معين ، وعلى روايات نقلت عن يحيى القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل ، وعلي بن المديني ،ومحمد بن عباد الموصلي ، وأحمد بن صالح العجلي ، ومن قاربهم

ويعتبر كتاب ابن شاهين كتاب ترجيح وذلك مبني على قاعدة أصولية وهي أنه إن كان هناك أكثر من قول في المسألة واقتصر العالم على ذكر واحد من هذه الأقوال فهذا دليل على ترجيحه هذا القول على غيره.

. وقد جاء في كتابه كثيرا من عبارات التعديل مثل "ثقة ثقة ، ثقة ، شيخ ثقة،رجل صالح فاضل ،ثقة صدوق ،لا بأس به ،صدوق ، أثبت وأوثق من فلان ،.... ...وغيرها، وقد يسكت أحيانا فلا يذكر جرحا ولا تعديلا .

. تخلل كتابه أسماء بعض الضعفاء ،وقد نبه على ذلك ، كما ذكر بعض المجروحين وبين خطأ من جرحهم .

درجة توثيق ابن شاهين :

[1] . وهذه الشروط إذا توفرت في الراوي المجهول الحال فهو ثقة عند ابن حبان هذا منهجه .

ويعرف عن ابن شاهين باعتداله فتوثيقه معتمد ، وهذا لا ينفي أنه قد يختلف قوله مع أقوال بقية النقاد وعندها تجمع الأقوال ويرجح بينها .

المصنفات في الضعفاء خاصة:

هذا النوع من التصنيف في تراجم الرواة أفرده مؤلفوه للضعفاء خاصة، وقد كان عدد المصنفات فيه أكثر بكثير من المصنفات في تراجم الثقات خاصة؛ وذلك لأن كثيرًا من المصنفات في الضعفاء قد اشتملت على كل من تُكلم فيه، وإن لم يكن ضعيفا حَقًّا، وما أكثر ما تُكلم فيه، ومن هذه المصنفات: كتب أفردت الضعفاء بالذكر وهي كثيرة جداً منها :

١- "الضعفاء الكبير" للبخاري.

٢ .كتاب : " الضعفاء الصغير " للبخاري ، وهو كتاب صغير الحجم مرتب على حروف المعجم ، ويحتوي على أربعمائة وثمانية عشر (٤١٨) ترجمة . وأما "الضعفاء الكبير" هذا؛ فلا نعرف عنه شيئا.

٣ .كتاب : " الضعفاء المتروكون " للنسائي ، وهو كتاب متوسط الحجم مرتب على الحروف ، احتوى على ستمائة وخمس وسبعين (٦٧٥) ترجمة .

٤ .كتاب : " الضعفاء المتروكون " للدراقطني ، وهو مرتب على حروف المعجم ، احتوى على ستمائة واثنتين وثلاثين (٦٣٢) ترجمة . وغيرها من كتب الضعفاء وسوف نتحدث عن بعضها

أولا : كتاب معرفة المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين " لابن حبان البُسْتِيّ ت هـ ٣٥٤

اسم الكتاب :

اشتهر هذا الكتاب باسم "المجروحين"، ووقع في النسخة الخطية المودعة بدار الكتب المصرية اسم الكتاب: "معرفة المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين"، وطبع الكتاب باسم "المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين" وكل هذه الأسماء صحيحة لا إشكال فيها إلا أنَّ ما وُجد على النسخة الخطية أدلّ على موضوع الكتاب ومضمونه.

سبب تأليف الكتاب:

بين الإمام ابن حبان في مقدمة كتابه "الثقات ""أنه اختصر كتابيه "الثقات" و"الضعفاء" من كتابه "التاريخ الكبير" وذلك لما رأى من صعوبة تناول ما في هذا الكتاب الكبير لأنه جمع فيه بين الثقات والمجروحين

منهج ابن حبان في كتاب "المجروحين:

يمكن الكلام عن منهج المؤلف من خلال ما يلي:

١. قدَّم المؤلف لكتابه بمقدمة واسعة بيَّن فيها موضوع الكتاب ، ثم ذكر بابًا في الحث على حفظ السنن ونشرها ، ثم ذكر بابًا في التغليظ في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم ذكر ما يدلُّ على استحباب جرح الضعفاء، ثم ذكر أول من وقى الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصحابة رضوان الله عليهم، ثم ذكر حملة الآثار من الصحابة والتابعين، فمن بعدهم إلى وقته ، ثم ذكر فصلاً مهمًا في أنواع جرح الضعفاء.

٢. رتَّب المؤلف أسماء المترجمين على حروف المعجم، وبذلك يكون قد خالف طريقة ترتيبه لكتاب "الثقات" الذي رتَّبه على الطبقات، والترتيب على حروف المعجم أسهل تناولاً كما لا يخفى.

٣. يذكر المؤلف اسم المُترجم ونسبه ونسبته وكنيته. ولا يُطيل في ذلك غالبًا.

٤. يذكر المؤلف من روى عنهم المُترجم، ويذكر وفاته أحيانًا.

٥. يُطلق المؤلف عبارات الجرح على الرواة، وطريقته في ذلك: أنه ينقل كلام غيره من الأئمة ممن سبقه، كيحيى بن سعيد القطان، وأحمد، ويحيى ابن معين، والفلاس وغيرهم. فإذا لم يجد حكمًا في الراوي فإنه يسبر رواياته ثم يحكم عليهم بحكمه هو، فكثيرًا ما يقول: "يروي عن الثقات ما لا يُشبه حديث الأثبات" أو: "لا يعجبني الاحتجاج بما وافق الأثبات لكثرة ما يأتي من المقلوبات" أو : "كان ممن يقلب الأخبار والأسانيد وينفرد بالمناكير عن المشاهير لا يحل الاحتجاج بخبره" أو يقول: ". وقد تميَّز في أحكامه على الرواة أنه يذكر سبب الحكم، فلا يُطلق الحكم ويسكت، بل يُفسِّر سبب جرحه للراوي، وفي هذا فائدة مهمة.

٦. يعدُّ ابن حبان من الأئمة المتشددين في الحكم على الرجال، ويغلب على عباراته الشدة.

٧. يختم المؤلف الترجمة بأن يسوق ما يُستنكر من حديث الراوي المُترجم، وهذه فائدة جليلة لهذا الكتاب.

٨وضع ابن حبان قواعد واضحة في هذا الكتاب تحدِّد مذهبه في الحكم على الرجال، فهو يقول: "من كان منكر الحديث على قلته لا يجوز تعديله إلا بعد السبر، ولو كان ممن يروي المناكير ووافق الثقات في الأخبار لكان عدلا مقبول الرواية، إذ الناس في أقوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين ما يوجب القدح..

٩. قسَّم المؤلف أنواع جرح الرواة إلى عشرين قسمًا بينها في مقدمة كتاب وقال: فأمَّا الجرح في الضعفاء فهو على عشرين نوعًا، يجب على كل منتحلٍ للسنن طالبٍ لها باحثٍ عنها أن يعرفها لئلا يطلق عل كل إنسان إلا ما فيه، ولا يقول عليه فوق ما يعلم منه، ثم فصل هذه الأنواع.

ثم شرعَ ابن حبان في مقصود الكتاب؛ وهو ذكر الضعفاء والمجروحين مرتبين على حروف المعجم.

تميَّز كتاب "المجروحين" لابن حبان بمزايا كثيرة من أهمها:

١. مكانة المؤلف العلمية وتقدّمه في هذا الشأن، فابن حبان إمام عارفٌ واسع الاطلاع على أحوال الرواة، كما لا يخفى على المشتغلين بهذا الفن.

٢. المقدمة الواسعة التي قدَّم بها لكتابه، وما ذكره في المقدمة من الأدلة على وجوب بيان حال الرواة الضعفاء، والرد على من أنكر ذلك، وما ذكره أيضًا من الأسباب العشرين التي يُمكن أن يُجْرَح بها الراوي، وما ذكره من أجناس أحاديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها.

٣. أنَّ الأئمة الذين جاؤوا بعد ابن حبان قد اعتمدوا كلامه واستفادوا منه، ونقلوا عنه، حتى لا يكاد يخلو كتاب من كتب الجرح والتعديل إلا وفيه نقلٌ عن هذا الكتاب.

٤. أنَّ هذا الكتاب يعتبر موسوعة ضخمة في أسماء رواة الحديث المُتكلَّم فيهم، سواء كان الكلام مسلَّمًا أو غير مسلَّم.

٥. أنَّ ابن حبان يجرح الراوي ويُفسِّر هذا الجرح غالبًا، ولهذا فائدة مهمة عند تعارض الجرح والتعديل في الراوي.

٦. يسوق المؤلف ما يُستنكر من حديث الراوي المُترجم، وهذه الفائدة من أهم فوائد هذا الكتاب، حيث أصبح الكتاب مظنة لروايات كثيرة من الغرائب والضعاف والمناكير التي قد لا يُوقف عليها في كتابٍ آخر، ومن فائدة ذلك أيضًا معرفة ما يُستنكر من حديث الراوي ليتمكَّن الباحث من النظر في حاله.

٧. يتميَّز ابن حبان في كتابه هذا وفي سائر كتبه بعباراته القوية الجميلة، ومن أمثلة ذلك قوله في المقدمة: "الواجب على كل من ركَّب الله فيه آلة العلم أن يرعى أوقاته على حفظ السنن رجاء اللحوق بمن دعا لهم النبي صلى الله عليه وسلم؛ إذ الله – جل وعلا – أمر عباده باتباع سنته، وعند التنازع الرجوع إلى ملته.

المآخذ على الكتاب:

على الرغم من الفوائد الكثيرة لهذا الكتاب وأهمية عند أهل الحديث والمعتنين بتراجم الرواة، فإنه قد أخذ فيه على المؤلف أشياء، ومن ذلك:

١. أنَّ ابن حبان ربما حصل له الوهم فذكر الراوي في "المجروحين"، وأعاد ذكره في "الثقات وقد قام الدكتور مبارك سيف الهاجري بعمل بحث بعنوان: (الرواة الذين ترجم لهم ابن حِبَّان في المجروحين وأعادهم في الثقات - جمعًا ودراسة وتحليل –)، وقد بلغوا (١٥٩) راويًا. وهو بحث مقدَّم إلى جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، سنة (١٤٢١هـ.

٢. أن ابن حبان قد يجرح بعض الرواة الثقات أو بعض الرواة الذين قد وثَّقهم غيره من أئمة هذا الشأن، ككلامه في عارم محمد بن الفضل السدوسي مع أنه إمام ثقة أخرج له الستة وغيرهم، ويمكن أن يُجاب عن ذلك بأنه على سبيل الاجتهاد، وهذا شأن غيره من العلماء، فهناك جماعة وثقهم أحمد وضعفهم البخاري، أو غيره، وهناك جماعة وثقهم ابن معين وابن المديني.

٣. أنَّ ابن حبان يتشدَّد في جرح الرواة حتى انتقده من جاء بعده من أهل العلم، بل شدَّدوا النكير عليه في بعض الأحيان، كالذهبي وابن حجر، وغيرهم، ومن أمثلة ذلك: أنه قال في ترجمة عثمان بن عبدالرحمن الطرائفي من" المجروحين" (٩٧/٢): يروي عن أقوام ضعاف أشياء يدلسها عن الثقات حتى إذا سمعها المستمع لم يشك في وضعها، فلما كثر ذلك في أخباره ألزقت به تلك الموضوعات وحمل عليه الناس في الجرح، فلا يجوز عندي الاحتجاج بروايته كلها على حالة من الأحوال لما غلب عليها من المناكير عن المشاهير والموضوعات عن الثقات. فتعقَّبه الذهبي بقوله: وهو لا بأس به في نفسه. وأما ابن حبان فإنه يقعقع كعادته". "ميزان الاعتدال" (٤٥/٣) فيه " وقال الذهبي أيضًا في ترجمة سويد بن عمرو الكلبى: "وثقه ابن معين، وغيره. وأما ابن حبان فأسرف واجترأ فقال: كان يقلب الأسانيد، ويضع على الأسانيد الصحاح المتون الواهية. "ميزان الاعتدال" (٢٥٣/٢)، وكذا في ترجمة محمد بن الفضل السدوسى عارم، قال الذهبي – بعد أن ذكر توثيق الأئمة له –: " فأين هذا القول من قول ابن حبان الحشاف المتهور في عارم، فقال: اختلط في آخر عمره وتغير حتى كان لا يدرى ما يحدث به، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة، فيجب التنكُّب عن حديثه فيما رواه المتأخرون، فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل، ولا يحتج بشيءٍ منها. ثم قال الذهبي: ولم يقدر ابن

حبان أن يسوق له حديثا منكرًا، فأين ما زعم ؟! " "ميزان الاعتدال" (٨/٤) وكذلك قال الحافظ ابن حجر: وقرأت بخط الحافظ أبي عبدالله الذهبي بعد هذه الحكاية: ابن حبان ربما قصَّب الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه ". "تهذيب التهذيب "(٣٢١/١)

٤. أن يستنكر ابن حبان حديثًا على راوٍ ما، ويكون البلاء فيه من راوٍ آخر، وقد بيَّن ذلك الإمام الدارقطني في تعليقه على الكتاب.

٥. أن يحصل له أوهام من قبيل الجمع والتفريق، فيكون ثمة راويان مشتركان في الاسم واسم الأب، وأحدهما ثقة والآخر، فيجرح ابن حبان الثقة منهما على سبيل الخطأ والتوهُّم.

٦. ربما حصل له أخطاء في تعيين الرواة فينسبهم إلى قبائل أو أنساب ليست صحيحة لهم. وقد قام الإمام الدارقطني ببيان ذلك وتصويبه في تعليقاته على "المجروحين"، ومن أمثلة ذلك: قول ابن حبان: عبدالملك بن عبدالملك بن مصعب بن أبي ذئب، فتعقَّبه الدارقطني بقوله: عبدالملك بن عبدالملك بن مصعب خطأ، إنما هو عبدالملك بن عبدالملك، عن مصعب بن أبي ذئب. كما في "تعليقات الدارقطني" ص ١٨٩

عناية العلماء والباحثين بالكتاب: وهذه بعض الخدمات التي قدمت للكتاب

١. للإمام أبي الحسن الدارقطني تعليقات وتعقُّبات على كتاب "المجروحين" لابن حبان، وقد طبعت هذه التعليقات في دار الباز، بتحقيق: خليل بن محمد العربي.

٢. وقام الإمام محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي (٧٠٩ هـ) باختصار كتاب "المجروحين" وسمَّى عمله: "مختصر أسماء المجروحين لابن حبان البستي"

طبعات الكتاب:

وقد طبع الكتاب عدة طبعات منها طبعة بتحقيق: الشيخ حمدي عبدالمجيد السلفي.

ثانيا :الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٣٦٥) هـ :

أنواع تراجم داخل الكتاب :

ذكر في كتابه هذا كل من تكلّم فيه بأدنى شيء ، ولو كان من رجال الصحيحين ، منتصرٌ له إذا أمكن ، فالكتاب يشمل تراجم للضعفاء ، والثقات الذين تُكلّم فيهم أو أنكر عليهم أحاديث ، ومن اختلف فيهم ، ومن لم يتكلم فيه أحد مع العلم أن أحاديثه غير محفوظة .

ترتيب الكتاب :وقد رتبه على الحروف الهجائية.

منهجه في الكتاب :

. بدأ الكتاب بثلاثين باب كالمقدمات في أهمية تحرى الصدق ،وتجنب الكذب، ونشأة الجرح والتعديل ، وترجمة لأشهر علماء الجرح والتعديل ... ...

. ثم ذكر تراجم الرواة و يذكر اسم المترجم له ، ثم ينقل بسنده المتصل رأي علماء الجرح والتعديل فيه ، ثم يذكر له بعض ما رواه ونتقد عليه ، ثم يذكر رأيه فيه بعد سبره لأحاديثه .

. ومن منهجه رد جرح الأقران كجرح يحيى بن معين والنسائي في أحمد بن صالح أبو جعفر المصري حيث قال: وأحمد بن صالح ممن أجلّه الناس ،ولولا أني شرطت في كتابي هذا أن أذكر فيه كل من تكلّم فيه متكلم لكنت أجلّ أحمد بن صالح أن أذكره اهـ

وهو منصف في الرجال بحسب اجتهاده .

– ولم يكن ليتعصب ضد الرواة المتهمون بالتشيع أو الغلو فيه .

– وقد يرجح قولاً من الأقوال التي قيلت في الراوي.

مميزات الكتاب :

– يعتبر ابن عدي من المنصفين في الجرح والتعديل إلى حدّ بعيد .

– وهو أول من قام بهذه الدراسة النقدية الداخلية ، والأهم من هذا أنه استطاع بنظرته الثاقبة وحفظه الواسع أن يمحّص في الرواة المختلف فيهم ويصل إلى نتائج هامة جداً في هذا المعترك الصعب .

تنبيهات هامة تتعلق بالكتاب :

. هناك نقطة هامة حول كتاب الكامل لابن عدي رحمه الله فقد أورد ضمن تراجم الكتاب ما يزيد على ثمانية آلاف حديث وهي تدور بين الصحيح والحسن والضعيف ، والمنكر والواهي والموضوع . والمقبول منها غير قليل .

فليس مجرد عزو الحديث إلى الكامل دليلاً على ضعفه ووهنه ،فلا بد من مراجعة الحديث في كتب السنة الأخرى لترى ما قالوا فيه .

المآخذ الكتاب :

– وقد يذكر راوياً ويورد له عدداً من الأحاديث ويضعفه ويكون الحمل فيها ليس على هذا الراوي وإنما على الراوي عنه مثل غالب القطان فقد ذكره وأورد له أحاديث ، والحمل فيها على الراوي عنه عمر بن مختار البصري وغيره ، وهو من عجيب ماوقع له والكمال لله تعالى.

– وقد ينسب إلى التساهل مع بعض الرواة.

– من الثابت عن ابن عدي تحامله على أهل الرأي ، وهذا لايقبل منه

وفي طبقات الشافعية للتاج السبكي قال ١/١٩٠ : قد عرفناك أن الجارح لايقبل فيه الجرح وإن فسّره في حق من غلبت طاعاته على معصيته ،ومادحوه على ذاميّه ومزكوّه على جارحيه ، إذا كانت هناك قرينة تشهد بأن مثلها حامل على الوقيعة فيه من تعصب مذهبي أو منافسة دنيوية وحينئذ فلا يلتفت لكلام الثوري في أبي حنيفة وابن أبي ذئب وغيره في مالك ، وابن معين في الشافعي ، والنسائي في أحمد بن صالح ونحوه ، ولو أطلقنا تقديم الجرح لما سلم لنا أحد من الأئمة إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون ، وهلك فيه هالكون ا هـ

خدمات الكتاب :

. وقد اختصر الكتاب تقي الدين أحمد بن علي المقريزي ت ٨٤٥هـ وطبع بسم" مختصر الكامل في الضعفاء" تحقيق : أيمن بن عارف الدمشقي

. وقد خُدِمَ هذا الكتابُ خدمةً جليلةً في جامعة الإمام في رسائل الماجستير والدكتوراه انتهوا منه من فترة سنتين أو ثلاث سنوات.

طبعات الكتاب :وقد طبع الكتاب بتحقيق :عادل عبد الموجود وعلى محمد معوض

ثالثا: ميزان الاعتدال في نقد الرجال

اسم الكتاب:اسم الكتاب كما سمَّاه مؤلفه: "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"

موضوع الكتاب:

أراد الذهبي – رحمه الله – أن يذكر في هذا الكتاب كل من تُكُلِمَ فيه، ولو كان هذا الجرح غير مؤثر وقادح، أو كان الجرح تعنُّتًا؛ فإنه أحيانًا يذكر المجروح ليذبّ عنه كما أنه ترجم لبعض الأئمة، فترجم لعلي بن المديني، وذلك ليذبّ عنه ويردّ على العقيلي الذي أورده في "الضعفاء"، ولم يذكر فيه الصحابة لجلالة قدرهم ،ولم يلتزم في الترجمة بزمن معين وإنما يترجم للرواة إلى زمنه.

عدد تراجم الكتاب :وقد اشتمل "الميزان" على (١١٠٦١) كما هو في النسخة المطبوعة.

منهج المؤلف:

يمكن الكلام عن منهج المؤلف بما يلي:

١. قدَّم المؤلف لكتابه بمقدمة بيَّن فيها موضوع كتابه وأنواع الرواة الذين اشتمل عليهم الكتاب، وأشار فيها إلى شيءٍ من منهجه في الكتاب، وذكر المصنفات في الرواة الضعفا، وألفاظه في الجرح والتعديل .

١. رتَّب المؤلف الرواة في هذا الكتاب على حروف المعجم في أسمائهم وأسماء آبائهم، فقال في المقدمة:

٢. يذكر المؤلف اسم الراوي واسم أبيه وجده وكنيته ونسبه، ولا يُطيل في ذلك، ويذكر بعض شيوخه وتلاميذه على سبيل الاختصار، ويذكر ما قيل فيه من جرحٍ أو تعديل، من غير أن يسوق أي شيءٍ من ذلك بالإسناد، ثم يسوق من حديث هذا الراوي ما يُدلِّل به على ضعف حديثه.

٣. ربما ساق المؤلف ما وقع له من حديث الراوي بإسناده هو.

٤. كثيرًا ما يحكم المؤلف على الأسانيد التي يسوقها صحةً وضعفًا.

٥. غالبًا ما يذكر المؤلف سنة وفاة الراوي.

٦. كل من يقول فيه المؤلف: (مجهول)، ولا يسند هذه الكلمة إلى قائل، فهي من قول أبي حاتم، وإن قال: فيه جهالة، أو نكرة، أو يجهل، أو لا يعرف، وأمثال ذلك، ولم يعزُ ذلك إلى قائل، فهو من قول الذهبي نفسه، وكذا إن قال :ثقة، وصدوق، وصالح ، ولين ، ونحو ذلك ، ولم يضفه إلى أحد .

٧. نهج المؤلف في هذا الكتاب منهج الدفاع والذب عن الرواة الذين ضُعِفُوا بغير حقٍّ كالرواة الذين ضُعِّفوا بأسبابٍ جارحةٍ في ظاهرها، وغير جارحة في حقيقة الأمر، وكذلك قام بالدفاع والذب عن الرواة الثقات الذين ضُعِّفوا أو ذُكروا في كتب الضعفاء بغير بيِّنةٍ صحيحة.

٨. رمز المؤلف على اسم الرجل برمز من أخرج له في كتابه من الأئمة الستة ، فإن اجتمعوا على إخراج رجل فالرمز (ع) وإن اتفق عليه أرباب السنن الأربعة فالرمز (عو)،ورمز أيضًا بـ [صح] أول اسم الراوي إشارة إلى أن العمل على توثيقه.

٩. جعل المؤلف كتابه مشتملاً على تراجم الرجال ممن يُعرفون بأسمائهم، ثم من يُعرفون بكناهم، ثم من يُعرف بابن فلان، ثم من يُعرفون بأنسابهم، ثم مجاهيل الاسم، وأفرد فصلاً في آخر الكتاب لتراجم النساء، ثم المجهولات، ثم من يُعرفن بكناهن، ثم من لم تُسمَّ ويبدأها بكلمة" والدة."

بعض المآخذ على الكتاب:

أخذ على المؤلف في هذا الكتاب بعض المآخذ – التي لا يسلم منها كتاب حاشا كتاب الله تعالى –، وهي لا تحطُّ من قدر الكتاب ولا من قدر مؤلفه، ومنها:

١. وقع للمؤلف بعض الأوهام والتصحيفات فتعقَّبه من جاء بعده .

٢. قد يقع للمؤلف أنه ينقل كلام بعض أهل العلم من غير عزو ولا بيان، كما أنه لا ينقل بتمامه مما يسبب اللبس

٣. أهمل المؤلف بعض الرواة فلم يذكرهم في هذا الكتاب، مع أنه ذكرهم في كتبه الأخرى أو ذكرهم غيره.

عناية العلماء والباحثين بالكتاب:

لقد اعتنى العلماء والباحثون بهذا الكتاب وتناوله عدد كبير من الحفاظ والعلماء والمعنيين بالنقد استدراكًا وتعقيبًا وتلخيصًا؛ حتى قال الحافظ شمس الدين السخاوي: وعوَّل عليه من جاء بعده. "الإعلان بالتوبيخ" (ص ٥٨٧)

ومن الكتب والمؤلفات التي اعتنت بهذا الكتاب ما يلي:

١. ذيَّل عليه الحافظ العراقي، وذيله مطبوع

ثم جاء الحافظ ابن حجر وجمع بين "ميزان الاعتدال" للذهبي و"ذيله" للعراقي، في كتابٍ حافلٍ عظيم الفائدة سماه "لسان الميزان"، هذا الكتاب التقط فيه مؤلفه من كتاب "ميزان الاعتدال" التراجمَ التي ليست في كتاب "تهذيب الكمال" وزاد عليها جملةً كثيرةً من التراجمِ المتكلَّم فيها، فما زادهم من التراجم؛ جعل أمامه رمز "ز"، وما زاده من ذيل الحافظ العراقيِّ على "الميزان" رَمَزَ له "ذ" إشارة إلى أنه من ذيل شيخه العراقيّ.

ثم إن ما زاده من التنبيهات والتحريرات في أثناء بعض التراجم التي التقطها من "ميزان الاعتدال" للذهبي ختم كلام الذهبي بقوله: انتهى، وما بعدها؛ فهو كلامه.

ثم إن المؤلف عاد فجرد الأسماء التي حذفها من الميزان، ثم سردها في فصل ألحقه في آخر الكتاب؛ ليكون الكتاب مستوعِبًا لجميع الأسماء التي في الميزان كما قال.

وقد قال المؤلف –رحمه الله– في أول هذا الفصل:

فصل في تجريد الأسماء التي حذفتها من الميزان اكتفاء بذكرها في "تهذيب الكمال"

وقد جعلت لها علاماتها في التهذيب، ومَنْ كتبت قبالتَه "صح" فهو من تكلم فيه بلا حجة، أو صورة "مخ" فهو مختلف فيه، والعمل على توثيقه بين كذا ذلك.

فضعيف على اختلاف مراتب الضعف، ومن كان منهم زائدا على من اقتصر عليه الذهبي في "الكاشف" ذكرت له ترجمة مختصرة؛ لينتفع بذلك مَنْ لم يحصل له "تهذيب الكمال" وبالله التوفيق. وكتابه مطبوع أكثر من طبعة.

طبعات الكتاب:

طبع بتحقيق: علي محمد البجاوي.

ثم طبع في دار الكتب العلمية سنة (١٤١٦هـ)، بتحقيق: علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود.

وطبع مؤخرًا بتحقيق: مكتب التحقيق في مؤسسة الرسالة، بإشراف: الشيخ شعيب الأرنؤوط.

كتب رواة الحديث عامة:

هي الكتب التي اشتملت على تراجم رواة الحديث عامة؛ أي لم تختص بتراجم رجال كتب خاصة، كما أنها لم تختص بتراجم الثقات وحدَهم، أو الضعفاء وحدَهم، وإنما كانت عامة في تراجم رواة الحديث.

ففي كتب التراجم هناك كتبَ تراجمَ مختصةً برجالِ الكتب الستة كما سنرى، وهذه الكتب فيها الثقات، وفيهما الوسط، وفيهما الضعفاء، وفيها الكذابون والمجروحون إلى غير ذلك مما تناولتْه الأسانيد الصحيحة أو الضعيفة أو الموضوعة.

فكما رأينا كتاب "الإصابة" يخدم في معرفة الصحابة، سنعرف بعد ذلك "تهذيب الكمال" يخدم في رجال الكتب الستة، وكذلك أصوله وفروعه من الكتب ، وهنا سوف نتكلم عن كتب تخدم تراجم الرواة عامة .

أولاً: "التاريخ الكبير" للإمام البخاري المتوفى سنة ست وخمسين ومئتين للهجرة:

عدد تراجم الكتاب :هذا الكتاب كبير فعلاً، فقد اشتمل على خمسة عشر وثلاثمائة واثني عشر ألف ترجمة، كما في النسخة المطبوعة المرقَّمة .

ومنهج البخاري في تاريخه يتلخص في النقاط التالية:

١_ لقد رتب الإمام البخاري تاريخه على حروف المعجم (أ، ب، ت، ث) كما رتب هؤلاء على أسماء آبائهم مرتبين على الترتيب الأبجدي –كما قال في مقدمة كتابه – إلا أنه قدم من اسمه (محمد) على سائر الأسماء لشرف هذا الاسم الكريم.

٢_ ابتدأ بذكر ترجمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ونسبه إلى آدم عليه السلام بعد أن قدم لذلك بمقدمة بين فيها فضل قريش على الناس. وذكر شيئا من صفاته صلى الله عليه وسلم، ومدة بعثته وذكر كيف بدأ التاريخ الهجري في عهد عمر بن الخطاب ثم ذكر تاريخ وفاة النبي صلى الله عليه وسلم.

٣_ وخطته: أنه يذكر أسماء الصحابة ثم التابعين ثم من بعدهم في كل حرف من الحروف، فيراعي الطبقات داخل الحرف فلا يقدم التلميذ على الشيخ .

٤_ وتراجم البخاري لرجاله تتراوح بين الطول والقصر فبينا نجده يترجم لأحد الرجال بسطر واحد كما في ترجمته لمحمد بن عبد الله بن أسيد ، إذا به يترجم لعبد الرحمن بن عبد الله بن مالك الأنصاري بأكثر من عشر صفحات.

٥_ غالب تراجم البخاري يذكر فيها اسم الراوي واسم أبيه وجده وكنيته ونسبته إلى القبيلة أو البلدة أو كليهما، وقلما يطيل في الأنساب، ويذكر بعض شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة، وقد يذكر جميع الشيوخ والتلاميذ إذا كان الراوي من المقلين وغير المعروفين بطلب العلم ليتميز حاله. كما يذكر نموذجا من رواياته أو

أكثر (ولا يقدم البخاري معلومات وافية عن أحوال الراوي، وإن ذكر أحيانا الصفات الجسمية والخلقية والعقلية للرواة).

٦_ ويستعمل البخاري ألفاظ الجرح والتعديل، ويلاحظ تورعه عن استعمال ألفاظ حادة في الجرح، فغالبا ما يقول: فيه نظر، يخالف في بعض حديثه، وأشد ما يقول: منكر الحديث. وكذلك لا يبالغ في ألفاظ التوثيق، بل يكتفي بقول: ثقة، أو حسن الحديث، أو يسكت عن الرجل.

٧_ وقد يسكت البخاري عن الراوي وما أكثر ما يسكت:

أ_ فقد يسكت عن أئمة الثقات حيث ترجم للإمام الشافعي بسطرين وسكت عليه ،كما سكت عن الإمام أحمد بن حنبل، وأحمد بن أشكاب وأحمد بن منيع، وغيرهم.

ب_ وقد يسكت عن أناس مشهورين بالضعف أو النكارة كسكوته عن محمد بن أشعث بن قيس الكندي، ومحمد بن إبراهيم اليشكري وغيرهما.

ج _ وقد يسكت عن أناس مجاهيل كسكوته عن: محمد بن إسماعيل الباهلي، ومحمد بن إبراهيم بن عبد الله الهاشمي، وإبراهيم بن إسحاق وغيرهم.

د_ وقد يسكت البخاري عن أناس لم يعرفهم، حتى إنه لم يفرق بين أسمائهم، وإليك بعض الأمثلة على ذلك:

_ ترجم البخاري لمحمد بن قيس الأسدي الكوفي، وذكر عنه عدة طرق ثم قال: وقال يحي بن آدم: حدثنا أبو بكر النهشلي عن محمد بن قيس عن حبيب عن أبي ثابت عن طاووس في العتق. ثم قال: فلا أدري هو الأسدي أم لا؟.

_ وترجم لمحمد بن قيس عن أبي الحكم البجلي ثم ترجم لمحمد بن قيس المكي وختم ترجمته بقوله: "فلا أدري أهو الأول أم لا".

_ وترجم لمحمد بن كليب بن جابر المديني يروي عن محمود ومحمد ابني جابر. ثم قال: "وعن موسى بن شيبة عن محمود بن كليب عن محمد بن جابر عن جابر....ثم قال: فلا أدري: هذا أخوه أم لا؟".

فيتضح من الأمثلة أن في التاريخ الكبير رجالا لم يتيقن البخاري حالهم، بل هو أحيانا غير متأكد من أعيانهم.

وهذا يفسر قوله "قلّ اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة".

فهناك أسماء ليس لها قصص عند البخاري. فلا يمنع أن تكون القصة عنده دلالة على المعرفة.

٨. في كتاب التاريخ الكبير للبخاري أبوابا خصصت في الأسماء التي لا يشترك معهم فيها أحد يجعلها في نهاية كل حرف.

مميزات التاريخ الكبير

أولاً : هذا الكتاب قد ذَكَرَ أسماء كثيرة من أسماء الرواة .

والبخاري حاول أن يستوعب في هذا الكتاب جميع الرواة الذين لهم رواية ، وإن كان قد فَاتَه الكثير ، لكنه حاول أن يستوعب ، ولذلك تجده . أحياناً . يذكر بعض الرواة الذين ليس لهم إلا حديث واحد فكتابه أوسع من جميع الكتب التي سبقته ، ولذلك فإن الكتب التي جاءت من بعده استفادت منه كثيراً ، ككتاب (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم .

ثانياً : أنه يذكر بعض الأشياء التي تتعلق بهذا الراوي من جهة الصناعة الحديثية ، فتجده يتكلم في بعض الرواة بالجرح والتعديل ، وبعضهم لا يتكلم عليهم .

ويُعتبر كتاب (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم أوسع في الكلام على الرواة من البخاري في (التاريخ) .

ثالثاً : أنه كثيراً ما يهتم بشيوخ وتلاميذ هذا الراوي .

رابعاً : أنه يذكر هل هذا الراوي سمع من الشيخ الذي يروي عنه أم لم يسمع ؟ فهو مهتم بهذا الأمر غاية الاهتمام ، ولذلك يُعْتَبَر كتابه من أهم الكتب التي تبحث هذه المسألة .

فكثيراً ما يُنَبّه على مسألة السماعات فيقول مثلاً (فلان سمع وفلان لم يسمع) ، وهذه فائدة مهمة ، وقد ألف ابن أبي حاتم ثلاثة كتب مبنية على كتاب التاريخ الكبير وهي :

١ . (الجرح والتعديل) .

٢ . (العلل) ، وسوف يأتي أن من ميزات كتاب (التاريخ الكبير أنه كتاب معلل .

٣ . كتاب المراسيل .

خامساً : من ميزات ((التاريخ الكبير)) : أن الراوي إذا وَقَعَ في اسمه اختلاف فإنه يبين هذا الإختلاف ، ويحاول أن يذكر الراجح في اسم هذا الراوي ، حتى إنه أحياناً يَتَوَسَّع في سوق الأسانيد ، من أجل أن يبين اسم هذا الراوي الذي وقع في اسمه إختلاف ، وهذه قضية مهمة جداً ، فالراوي قد يقع في اسمه إختلاف وهذا كثيراً ما يحصل ، فقد يظن الظان أن هذا الإختلاف يفيد تعدد الرواة ، وقد يظن أن هذا الإسم هو لراوٍ ، وهذا الإسم الآخر لراوٍ ، وهذا الإسم الثالث لراوٍ آخر ، بينما هو اسم لراو واحد ، اختلف في اسمه ، وأحياناً قد يقع الاختلاف في اسم هذا الراوي على عشرة أوجه وأحياناً أكثر من ذلك ، فالبخاري أيضاً يهتم بهذه القضية .

سادساً : من ميزات كتاب ((التاريخ الكبير)) : أن الاسم الذي يكون وهماً وخطأً يذكره ، ولذلك من لم يعرف صَنِيْعه في هذا قد يَظن أن البخاري قد أخطأ وظن أن هذا الراوي غير الراوي السابق ، فالبخاري يتعمد ذلك . فالراوي عندما يقع في اسمه اختلاف في وجهين أو ثلاثة فإنه يترجم له بعدد الأسماء التي اختلف أي هذه الأسماء هو اسمه الحقيقي ، فمثلاً : أحمد بن محمد ، لو اختلف في اسم أبيه فقيل إبراهيم أو خالد فإن البخاري يترجم له ثلاث مرات بهذه الأسماء الثلاثة ، فأحياناً عندما تقف على اسم هذا الراوي ويكون وقع في هذه الرواية خطأ ، فعندما ترجع إلى ((التاريخ الكبير)) للبخاري ، تجد أن هذا الاسم موجود ، فهذه الفائدة مُهمة من فوائد ((التاريخ الكبير)).

سابعاً : من فوائد هذا الكتاب أنه كتاب مُعَلَّل ، فيه عِلَل كثير من الأحاديث .

ثامناً : مما يتميز به هذا الكتاب أنه أورد كثيراً من الأحاديث والآثار ، وأسندها ومما ينبغي التنبيه عليه ، أن البخاري قد وقع له أوهام في أخبار أهل الشام ، وقد نبه إلى ذلك ابن رجب في جامع العلوم والحكم ، حيث قال : والبخاري يقع له في تاريخه أوهام في أخبار أهل الشام ، والذهبي ، حيث قال في ترجمة خالد بن اللجلاج العامري في تاريخ الإسلام : والبخاري ليس بالخبير برجال الشام ، وابن عقدة ، حيث قال : "قد يقع لمحمد بن إسماعيل الغلط في أهل الشام . وذلك أنه أخذ كتبهم فنظر فيها ، فربما ذكر الواحد منهم بكنيته ، ويذكره في موضع آخر باسمه ، ويتوهم أنهما اثنان " ، ومعلوم أن أعلم الناس بالشاميين هو دحيم ، و ابن المديني (شيخ البخاري) رغم تبحره في علل الحديث، فإنه كانت تقع له أيضا أوهام في حديث الشاميين .

٢_ كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم:

إن كتاب (الجرح والتعديل) من أجود المصنفات في علم الرجال في العصر القديم، ولقد استفاد ابن أبي حاتم من كتاب (التاريخ الكبير) للإمام البخاري، فاستوعب في كتابه رجاله ثم ذهب يسأل أباه وأبا زرعة الرازيين عن رأيهما في كل راو من هؤلاء الرواة، وكان الرجل ذا خبرة واسعة في هذا الشأن إلا أنه كان يتلمس آراء مشاهير النقاد ليتخلص من التبعة، ويؤيد ما قلته هذا شيئان:

١_ الأول ما ذكره هو في المقدمة فقال: "وقصدنا بحكايتنا الجرح والتعديل في كتابنا هذا إلى العارفين به العالمين له متأخرا بعد متقدم إلى أن انتهت بنا الحكاية إلى أبي وأبي زرعة. رحمهما الله، ولم نحك عن قوم قد تكلموا في ذلك لقلة معرفتهم به".

٢_ ما ذكره الذهبي عن محمد بن مهرويه قال: "سمعت ابن الجنيد قال: سمعت يحي بن معين يقول: إنا لنطعن على أقوام قد حطوا رحالهم في الجنة من مائتي سنة!!قال محمد بن مهرويه: فدخلت على ابن أبي حاتم، وهو يحدث بكتاب الجرح والتعديل فحدثته بهذا فبكى وارتعدت يداه وسقط الكتاب وجعل يبكي ويستعيدني الحكاية".

إلا أن ابن أبي حاتم الذي عرف أقوال النقاد المتمرسين وغيرهم، قد كون لنفسه منهجا في الرجال، وعرف موضع كل رجل في سلم الجرح والتعديل، وكان يختار للراوي من هذه الأقوال الكثيرة فيه ما هو الأليق بحاله، حتى وإن نسب هذا القول لأبيه أو أبي زرعة أو غيرهما. فانظر إليه وهو يقول:

"ونظرنا في اختلاف أقوال الأئمة في المسؤولين عنهم، فحذفنا تناقض قول كل واحد منهم، وألحقنا بكل مسؤول ما لاق به وأشبهه من جوابهم".

ولقد اتبع ابن أبي حاتم الاختصار في التراجم، فهو يذكر اسم الراوي واسم أبيه وينسبه ويكنيه غالبا، ويُعرِّف ببلده، ويذكر بعض من روى عنهم، وبعض من رووا عنه ثم يعقب ذلك بالجرح أو التعديل إلا إذا كان الراوي غير مشهور فيذكر جميع من روى عنهم أو رووا عنه ليتحدد موقع الراوي فإذا لم يعرف حال الرجل سكت عليه ولم يبين حاله. وقد قال ذلك عن نفسه بصريح العبارة فاستمع إليه في قوله: "على أنا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من روى عنه العلم، رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالى".

فهذه الفقرة من قول ابن أبي حاتم تشتمل على النقاط التالية:

١_ أن في الكتاب أسماء رواة لم يتكلم عليهم بجرح أو تعديل.

٢_ أنه كتب هذه الأسماء ليستوعب كل رواة الحديث.

٣_ أنه يأمل أن يتعرف إلى الجرح أو التعديل في كل راو ممن سكت عنه.

٤_ أنه إن عرف ذلك فسوف يلحقه بصاحبه. وهذا بين من قوله: "فنحن ملحقوها _أي ألفاظ الجرح والتعديل_ بهم أي الرواة المسكوت عنهم_ من بعد..."

وهذا يدلنا أيضا على أن ابن أبي حاتم قد ذكر أناسا في كتابه لا يعرف حالهم فسكت عنهم آملا أن يتعرف عليهم فيما بعد. ولكن لبى نداء ربه قبل أن يصل فيهم إلى شيء.

هذا الكتاب اقتص فيه مؤلفه أثر البخاري في "التاريخ الكبير"، وقد أجاد فيه كل الإجادة، وذلك؛ لأنه اعتنى بذكر ما قيل في كل راوٍ من "الجرح والتعديل"، وَلَخَّصَ تلك الأقوال وبَيَّنَ ما أدى إليه اجتهاده في كثير منها، والكتاب يعتبر بحق كتابَ جرحٍ وتعديلٍ كما سماه به مؤلفه؛ لأنه عادة في الأعم الغالب لا يُذكر راوٍ في

"الجرح والتعديل" إلا مقرونًا ببيان حاله، مثلاً: صدوق، ثقة، ضعيف ونحو ذلك ،وهو كتاب كبير طُبِعَ في ثمانية مجلدات مع مقدمته، وتراجمه قصيرة غالبًا؛ إذ تتراوح بين السطر والخمسة أسطر، وقد رتبه مؤلفه على حروف المعجم

بالنسبة للحرف الأول فقط من الاسم واسم الأب، لكنه يقدم أسماء الصحابة أولاً داخل الحرف الواحد، وكذلك يقدم الاسم الذي يتكرر كثيرًا، ويذكر في كل ترجمة اسم الراوي واسم أبيه وكنيته ونسبته، وأشهر شيوخه وتلاميذه وقليلاً ما يُورد حديثًا من مرويات صاحب الترجمة، ويذكر بلد الراوي ورحلاته والبلد الذي نزل فيه واستقرَّ، كما يذكر شيئًا عن عقيدته إن كانت مخالفة لعقيدة أهل السنة، ويذكر بعض مصنفاته إن كانت له مصنفات وهكذا .

وهذا كتاب مصنَّفٌ تصنيفًا مستقلا تمامًا، والرواة في الغالب يتكررون، يعني الذي في "التاريخ الكبير" هو الذي في "الجرح والتعديل" مع زيادات ونقص هنا أو هنا، لكن هذا تصنيف مستقلٌ تمامًا، نَفَسُ أبي حاتم وأبي زرعة واضحٌ فيه وجليّ وظاهر بخلاف البخاريّ هذا وجه وطريقة في التصنيف ومنهج وكلام أبي حاتم وأبي زرعة في الكتاب هذا وجه ومنهج.

والكتاب طبعا باسم ابن أبي حاتم الذي هو عبد الرحمن، وهو يسأل أباه وأبا زرعة، يقول: "سألت أبي عن فلان فقال: كذا، وسألت أبا زرعة عن فلان فقال: كذا" فالكتاب مدونة نادرة لكلام أبي حاتم وأبي زرعة الرازيْن في الرواة، بل ولكلام أئمة الجرح والتعديل عموما بأصح الأسانيد عنهم .

مما يجعل هذا الكتاب عمدة لجميع الكتب المؤلفة بعده .

وقد قَدَّمَ للكتاب بمقدمة نفيسة كبيرة هي "تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل.

وهي تقع في مجلد كامل مُقدِّمة للكلام على مشاهير الرواة الذين دارت عليهم الأسانيد؛ كالسفيانيْن والزهريّ ومالك وأحمد، وغيرهم من الأئمة الكبار.

وهي عبارة عن مدخل للكتاب ذكر فيها أبحاثًا مهمة، فيما يتعلق بالجرح والتعديل.

كتبُ الطبقات: وهي التي تشتمل على ذكر الشيوخ وأحوالهم ورواياتهم طبقة بعد طبقة وعصرا بعد عصر الى زمن المؤلف ، فالطبقات كتب صنفت على الترتيب الزمني ،فذكر الرواة فيها ليس على حروف ألف باء وإنما على طريقة أن يذكر النبي ﷺ ويذكر سيرته،ثم يذكر الخلفاء الراشدين،ويذكر السابقين الأولين إلى الإسلام،فيذكر المهاجرين،ثم يذكر أهل بدر،وهكذا من أسلم قبل الفتح ومن أسلم بعد الفتح،وغير ذلك ،فأنت إذا أردت البحث في كتاب الطبقات فالشرط الأساسي عند البحث معرفة أول الاسم والطبقة التي ينتمي إليها.

عدد الطبقات : لم يكن هناك مفهوم محدد للطبقات من حيث الفترة الزمنية، ولذلك رتب كل مصنِّف كتابه وحدد طبقاته حسب اجتهاده.

فالذهبي مثلا رتب كتابه تذكرة الحفاظ على إحدى وعشرين طبقة من عصر الرسول – صلى الله عليه وسلم – إلى عصره، وابن حجر في التقريب وزع رجال الكتب الستة على اثنتي عشرة طبقة.

إلا أن التقسيم العام للطبقات عند كثير منهم هو الصحابة فالتابعون فأتباع التابعين، بغض النظر عن التفاضل الذي يوجد فيما بينهم، كما فعل ابن حبان في الثقات ومشاهير علماء الأمصار وغيره.

أهمية كتب الطبقات : معرفة طبقة الراوي مهمةٌ لأغراض كثيرة من أهمها :

١. التثبت من عدم وجود سقط ظاهر في الإسناد من خلال معرفة تسلسل الطبقات.

٢. تفيد في تصحَّيح تاريخ الولادة والوفاة من خلال الطبقة .

٣. تعطي الدارس ملامح واضحة لكل عصر وبلد فمثلاً إذا أردت أن تعرف الصحابة الذين نزلوا مصر تجد عقبة بن عامر –رضي الله عنه، وعمرو بن العاص وولده عبد الله بن عمرو وغيرهم ممن نشروا علم الحديث في مصر ترجع للمجلد الذي خصص للمصريين ، وكذلك تجد تلاميذ هذه المدرسة فلكل مدرسة تلاميذها فمدرسة ابن مسعود كانت في الكوفة،فإذا أردت الترجمة لمدرسة ابن مسعود وتلميذه علقمة وتلاميذ علقمة إبراهيم النخعي والأعمش ستنظر مباشرة في المجلد السادس،لأنه خصَّ السادس بالكوفيين ممن نزل الكوفة من الصحابة ثم التابعين وأتباع التابعين إلى بعد ذلك.

٤. تنبه إلى عدم الخلط بين مشتبه الاسم والنسبة من خلال التفريق بين طبقاتهم .

أنواع كتب الطبقات : وكتب الطبقات كثيرة ومتعددة ومنها:

أ . في طبقات الرجال عامة، ومن أقدمها وأهمها كتاب الطبقات لابن سعد ،و الطبقات لخليفة بن خيّاط شيخ البخاري، وغيرها

ب . ومنها في طبقات أناس مخصوصين كطبقات القراء لأبي عمر الداني،وطبقات الشافعية للسبكي وغيرها، ومنها في الحديث خاصة ، مثل تذكرة الحفاظ للذهبي .

وسأذكر أشهر كتب الطبقات في الرجال عامة،وفي الحديث خاصة؛ لأنها هي التي تهمنا في مجال البحث في أسانيد الرواة أكثر من غيرها

١-الطبقات الكبرى لأبي عبد الله محمد بن سعد كاتب الواقدي،المتوفى سنة ٢٣٠ للهجرة

جمع المؤلف في هذا الكتاب تراجم الصحابة والتابعين فمن بعدهم إلى زمنه،فأجاد وأفاد،وقد طُبع الكتاب في ثمانية مجلدات :

١. خصص المجلد الأول للسيرة النبوية الشريفة.

٢. وخصص المجلد الثاني لغزوات النبي ﷺ وذكر مرض موته ووفاته،ثم ذكر من كان يفتي بالمدينة ومن جمع القرآن من أصحاب رسول الله ﷺعلى عهده وبعده،ثم ذكر من كان يفتي بالمدينة بعد أصحاب الرسول ﷺمن المهاجرين والأنصار.

٣. وخصص المجلد الثالث لتراجم البدريين من المهاجرين والأنصار.

٤. وخصص المجلد الرابع لتراجم المهاجرين والأنصار ممن لم يشهدوا بدراً ولهم إسلام قديم وللصحابة الذين أسلموا قبل فتح مكة

٥. وخصص المجلد الخامس لذكر التابعين من أهل المدينة،والصحابة الذين نزلوا مكة والطائف واليمن واليمامة والبحرين ثم من كان بعد هؤلاء الصحابة في تلك المدن من التابعين فمن بعدهم.

٦. وخصص المجلد السادس للكوفيين من الصحابة،ثم من كان في الكوفة بعدهم من التابعين فمن بعدهم من أهل الفقه والعلم إلى زمنه.

٧. وخصص المجلد السابع لمن نزل أصقاعاً وبلاداً كثيرة من الصحابة ومن بعدهم من التابعين وأتباعهم إلى زمنه لكنه أكثر ذكر من نزل البصرة والشام ومصر،وأما باقي البلاد فذكر منها عدداً قليلاً.

٨. وخصص المجلد الثامن للنساء الصحابيات فقط.

تنبيهات على ترتيب الكتاب :

كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد في أوله مرتب على الطبقات فمجلدين لحياة النبي ﷺ، والثالث لأهل بدر من المهاجرين والأنصار،والرابع لمن لم يشهد بدراً من المهاجرين والأنصار ولهم إسلام قديم،والذين أسلموا قبل فتح مكة "فالصحابة هنا مرتبين على الأفضلية "

وبعد المجلد الرابع يعتبر كتاب بلدان؛ لأنه بدأ بمن نزل المدينة من الصحابة ،ثم التابعين،ثم أتباع التابعين بالمدينة، ومكة ،والطائف، وما حولها من اليمن، واليمامة، ثم ذكر بعد ذلك الكوفيين والبصريين ومَن نزل الشام ومصر وغيرها من أصقاع فيعتبر كتاب بلدان مع كونه كتاب طبقات

مميزات الكتاب :

١. يعتبر كتاب الطبقات لابن سعد مصدرا أصليا من مصادر التخريج لأنه يروي الأحاديث بالسند المتصل.

٢. في الكتاب قدر كبير من السيرة ،وتراجم الصحابة، وتراجم المحدثين، والقراء، والنسابين والمؤرخين ، وغيرهم

٣. اعتمد عليه كثيرا ممن ألف بعده كابن عسكر ، والذهبي ، وابن حجر ،وغيرهم

٤. ابن سعد إمام ثقة له كلام في الجرح والتعديل وقد اعتبر العلماء كلام ابن سعد في الجرح والتعديل مقبولاً ويستأنس به ،لذا يعتبر كتابه هذا مصدراً معتمداً من مصادر تراجم رجال الحديث ولكن إذا تعارض قوله مع كلام الجهابذة النقاد مثل عبد الرحمن بن مهدي ،وأبي حاتم، وأمثالهم هؤلاء من النقاد الذين هم المرجع الأول في هذا الشأن،نقدم قول هؤلاء في الأعمّ الأغلب،لأنهم أدرى بأصول الجرح والتعديل من غيرهم بلا ريب .

المآخذ على الكتاب

١. وهو كتاب غزير الفوائد فاق سائر كتب الطبقات شهرة، ومؤلفه حافظ ثقة، غير أنه كثر الرواية فيه عن الضعفاء، منهم محمد بن عمر الواقدي شيخه، ويذكره باسمه واسم أبيه: "محمد بن عمر"،دون أن ينسبه ومنهم شيخه هشام بن محمد بن السائب الكلبي، فقد أكثر عنهما في كتابه.

٢.كما يعاب عليه تكراره بعض التراجم في أكثر من موضع مثلا أهل بدر يعاد ذكرهم في البلدان التي نزلوها ، وسبب ذلك اختلال منهج الترتيب فالكتاب جزء منه كتاب طبقات ، وجزء منه كتاب بلدان .

طبعات الكتاب : وقد طبع الكتاب عدة مرات وأكمل طبعاته بتحقيق : علي بن محمد عمر في أحد عشر مجلدا .

٢-تذكرة الحفاظ للذهبي (٧٤٨ هـ)

وقد سمَّى كتابه كذلك؛ لأنه جمع فيه المشهورين بالحفظ ،و الحافظ لقبٌ من ألقاب المشتغلين بعلم الحديث.

منهجه في الكتاب :

١. خصص الكتاب للحفاظ فقط فقد قال في مقدمة كتابه : "هذه تذكرة بأسماء معدلي حملة العلم النبوي ومن يرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف،والتصحيح والتزييف،وبالله أعتصم وعليه أعتمد وإليه أنيب".

ثم اعتذر في آخر الكتاب عمن لم يذكره غفلة أو نسيان ، فقد قال في آخره : "وإلى هنا انتهى بنا كتاب التذكرة،ولعل فيمن لم نوردهم غفلة أو نسيانا من هو في رتبة المذكورين علما وحفظا.

وقد ذكر في هذا الكتاب مشاهير حملة السنَّة وأصحاب الاجتهاد في الجرح والتعديل من طبقة الصحابة إلى طبقة شيوخه .

٢. قسمهم إلى إحدى وعشرين طبقة.

عدد تراجم الكتاب : عدد التراجم في هذا الكتاب ست وسبعين ومائة وألف ترجمة.

وهذا الكتاب مفيد جداً في معرفة مشاهير حملة السنَّة في كل طبقة من عصر الصحابة إلى عصر الذهبي؛ أي: إلى منتصف القرن الثامن.

من ذيل عليه والخدمات التي قدمت له :

١. وقد ذَيَّل على هذا الكتاب تتميماً للفائدة ثلاثة من العلماء الكبار وهم: الحسيني المتوفى سنة خمس وستين وسبعمائة للهجرة،وابن فهد المكي المتوفى سنة واحد وسبعين وثمانمائة للهجرة،وجلال الدين السيوطي المتوفى سنة أحد عشر وتسعمائة للهجرة،فَجُمِعَ في هذا الكتاب مع ذيوله الثلاثة تراجم مشاهير حملة السنَّة وحفاظها من القرن الأول إلى أوائل القرن العاشر .

٢. اختصره ابن عبد الهادي في كتاب طبقات علماء الحديث.

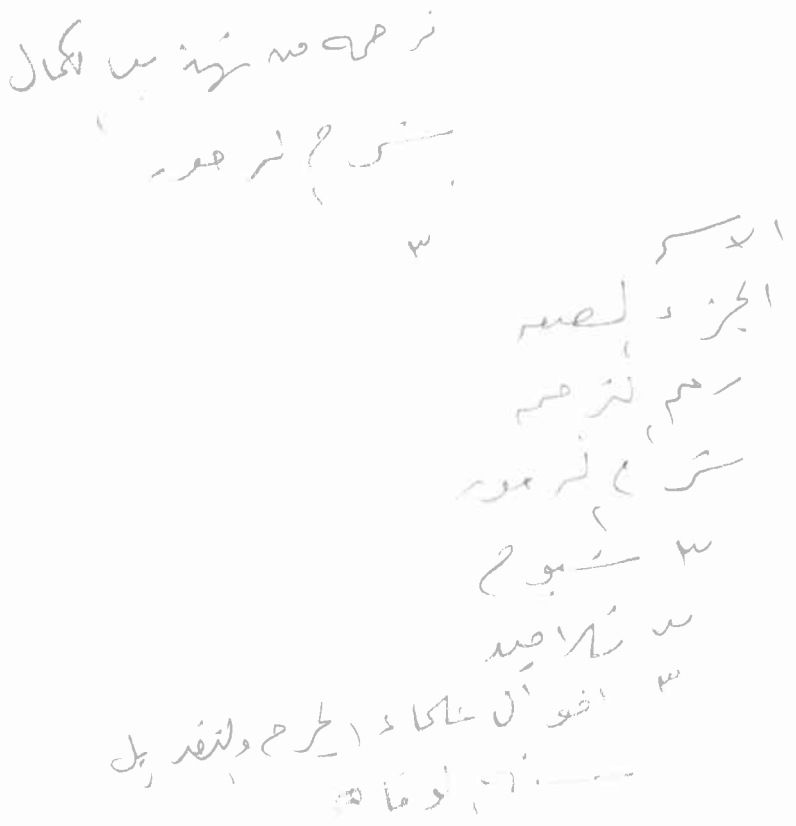

المصنفات في رجال كتب مخصوصة:

هناك بعض المصنفات عَمَدَ مؤلفوها إلى تراجم رواة في كتب مخصوصة، فترجموا رواة ذلك الكتاب أو تلك الكتب فقط، ولم يتعرضوا لغيرها، ولهذه الكتب مَزِيَّةٌ على غيرها في كونها اشتملت على تراجم جميع الرواة في ذلك الكتاب أو تلك الكتب المعينة

قلنا في الكلام على كتاب أبي حاتم وكتاب البخاري: إنها كتب صنفت في رواة الحديث عامة، وما قبلها كان في الصحابة ،وكان في الطبقات يعني طبقات الحفاظ كما صنع الذهبي –رحمه الله تعالى– في كتابه "التذكرة".

هنا الكلام على كتب صُنِّفَتْ في تراجمِ رواةِ كتابٍ بعينه، البخاري مثلاً أورد في كتابه ألوفا من الرواة، فجاء الأئمة؛ منهم من ترجم في هذا الكتاب رواة صحيح البخاري، ومنهم من ترجم لرواة صحيح مسلم، ومنهم من جمع بين رواة الكتابيْن.

فهذا النوع من المصنفات في ترجمةِ رواةِ كتبٍ بعينها، بحيث أنه إذا كان الحديثُ مُخَرَّجا في الصحيحيْن، وأريد الوصول إلى تراجم رواة البخاري ومسلم من أقصر طريق؛ فهذه الكتب تخدم في هذه القضية.

فيستطيع الباحث العثور على ترجمة أي راوٍ يريده من رواة ذلك الكتاب، كما أن لها مَزِيَّةَ حصرِ التراجم في رواة ذلك الكتاب بعينه، وعدم التطويل بالتعرّض لترجمة أيِّ راوٍ من رواة الحديث، وفي هذا تسهيل على الباحث الذي يريد رواةً في كتب مخصوصة، ومن هذه المصنفات لا سيما المطبوع منها:

أولاً: "الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد" لأبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي المتوفى سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة للهجرة، وهذا الكتاب خاص برجال صحيح البخاري.

ثانيًا: "رجال صحيح مسلم" لأبي بكر أحمد بن علي الأصفهاني المعروف بابن منجويه المتوفى سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة للهجرة.

ثالثًا: "الجمع بين رجال الصحيحين" لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القَيْسراني، المتوفى سنة سبع وخمسمائة للهجرة، وقد جمع في هذا الكتاب بين كتابيْ الكلاباذي وابن منجويه المذكورَيْنِ آنفًا، واستدرك ما أغفلاه وحذف بعض الاستطرادات وما يمكن الاستغناء عنه، والكتاب مرتب على حروف المعجم، وقد ذكر المؤلف طريقته في مقدمة الكتاب، فبين أنه جمع بين رجال صحيحيْ البخاري ومسلم، وأشار إلى ما انفرد به كل واحد منهما، وقد طُبِعَ الكتاب في الهند، وتولت طباعته دائرة المعارف العثمانية سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة وألف للهجرة.

رابعًا: "التعريف برجال الموطإ" لمحمد بن يحيى الحَذَّاء التميمي، المتوفى سنة ستة عشر وأربعمائة للهجرة.

خامسًا: كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة ، وبعض مصنفات لمؤلفيها:

لقد صَنَّفَ العلماء عددًا من الكتب جمعوا فيها تراجمَ رجالِ الكتب الستة مع تراجمَ لرجال بعض مصنفات صغيرة ألَّفها أصحاب الكتب الستة.

ومن هذه الكتب:

كُتُب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة وتوابعُها:

أولاً: "الكمال في أسماء الرجال"

إن من أقدم ما وصلنا من كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة كتاب "الكمال في أسماء الرجال" للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسيّ الْجُمَّاعِيليّ الحنبليّ المتوفى سنة ستمائة للهجرة. ويعتبر هذا الكتاب أصلاً لمن جاء بعده في هذا الباب، غير أنه أطال فيه مع أنه يحتاج إلى استدراك لبعض التراجم، وتحرير لبعض المسائل، وتهذيب لكثير من الأقوال والأمثلة، وهو مع ذلك –كما قال الحافظ ابن حجر– من أَجَلِّ المصنفات في معرفة حملة الآثار وَضْعًا، وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وَقْعًا.

ثانيًا: "تهذيب الكمال" وحيث إن كتاب "الكمال" يحتاج إلى تهذيب وإكمال وتحرير؛ فقد قام الحافظ الشهير أبو الحجاج يوسف بن الزكي المزيّ المتوفى سنة اثنين وأربعين وسبعمائة للهجرة بتهذيبه وإكماله في كتاب سَمَّاه "تهذيب الكمال" وقد أجاد في هذا الكتاب وأحسن، كما وصفه الحافظ ابن حجر، لكنه أطال فيه أيضًا، ويقول ابن السبكي في وصفه: أُجْمِعَ على أنه لم يُصَنَّف مثله ولا يُستطاع.

وقد سار المزيّ في كتابه "تهذيب الكمال" على النحو التالي:

أولاً: ترجم لرجال الكتب الستة، ولرجال المصنفات التي صَنَّفَهَا أصحاب الكتب الستة إلا أنه ترك مصنفاتهم المتعلقة بالتواريخ؛ لأن الأحاديث التي تَرِدُ فيها غير مقصودة بالاحتجاج.

ثانيًا: رَمَزَ في كل ترجمة رموزًا تدل على المصنفات التي روت أحاديثَ من طريق صاحب الترجمة.

يعني المزي –رحمه الله تعالى– حين يورد الترجمة يقول مثلاً: ترجمة الإمام أحمد مثلاً، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ويسوق طبعًا النسب والمولد ونحو ذلك قبل أن يورد الاسم يقول مثلاً "ع" إذا قال "ع" معناها أنه أخرج له الجماعة، وإذا قال مثلاً "خم" معناه أنه أخرج له البخاري ومسلم كما صنع تمامًا بتمام في كتاب "تحفة الأشراف" مثلاً إذا ذكر أنه خَرَّجَ له أبو داود والنسائي فيذكر "دس" أو يذكر ابن ماجه "هـ" مثلاً و"ت" للترمذي وهكذا في كل راوٍ مع بداية الكلام على اسم الراوي يذكر من خَرَّجَ له من أصحاب السنن، إذا كان السنن الأربعة فيذكر رقم أربعة، وهكذا إلى آخر الكتاب، فيذكر أولاً من خَرَّجَ له من أصحاب الكتب الستة إما مجتمعين أو متفرقين.

ثالثًا: ذكر في ترجمة كل راوٍ شيوخه وتلاميذه على الاستيعاب قَدْرَ ما تيسر له،من الشيء المبدع أن المزي – رحمه الله تعالى– يذكر داخل الشيوخ والتلاميذ الكتب التي خَرَّجت له ،يأتي مثلاً لمحمد بن جعفر، روى عن الأعمش يذكر بجوار الأعمش مسلما مثلاً، أو السنن الأربعة أو غير ذلك، فيذكر في الشيوخ والتلاميذ أحاديث الراوي المترجم له عن ذلك الشيخ في أيِّ كتاب، وأحاديث الراوي المترجم له روى عنه تلميذه في أي كتاب، وهذه عبقرية فذَّة، نعم هو اقتصر على الكتب الستة، وذكر رواة كثيرين ليسوا في الكتب الستة، روى عنهم الشيخ أو رووا عنه، ويمكن الاستدراك بذكر مثلاً أين توجد رواية هذا الراوي عن ذلك الشيخ إذا كانت خارج الكتب الستة، لكن كونه يذكر أن الراوي روى عن شيخه في أي كتاب ،والتلميذ روى عن شيخه في أي كتاب فهذه تدل على براعة ودقة وإتقان من المزي قَلَّ أن توجد في غيره من المصنفين –رحمه الله تعالى ورحم الله جميع علمائنا!–.

وقد حصل من ذلك على الأكثر منهم؛ لأنه يتعذر أو يتعسر استيعابهم تمامًا.

رابعًا: رتب كلا من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه على حروف المعجم،مثلاً في ترجمة "غندر" محمد بن جعفر، يذكر شيوخه ويرتبهم على حروف "ألف باء" ، ويذكر التلاميذ على حروف "ألف باء".

خامسًا: ذكر سنة وفاة الرجل، وذكر الخلاف وأقوال العلماء فيها بالتفصيل.

سادسًا: ذكر عددًا من التراجم ولم يُعَرِّف بأحوالهم، ولم يزد على قوله: روى عن فلان، أو روى عنه فلان، أخرج له فلان، والظاهر أنه لم يعرف شيئًا من أحوالهم، وليس ذلك بغريب، فالإحاطة بأحوال آلاف من الرواة ليس بالأمر الهيِّن، ومع ذلك؛ فعدد من لم يُعَرِّف بأحوالهم قليل جدًّا بالنسبة للأعداد الكثيرة جدًّا في هذا الكتاب.

سابعًا: أطال الكتاب بإيراده كثيرًا من الأحاديث التي يُخَرِّجُهَا من مروياته العالية من الموافقات والأبدال وغير ذلك من أنواع العلوم.

فالمزي إمام بارع واسع الرواية جدًّا، قَلَّ أن يأتي راوٍ من المشاهير أو من الوسط ويمرر ترجمته من غير أن يستعرض –رحمه الله تعالى– فيقول: وقد وقع لي من حديثه بدلاً عاليًا وقد وافقته في كذا، ويذكر الإسناد طويلا مثلاً، يعني المزي عندما يروي بإسناده وهو في منتصف القرن الثامن قل مثلاً يعني الحد الأدنى من الرواة المذكورين إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– اثنا عشر راويًا، وهذا من محفوظاته.

وَتُقَدَّرُ هذه الأحاديث من حيث الحجم بنحو ثلث حجم الكتاب.

ثامنًا: رَتَّبَ أسماء التراجم على أحرف المعجم، بما فيها أسماء الصحابة مخلوطةً مع أسماء غيرهم خلافًا لصاحب "الكمال" الذي ترجم لأسماء الصحابة وحدهم غير مخلوطين بغيرهم، إلا أنه ابتدأ في حرف "الهمزة" بمن اسمه أحمد، وفي حرف الميم بمن اسمه محمد.

تاسعًا: نَسَبَ بعض الأقوال في الجرح والتعديل إلى قائليها من أئمة الجرح والتعديل بالسند، وذَكَرَ بعض تلك الأقوال بدون سند، وقال: "وما في كتابنا هذا مما لم نذكر له إسنادًا؛ فما كان بصيغة الجزم؛ فهو مما لا نعلم بإسناده إلى قائله المَحْكِيِّ عنه بأسًا، وما كان بصيغة التمريض؛ فربما كان في إسناده نظر.

إذا حذف الإسناد وقال: قال أبو حاتم كذا، معناه أن إسناده صحيح، إذا قال: ويقال فيه كذا، إذن إسناد كلام أبي حاتم فيه نظر.

عاشرًا: نَبَّهَ على ترتيبات بعض الأسماء المبهمة أو المكنية، وما أشبه ذلك فقال:

"فإذا كان في أصحاب الكنى من اسمه معروف من غير خلاف فيه؛ ذكرناه في الأسماء، ثم نبهنا عليه في الكنى، وإن كان فيهم مِنْ لا يُعرف اسمُه، أو اخْتُلِفَ فيه؛ ذكرناه في الكنى ونبهنا على ما في اسمه من الاختلاف، ثم النساء كذلك..

يعني المزي –رحمه الله تعالى– إذا أورد اسم راوٍ مشهورٍ بكنيته لكنْ له اسمٌ لم يُختلف فيه فيذكره باسمه في ترتيبه في الكتاب، وإذا كان الراوي معروفا بكنيته يذكره في الكنى مثلا ترجم لأبي هريرة لا يضعه في عبد الرحمن بن صخر إنما في الكنى، لماذا؟ لأنه مُخْتَلَف في اسم أبي هريرة اختلافًا كثيرًا، فيذكره في الكنى وحين يذكره في الكنى ينبه على الاختلاف الوارد في الاسم.

وربما كان بعض الأسماء يدخل في ترجمتيْن فأكثر، فنذكره في أولى التراجم به ثم ننبه عليه في الترجمة الأخرى، وبعد ذلك فصول فيمن اشتهر بالنسبة إلى أبيه أو جده، أو أمه أو عمه أو نحو ذلك وفيمن اشتهر بالنسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة، وفيمن اشتهر بلقب أو نحوه وفيمن أُبْهِمَ مثل: فلان عن أبيه أو عن جده أو أمه أو عمه أو خاله أو عن رجل أو امرأة ونحو ذلك، مع التنبيه على اسم مع عُرِفَ اسمه منهم والنساء كذلك".

والخصيصة التي تَمَيَّزَ بها كتاب المزي على غيره أنه استوعب شيوخ الراوي، وتلاميذه.

فهذه هو النقطة الأساسية أو المرحلة الأولى عند دراسة الأسانيد هي تعيين الراوي؛ أي تمييزه عن غيره، وهي التي تُسمى عند علماء الحديث بالترجمة المعرفية.

تراجم الرواة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: ترجمة معرفية، وترجمة منقبية، وترجمة نقدية.

الترجمة المعرفة: هي التي تُميز الراوي بذكر اسمه، واسم أبيه، وجده، ونسبه، ولقبه، وكنيته إلى غير ذلك من الخصائص التي تميز الراوي عن غيره، هذه تسمَّى ترجمة معرفية.

ثم هناك ترجمة، وهي الترجمة المنقبية: هي التي تذكر الصفات الخاصة بالراوي فيما يتعلق بتزكيته وتعديله.

ثم بعد ذلك هناك تَرْجَمَة تسمَّى الترجمة النقدية وهي التي تُعنى بكلام أهل العلم في الراوي جرحا وتعديلا، وتمييزا لها عن غيرها. وهذه يُستفاد بها عند الترجيح بين الروايات المتعارضة، وهذه يُراعى فيها عدةُ أشياء ليس هذا محل الكلام عليها.

فكتاب المزي –رحمه الله تعالى– اعتنى بهذه الجوانب الثلاثة: في تمييز الراوي من غيره، وذكر كلام أقرانه، وشيوخه، وتلاميذه، والطبقات التي بعده في بيان حسناته، ومزاياه، ثم بعد ذلك كلام أهل العلم في الجرح والتعديل.

الحادي عشر؛ أي من خصائص كتاب المزي –رحمه الله– ذكر ثلاثة فصول أحدها في شروط الأئمة الستة، والثاني في الحث على الرواية عن الثقات، والثالث في الترجمة النبوية .

فالمزي –رحمه الله تعالى– بدأ كتابه أولا: بذكر شروط الأئمة؛ البخاري ما شرطه في كتابه؟ مسلم ما شرطه في كتابه؟ أصحاب السُّنَن الأربعة ما شرط كل واحد في الكتاب؟ منهجه الذي أبان عنه في ذكر رواة الأحاديث وهم رجال الإسناد، وفي ذكر الأحاديث نفسها.

ثم بعد أن ذكر المزي شروط الأئمة؛ أي منهجه في كتابه ذكر فصلا في الحثِّ على الرواية عن الثقات، وترك الرواية عن الضعفاء والمطروحين، ثم ذكر فصلا كاملا يزيد عن مائتي صفحة تقريبا أو مائة وخمسين صفحة في الكلام على ترجمة النبي – صلى الله عليه وسلم – وذكر مناقبه، وفضائله، ومعجزاته إلى غير من الأشياء الجيدة الجميلة التي طَرَّزَ بها المزيّ وزيَّن بها كتابه.

الثاني عشر: حذف عدة تراجم من أصل "الكمال" ممن ترجم لهم صاحب الكمال؛ بناءً على أن بعض الستَّة أخرج لهم، لكنه لم يقف –هو– على روايتهم في شيء من الكتب الستة.

الرموز التي استعملها : رمز لأصحاب الكتب الستة واستعمل عدة رموز ، وهذه الرموز التي ذكرها المزيّ في كتابه، وعددها سبعة وعشرون رمزا ، ع: للستة، و ٤ لأصحاب السُّنَن، و خ للبخاري ،وم لمسلم، د لأبي داود ،ت للترمذي ، س للنسائي ،ق لابن ماجة ،خت للبخاري تعليقا ، بخ للبخاري في الأدب المفرد ، ي للبخاري في جزء رفع اليدين ، عخ للبخاري في خلق أفعال العباد ، ز للبخاري في جزء القراءة خلف الإمام ، مق لمسلم في مقدمة صحيحه ،مد لأبي داود في المراسيل ،قد لأبي داود في القدر ،خد لأبي داود في الناسخ والمنسوخ ، ف لأبي داود في كتاب التفرد ، صد لأبي داود في فضائل الأنصار ، ل لأبي داود في المسائل ، كد لأبي داود في مسند مالك ، تم للترمذي في الشمائل ، سي للنسائي في عمل اليوم والليلة ، كن للنسائي في مسند مالك ، ص للنسائي في خصائص علي ،عس للنسائي في مسند علي ، فق لابن ماجة في التفسير .

والكتاب مطبوع في خمس وثلاثين مجلد بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف.

ثالثا/ إكمال تهذيب الكمال: وذَيَّل على كتاب المزي وأكمله الحافظ علاء الدين مُغْلطاي المتوفى سنة اثنين وستين وسبعمائة للهجرة، وسَمَّى تذييله هذا "إكمال تهذيب الكمال" وهو كتاب كبير جليل نافع، وقد ذكر الحافظ ابن حجر أنه انتفع بكتاب مغلطاي هذ،وطُبِعَ كتاب مغلطاي في قرابة اثني عشر مجلدًا في مطبعة الفاروق بتحقيق الشيخ عادل محمد ، وأسامة إبراهيم .

مميزات كتاب إكمال تهذيب الكمال :

أولا : استدراك بعض التراجم التي غفل عنها المزي – بزعمه – وهي على شرط كتابه (التهذيب) ولازمة له وهي على قلة عددها إلا أن الكثير منها لا يلزم المزي بل هي وهم من المصنف ، مثل : إسماعيل بن عمرو البجلي الذي زعم أن مسلما أخرج له فاستدركه على المزي ، ووهم في ذلك كما نبه عليه ابن حجر وبين أنه

تصحيف من إسماعيل بن عمر الواسطي ، وانظر – أيضا – إسماعيل بن زرارة ، وإسماعيل بن جرير بن عبد الله البجلي وغير ذلك كثير .

ثانيا : من أهم ما يميز الكتاب أنه حفظ لنا مادة لروايات في الجرح والتعديل انعدم وجودها الآن بين الناس كرواية أبي جعفر البغدادي عن أحمد ، ورواية الغلابي عن يحيى بن معين ونحو ذلك ، وكذا النقل عن كثير من مصادر العلم المفقودة الآن ،ككتب الرشاطي ، وكتب الزبير بن بكار وكتاب الوفيات لابن قانع ، وكتاب التعريف بصحيح التاريخ لأحمد بن أبي خالد ، وتاريخ القراب ،وغير ذلك من الكتب النافعة والتي انتهت من عالمنا الآن فرحم الله المصنف وجزاه خيرا .

ثالثا : قام باستدراك كثير من أقوال الجرح والتعديل لم يتعرض المزي لذكرها ،و حرص على تجميع أكبر قدر ممكن من المادة العلمية التي تفيد في حال الراوي جرحا أو تعديلا ودفعه هذا إلى النزول كثيرا إلى كتب المتأخرين ، كابن شاهين ،والحاكم ، أو لا يعبأ به في هذا العلم كابن حزم ، أو غير المدققين كأبي إسحاق الصريفيني ، أواللجوء إلى من لا يعول عليه في هذا الباب كالجاحظ وغيره من أهل البدع

رابعا : نعم احتوى الكتاب على نقولات كثيرة من الأهمية بمكان ذكرها ،وخاصة ما ينقله عن كبار الأئمة كابن المديني، وابن معين، وغيرهما في إثبات السماعات ونفيها مثل ما فعل في ترجمة الحسن البصري ، وكذا النميمي ،وغير ذلك كثير ،ولكن يعيب المصنف أنه ينقل بلا تحرير ، ولا يهتم بثبوت هذه الأقوال عن أصحابها ، وهذه آفة من آفات الكتاب ، ويأتي مزيد بيان هذا عند الحديث عن المآخذ على منهج المصنف .

خامسا : التنبيه على الرواة الذين أخرج لهم أصحاب الصحاح كابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، وابن الجارود في كتابه المنتقى وغير هؤلاء إشارة منه إلى أن هذا التخريج فيه نوع توثيق من أصحاب هذه الكتب للراوي المترجم .

سادسا :هذا بالإضافة إلى ما اشتمل عليه الكتاب من تعقبات ومآخذ نجملها في الآتي :

أ – التعقب على المزي والاستدراك عليه في أنساب الرواة وهذا أهم ما يميز الكاتب قد برع العلامة مغلطاي في هذا الفن وتعقباته تشهد له بالنبوغ فيه وقد شهد له كثير من أهل العلم بالتضلع في هذا الفن من العلم، انظري على سبيل المثال ، ترجمة الحارث بن حسان بن كلدة ، والحارث بن عمرو السهمي ،والحارث العقيلي وغير ذلك .

ب – تعقب المزي في إغفاله لبعض من أخرج لصاحب الترجمة من أصحاب الكتب الستة مع ثبوت روايتهم عنه،وقد اعتمد العلامة مغلطاي في كثير من هذه التعقبات على أبي إسحاق الصريفيني وغالبها وهم كما سبق أن أشرنا إليه .

ج – تصويب وإتمام كثير من النصوص التي نقلها المزي بالمعنى أو اضطر إلى أخذها بالوسائط لعدم وجود الأصل .

د – اهتمام المصنف بالتمييز بين الراوي صاحب الترجمة وما يظن أنه شكل معه ، وقد توسع المصنف في هذا الجانب ، والكثير منه لا يلزم المزي .

كانت هذه أهم أنواع التعقبات التي تعقب بها المصنف على المزي .

سابعا: المآخذ التي أنكرها الحافظ مغلطاي على الحافظ المزي :

(أ) أنكر المصنف على المزي اهتمامه بذكر أسانيده إلى الرواة المترجمين من قبيل العلو والموافقة والأبدال وغير ذلك ، وقد وصل في إنكاره إلى حد الشطط حيث قال في ترجمة سعيد بن بشر الأنصاري : لقد ضاق ذرعي وسئمت من تكرار هذا القول ، ولولا تورطي في هذه العجالة التي أكتبها إلى هذا الموضوع لكنت تركت إتمامها .

وقد جعل المصنف هذا الأمر ديدنه على طول الكتاب مع أن هذا لا يعاب المزي به كما نبه على ذلك الحافظ ابن حجر .

(ب) إنكاره على المزي محاولة استيعاب شيوخ و تلاميذ الراوي المترجم وأن الإحاطة بهذا الباب متعذرة ، وهذا أعظم ما في الكتاب ، فمن العجب أن يستنكر عليه ، ولا يخفى على كل مشتغل بالحديث ضرورة هذا الأمر إذ بغيره يتعذر تعيين كثير من رواة الأسانيد كما أنه مفيدا سلفا في معرفة اتصال الأسانيد ، بل الكثير من أهل العلم كانوا يودون لو توسع المزي أكثر من هذا ، وما قام به المزي يعد عملا رائعا يعجز عن القيام به الجمهرة من أهل العلم ولا يقدر عليه الآن سوى جهاز الحاسب الألي (الكمبيوتر) فجزاه الله خيرا وأجزل له الثواب .

هذه أهم المآخذ التي أخذها المصنف على كتاب المزي وهي كما ترى لا تصلح أن تكون مآخذ ،أما باقي المآخذ والتي تعرض لها المصنف في مقدمة كتابه كزعمه أن المزي لم يكن دقيقا في بعض نقوله عن العلماء ونحو ذلك ، فهذا لا يسلم منه كتاب ولم ينج منه عالم حتى المصنف نفسه.

ثامنا : طريقته في عرض الترجمة : يذكر عنوان الترجمة كنص الحافظ المزي ثم يتوجه عليه بما يراه من تعقبات أو زيادات يراها هامة .

وكثير من هذا لا يسلم فيه للمصنف إلا ما ذكره في باب الأنساب ففيه فوائد جمعة .

وقد اعتنى كثيرا بضبط الأسماء وذكر الكنى وإن تعددت ، وكذا استفاض في تحرير النسب وقد حرص المصنف على التدليل على كل ما يقول مع الرجوع إلى المصادر الأصلية ما أمكن .

تاسعا : حرص المصنف في تراجم الصحابة على ذكر كل من أخرج له

من أصحاب الكتب كالإمام أحمد في (مسنده) والطبراني في (معاجمه) وغير ذلك خاصة إذا نفى المزي الصحبة ، أو زعم أن فيها خلافا ظنا منه أن هذا مما يفيد إثبات الصحبة ويرفع الخلاف .

عاشرا : اهتم المصنف باستدراك الرواة الذين فات المزي ذكرهم من خلال الكتب الستة ولم يتحصل للمصنف من هذا شيئا ذا بال .

الحادي عشر:كما حرص المصنف على ذكر الرواة الذين قد يشكلوا مع الراوي المترجم كنوع من التمييز ودفع الإشكال .

هذه مجمل عناصر المنهج الذي قام عليه عمل المصنف في كتابه.

ما يؤخذ على المصنف في كتابه هذا:

أولى هذه المآخذ : خروجه عن حد الأدب الواجب مع شيخه الذي نهل من علمه وتخرج به ، وصلت إلى حد التطاول فرماه بالجهل كما في ترجمة ثابت بن أبي صفية، ووصفه بأنه لم يكن يعرف الاستفادة من بعض الكتب كما في ترجمة زيد بن وهب الجهني ، واتهامه إياه بحب التقليد وأنه يركن إلى الراحة وغير ذلك من التطاولات وهي أشنع ما في الكتاب.

لقد تبوأ الحافظ المزي – رحمه الله – مرتبة عالية بين أقرانه

وذلك لسبق علمه وتدينه وتميزه بين أهل عصره ولذا أمه طلبة العلم من كل حدب وصوب حتى قال الحافظ الذهبي رحمه الله (الدرر الكافية : ٥ / ٢٣٤) : و (غالب المحدثين من دمشق وغيرها قد تتلمذوا عليه ، واستفادوا منه ، وسألوه عن المعضلات ، فاعترفوا بفضيلته ، وعلو ذكره.

ولقد أضر المصنف نفسه بكلامه في شيخه فالله يسامحه ويعفو عنه .

ثانيا : يؤخذ على المصنف اعتماده في إثبات الصحبة على كثير من المتأخرين أمثال الباوردي وأبي نعيم ، وابن منده ، والبغوي وغيرهم ، وهؤلاء إنما غالب عملهم جمع كل من ذكر بنوع صحبة بغض النظر عن سلامة الأسانيد ، أو من له إدراك كما نبه عليه الحافظ ابن حجر في كتابه التهذيب (١ / ١٣٩)

ثالثا: تتبعه للنسخ السقيمة ويعرض بما فيها دفع الحافظ ابن حجر للإنكار عليه وتوبيخه . انظر ترجمة : عتبة بن تميم ، وعرفجة بن أسعد وغير ذلك .

رابعا : التشغيب على المزي عند حكاية أقوال أهل العلم بنزول وهو يفعله ، انظر ترجمة صالح بن عمر الواسطي .

رابعا/ كتاب تذهيب التهذيب للذهبي:ثم جاء الحافظ الذهبي أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ فصنف على كتاب شيخه المزي كتابين ، كبير سماه تذهيب التهذهيب ، وصغير سماه الكاشف وسنتحدث عن كلا الكتابين .

أهم الفوائد التي يقدمها التذهيب ما يلي :

١ – زاد الإمام الذهبي في أسماء الأعلام المترجم لهم أكثر من أربعين علماً ، لا ذكر لهم في التهذيب .

٢ –كذلك كانت للإمام الذهبي إضافات قيمة في بيان أعمار المترجم لهم ، وسني وفاتهم ، وتلك الإضافات من الكثرة بما لا تحتاج إلى ذكر هنا أو تمثيل ، ولا تخفى فائدة مثل تلك الإضافات في تعيين الرواة ، وبيان إمكانية التلاقي بينهم وبين من يروون عنهم ، مما يكشف عن انقطاع السند أو اتصاله .

٣– كذلك كانت للإمام الذهبي إضافاتٌ بديعة عندما رتَّب الرواة – من الشيوخ والتلاميذ– بحسب طبقتهم بدلاً من ترتيبهم أبجديًّا كما هو الحال في تهذيب الكمال.

٤ – كذلك أجاد الذهبي عندما ذهَّبَ أكثر تراجم الكتاب بتعليقات واستدراكات وتنبيهات غاية في الأهمية ، مما يؤكد على غزارة علمه واتساع حافظته وجودة فكره ، ويمكن تقسيم تلك التعليقات بحسب فائدتها إلى ما يلي :

أولا:توضيح مبهم ،مثال على ذلك ،قال المزي في ترجمة : أحمد بن إسماعيل بن نبيه : حدث ببواطيل عن مالك .

هكذا دون بيان تلك البواطيل .

فقال الذهبي : ومما نُقِمَ عليه حديثه عن مالك : أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ.

ثانيا: تفصيلُ مجملٍ ،قال المزي في ترجمة أحمد بن شعيب النسائي : سمع بخراسان والعراق والحجاز ومصر والشام والجزيرة من جماعة يطول ذكرهم ، قد ذكرنا روايته عنهم في تراجمهم من كتابنا هذا ، وهكذا أجمل المزي شيوخه ، فقال الذهبي : ومن كبار شيوخه قتيبة ، وابن راهويه ،وهشام بن عمار ، وعيسى بن حماد زغبة ، ومحمد بن النضر المروزي.

ثالثا: إزالة شكٍّ ،كما في ترجمة أحمد بن صالح البغدادي ، قال المزي : روى عن يحيى بن محمد بن قيس ، وروى عنه النسائي كذا وقع ، وقيل : إنه محمد بن صالح كليجة. ، فقال الذهبي: كليجة لم يدرك يحيى بن محمد بن قيس ، وأقدم شيخ لقيه عفان .

رابعا: دفع خطأٍ ،كما في ترجمة خزيمة بن ثابت بن الفاكه ، قال المزي : هو أحد البدريين ، فقال الذهبي : الثبتُ أنه لم يشهدْ بدراً ، وشهدَ أحُداً .

خامسا:دفعُ وهمٍ ،كما في ترجمة أيوب بن سويد الرملي ، قال المزي : قال عبد الله بن أيوب : غرق أيوب بن سويد في البحر سنة ثلاث وتسعين ومائة ، فقال الذهبي : هذا وهم ، والأصحُّ قول ابن أبي عاصم : أنه مات سنة اثنتين ومائتين .

سادسا: بيان عقيدة المترجم له ،كما في ترجمة أحمد بن شعيب النسائي ، ذكر الذهبي أن ابن المبارك كفَّرَ من قال بأنَّ القرآنَ مخلوقٌ ، وأن النسائي صدَّقهُ على ذلك .

سابعاً : بيان صحة حديثه أو ضعفه ،كما في ترجمة جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب ، ذكر المزي في مناقب جعفر حديث :« نَحْنُ وَلَدَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ سَادَةُ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنَا وَحَمْزَةُ وَعَلِيٌّ وَجَعْفَرٌ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ وَالْمَهْدِيُّ ».

فقال الذهبي : هذا حديث منكر ، وعبد الله لم أر لهم فيه كلاماً ، وفي الصحيح أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قَالَ لِجَعْفَرٍ « أَشْبَهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي »

ثامناً: زيادة إيضاحٍ لاسم العلم المترجم له ،كما في ترجمة بقية بن الوليد بن صائد ، قال الذهبي : قال الدارقطني : كنيته أبو محمد .

تاسعاً: زيادة بعض الشيوخ والتلاميذ إلى الترجمة ،كما في ترجمة أحمد بن محمد بن موسى المروزي زاد الذهبي في شيوخه الذين روى عنهم النضر بن محمد المروزي ، وزاد في تلاميذه الذين رووا عنه ، محمد بن عمر الذهلي وعبد الله بن محمد المروزي .

عاشراً: ذكر بعض مناقب صاحب الترجمة بما يدلل على عدالته في ميزان الجرح والتعديل ،كما في ترجمة أحمد بن بكار بن أبي ميونة الأموي ، قال الذهبي : كان إماماً في السنَّة والأحكام ، لازم مالكاً مدةً .

الحادي عشر:فوائد في الجرح والتعديل والحكم على بعض الرواة :

كما في ترجمة روح بن عبادة ، قال الذهبي : تكلم فيه القواريري بلا حجة ، وقال الخطيب : ثقة ، فاعتمد الذهبي توثيق الخطيب ، وهو بذلك يقرر تقديم التوثيق على الجرح عير المعلل .

وقد امتلأ التذهيب بالفوائد والتعليقات القيمة والنافعة والزيادات الهامة ، مما دفع العلماء من بعده إلى الحرص على الانتفاع به ، والاستفادة بما زاده الحافظ الذهبي فيه .

وممن استفاد به الحافظ ابن حجر في كتابه (تهذيب التهذيب)

كما استفاد منه كثير من العلماء ونقلوا عنه في مؤلفاتهم في علم الرجال والتاريخ وغيرها .

خامسا /الكاشف للذهبي

يقول الحافظ الذهبي : هذا مختصر نافع في رجال الكتب الستة" الصحيحين، والسُّنَن الأربعة" مقتضب من تهذيب الكمال لشيخنا الحافظ أبي الحجاج المزي، اقتصرت فيه على ذكر من له رواية في الكتب، دون باقي تلك التواليف التي في التهذيب، ودون من ذكر للتمييز، أو كرر للتنبيه.

والرموز فوق اسم الرجل: خ للبخاري، و م لمسلم و د لأبي داود، و ت للترمذي، و س للنسائي، و ق لابن ماجة، فإن اتفقوا فالرمز ع وإن اتفق أرباب السُّنَن الأربعة، فالرمز ٤ . وعلى الله أعتمد، وإليه أنيب.

مميزات الكاشف :

١ – إن كتاب " الكاشف " أحد الكتب التي دبجتها براعة الإمام الحافظ الناقد الذهبي، وكان فراغه من تأليفه في السابع والعشرين من شهر رمضان عام ٧٢٠ هـ، وذلك بعد حوالي عام من فراغه من " التذهيب" ويكفي " الكاشف " أنه من مصنفات هذا الإمام، لا سيما أن تأليفه له كان بعد اكتماله في هذا الفن، فقد ألفه وله من العمر سبع وأربعون سنة، وسبقه قليلا تأليفه " تذهيب التهذيب " كما تقدم، وألف في العام نفسه " المغني في الضعفاء ".

ويكفيه أن مصنِّفه الإمام قال عنه في مقدمته: " هذا مختصر نافع..".

و " الكاشف " هو الكتاب الرابع المتفرع عن الكتاب الأول " الكمال في أسماء الرجال " للإمام الحافظ عبد الغني المقدسي، المتوفى سنة ٦٠٠، رحمه الله تعالى.

٢ – مكانة الكتاب:

إن " الكاشف " كتاب تقتحمه العين من صغر حجمه إذا ما قيس بالكتب الكبيرة في هذا العلم الشريف، لكنه في حقيقته معلِّمٌ مدرَّبٌ، ومحررٌ معتمدٌ.

وللحقيقة والإنصاف أقول: إنه كتاب دربة وتعليم وتأسيس، أكثر من كونه مرجعا لحكم نهائي في الجرح والتعديل، وأما " التقريب " فهو على خلاف ذلك؛ هو مرجع لأخذ خلاصة في الجرح والتعديل أكثر منه مدرباً معلماً.

ولا ريب أن الرجوع إلى الكتابين معا خير ما يسلكه المبتدئ في هذا العلم.

قال تاج الدين السبكي رحمه الله تعالى وهو يعدد مصنفات شيخه الذهبي:والكاشف وهو مجلد نفيس. وهذا ثناء من تلميذ، لكنه ناقد إمام، وخبير بالكتاب.

ومما يدلُّ على نفاسته: اعتناء العلماء بسماعه من مؤلفه، وقراءتهم له عليه، ونسخهم منه نسخا، واختصره بعضهم، وذيل عليه آخر، وعمل بعضهم عليه حاشية و نكتا فهذه خمسة أعمال علمية.

٣. منهجه في الكتاب :

هو مختصر لكتابه تذهيب التهذيب ، واقتصر فيه على من له رواية في الصحيحين والسُّنَن الأربعة .

وهو مرتب على الأحرف الهجائية ، ويذكر اسم صاحب الترجمة ثم يبين بعض شيوخه ، ثم بعض تلاميذه ، ثم يبين رأيه فيه بشكل دقيق ، ومعتدل :

كقوله في ترجمة أحمدبن إبراهيم الموصلي أبو علي : عن شريك وحماد بن زيد وطبقتهما ، وعنه د و البغوي وأبو يعلى وخلق ، وثق ، مات ٢٣٦ هـ

– وقد يذكر رأي أحد علماء الجرح والتعديل فيه ويسكت عليه كقوله في ترجمة أحمد بن بشير الكوفي : عن الأعمش وهشام بن عروة وعدة ، وعنه ابن عرفة وأبو سعيد الأشج وطائفة . قال ابن معين : ليس بحديثه بأس توفي ١٩٧ هـ

– وقد يبين أنه مختلف فيه كقوله في ترجمة أحمد بن أبي الطيب سليمان المروزي البغدادي وثق ، وضعفه أبو حاتم وحده .

– وهناك رواة سكت عنهم كقوله في أحمد بن إسحاق السلمي السرماري البخاري من يضرب بشجاعته المثل : قتل الفاً من الترك : سمع يعلي بن عبيد وطبقته وعنه خ وأهل بلده توفي ٢٤٢ هـ

وهذا الكتاب يعتبر أهم كتاب في الجرح والتعديل للإمام الذهبي ، وهو معتدل فيه بشكل عام أكثر من كتبه الأخرى . والكتاب مطبوع وعليه حاشية قديمة .

وقد قام بتحقيقه العلامة محمد عوامة بشكل ممتاز

سادسا / تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢) هجرية:

جاء الحافظ ابن حجر فعمل على اختصار وتهذيب كتاب "تهذيب الكمال" للمزي في كتاب سماه "تهذيب التهذيب" ويقول الحافظ رحمه الله عن سبب تأليف للكتاب : " أما بعد فإن كتاب الكمال في أسماء الرجال الذي ألفه الحافظ الكبير أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن سرور المقدسي وهذبه الحافظ الشهير أبو الحجاج يوسف بن الزكي المزي من أجل المصنفات في معرفة حملة الآثار وضعا ، وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وقعا ولا سيما التهذيب فهو الذي وفق بين اسم الكتاب ومسماه وألف بين لفظه ومعناه، بيد أنه أطال وأطاب ووجد مكان القول ذا سعة فقال وأصاب، ولكن قصرت الهمم عن تحصيله لطوله فاقتصر بعض الناس على الكشف عن الكاشف الذي اختصره منه الحافظ أبو عبد الله الذهبي ولما نظرت في هذه الكتب وجدت تراجم الكاشف إنما هي كالعنوان تتشوق النفوس إلى الاطلاع على ما وراءه، ثم رأيت للذهبي كتابا سماه تذهيب التهذيب أطال فيه العبارة ولم يعدُ ما في التهذيب غالبا وإن زاد ففي بعض الأحايين وفيات بالظن والتخمين أو مناقب لبعض المترجمين، مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح الذين عليهما مدار التضعيف والتصحيح ،هذا وفي التهذيب عدد من الأسماء لم يعرف الشيخ بشيء من أحوالهم بل لا يزيد على قوله روى عن فلان روى عنه فلان أخرج له فلان ،وهذا لا يروي الغلَّة ولا يشفي العلَّة فاستخرت الله تعالى في اختصار التهذيب على طريقة أرجو الله أن تكون مستقيمة .

وقد كان اختصاره للكتاب وتهذيبه له على الوجه التالي:

الأول: اقتصر على ما يُفيد الجرح والتعديل، لأن الحافظ المزيَّ –رحمه الله تعالى– في "تهذيب الكمال" يُورد في الراوي كلاما كثيرا من التراجم المنقبية. والتراجم منها تراجمُ معرفية تُمَيِّزُ الراوي من غيره، وهناك تراجم منقبية تذكر عبادة الراوي، وحسن خلقه، وتواضعه، وأدبه مع شيوخه ومع تلاميذه، وعبادته وصدقه، وتصدقه وجوده، وجهاده في سبيل الله إلى غير ذلك من هذه الأشياء التي تُبين مناقب الراوي، ولذلك قلنا ترجمة منقبية.

جاء الحافظ ابن حجر وهو يختصر الكتاب رفع كل هذا ما يتعلق بأخلاق الراوي، وعبادته، والقصص والحكايات التي داخل الترجمة حذف هذا الكلام، وأبقى الكلام في الجرح والتعديل؛ لأنه الْمُعَوَّلُ عليه.

الثاني: حذف ما أطال الكتاب من الأحاديث التي يخرجها المزي في مروياته العالية وهو حوالي ثلث حجم الكتاب

الثالث: حذف كثيرًا من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه الذين قصد المزيُّ استيعابهم، واقتصر على "الأشهر ،والأحفظ ،والمعروف منهم "إذا كان الراوي مُكْثرًا، وإن كانت الترجمة متوسطة اقتصر على ذكر الشيوخ والرواة الذين عليهم رقم في الغالب وإن كانت طويلة اقتصر على من عليه رقم الشيخين مع ذكر جماعة غيرهم

،ولا يعدل من ذلك إلا لمصلحة مثل أن يكون الرجل قد عرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة فإنه يذكر جميع شيوخه أو أكثرهم كشعبة ومالك وغيرهما

الرابع: لم يحذف شيئا من التراجم القصيرة في الغالب.

الخامس: لم يرتب شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة على الحروف، وإنما رتبهم على التقدم في الِّسنّ، والحفظ، والإسناد، والقرابة، وما إلى ذلك.

السادس: حذف كلاما كثيرًا أثناء بعض التراجم؛ لأنه لا يدلُّ على توثيق ولا تجريح.

السابع: زاد في الترجمة ما ظفر به من أقوال الأئمة في التجريح والتوثيق من خارج الكتاب، ولا سيما عن علماء المغرب والأندلس.

الثامن: أورد في بعض المواطن بعض كلام الأصل بالمعنى مع استيفاء المقاصد، وقد يزيد بعض الألفاظ اليسيرة للمصلحة.

التاسع: حذف كثيرًا من الخلاف في وفاة الرجل إلا في مواضعَ تقتضي المصلحةُ عدمَ حذف ذلك.

العاشر: لم يحذف من تراجم "تهذيب الكمال" أحدا.

الحادي عشر: زاد بعض التراجم التي رأى أنها على شرطه، وميز التراجم التي زادها على الأصل بأن كتب اسم صاحب الترجمة، واسم أبيه بالأحمر.

الثاني عشر: زاد في أثناء بعض التراجم كلاما ليس في الأصل لكن صدره بقوله: قلت؛ فليتنبه القارئ إلى أنَّ جميعَ ما بعد كلمة "قلت"؛ فهو من زيادة الحافظ ابن حجر إلى آخر الترجمة.

الثالث عشر: التزم الرموز الذي ذكرها المزي لكنه حذف منها ثلاثة وهي: "مق" و"سي" و"ص". كما التزم إيراد التراجم في الكتاب على الترتيب ذاته الذي التزامه المزيُّ في تهذيبه.

الرابع عشر: حذف الفصول الثلاثة التي ذكرها المزيُّ في أول كتابه، وهي ما يتعلق بشروط الأئمة الستة، والحث على الرواية عن الثقات، والترجمة النبوية؛ أي السيرة النبوية.

الخامس عشر: زاد بعض الزيادات التي التقطها من كتاب "تذهيب التهذيب" للذهبي، وكتاب "إكمال تهذيب الكمال" لعلاء الدين مغلطاي قال الحافظ ابن حجر : وقد ألحقت في هذا المختصر ما التقطته من تذهيب التهذيب للحافظ الذهبي فإنه زاد قليلا فرأيت أن أضم زياداته لكمال الفائدة.

وقال أيضا : وقد انتفعت في هذا الكتاب المختصر بالكتاب الذي جمعه الإمام العلامة علاء الدين مغلطاي على تهذيب الكمال مع عدم تقليدي له في شيء مما ينقله وإنما استعنت به في العاجل وكشفت الأصول التي عزا النقل إليها في الآجل فما وافق أثبته وما باين أهملته فلو لم يكن في هذا المختصر إلا الجمع بين هذين الكتابين الكبيرين في حجم لطيف لكان معنى مقصودا هذا مع الزيادات التي لم تقع لهما والعلم مواهب والله الموفق" .

السادس عشر : وجد الحافظ ابن حجر أن المزي صاحب "تهذيب الكمال "حذف عدة تراجم من أصل "الكمال" بناء على أنه لم يقف على روايتهم في شيء من هذه الكتب ، فأثبتهم الحافظ ابن حجر ونبه على ما في تراجمهم من عوز و ذكرهم على الاحتمال وعلل ذلك بأنه أفيد من حذفهم، ونبه على من وقف على روايته منهم في شيء من الكتب المذكورة .

ويلاحظ على تهذيب التهذيب أنه ينقل كلام علماء الجرح والتعديل ، ولكنه لا يذكر رأيه فيه بتاتاً ، فلا بد من الرجوع لكتابه التقريب له ، لنعرف رأيه في الراوي ولا سيما المختلف فيه ، والحقيقة التي لا مِرْيَةَ فيها أن كتاب "تهذيب التهذيب" للحافظ ابن حجر كتاب قَيِّمٌ مُحَرَّرٌ مفيدٌ، وقد بذل الحافظ ابن حجر فيه جهدا كبيرا واضحا، وقد اختصرَ ما يستحق الاختصار، وزاد ما يستحق الزيادة ،وحَرَّر وهَذَّبَ واستعان –مع اطلاعه الواسع– بعددٍ من المصنفاتِ في إخراج هذا الكتاب بشكل مرضيٍّ؛ فجزاه الله خيرا على صنيعه هذا، وأجزل مثوبته.

وهو أجودُ الكتبِ وأدقُّها بين الكتب التي عَملت على اختصار وتهذيب كتاب الحافظ المزي، وعلى وجه الخصوص هو أجود من كتاب "تذهيب التهذيب" للذهبي؛ للميزات الكثيرة التي تُميزه عنه التي أشار إليها ابن حجر في مقدمة كتابه "تهذيب التهذيب".

وأما ما يقوله البعض في هذه الأيام من أن الحافظ ابن حجر قد اختصر كتاب المزيِّ فأخلَّ بكثير من مقاصده بل ربما بالغ بعضهم؛ فقال: لقد نَسَخَ ابنُ حجر كتابَ المزيّ وأفسده محتجين بأن الحافظ ابن حجر قد حذف كثيرًا من شيوخ وتلاميذ كثيرٍ من المترجَمين وأنَّ ذِكْرَ هؤلاء الشيوخ والتلاميذ له فائدة كبيرة لا تخفى على المشتغلين بالحديث وعلم الرجال.

فالجواب: أننا لا ننكر فائدة ذكر هؤلاء الشيوخ والتلاميذ، لكن يقال: إن موضوع الاختصار والتهذيب هو هذا وليس كل مراجع يستفيد من معرفة كل هؤلاء الشيوخ والتلاميذ، ومن أراد التوسع أو احتاج إلى معرفة بعضهم؛ فليرجع إلى الأصل؛ إذ من المعروف أنه لا تغني المختصرات عن أصولها في كل شيء.

ومن جهة ثانية؛ فليس في الكتاب ما يُنْتَقَدُ إلا هذا، مع أن في اختصار كثير من الشيوخ والتلاميذ لبعض المترجمين وجهةَ نظر وليست خطأً وقع فيه ابن حجر.

سابعا / تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر:

هو اختصار لكتابه القيم تهذيب التهذيب : وهو بنفس ترتيبه ، وفيه اسم صاحب الترجمة ، والحكم عليه جرحاً وتعديلاً ، وذكر طبقته ، ومتى توفي .

ومن المعلوم أن الحافظ ابن حجر – رحمه الله – من أهل الاستقراء التام في علم الحديث ، على وجه الخصوص علم الرجال ، لأن هذا العلم هو أول العلوم الحديثية التي قرأها ودرسها ،إذ عانها وهو لا يزال في المكتب ، وعلى وجه التحديد سنة (٧٨٦ هـ) وعمره لم يتجاوز الثلاثة عشر عاماً .

قال السخاوي عن شيخه الحافظ ابن حجر : " إنه حبب إليه النظر في التواريخ وأيام الناس ، حتى إنه كان يستأجرها ممن هي عنده ، فعلق بذهنه الصافي الرائق شيء كثير من أحوال الرواة ، وكان ذلك بإشارة من أهل الخير .

ولقد كان للتقريب مكانة خاصة عند ابن حجر ، إذ بقي الكتاب بين يديه طيلة (٢٣) عاماً ، يضيف إليه ، ويحذف منه ، ويعدِّلُ فيه ، ويعيد ضبط ما ضبطه قبل أو بضبط ما لم يضبطه .

وهكذا نرى أن (التقريب) هو خلاصة ما توصل إليه الحافظ ابن حجر من أحكام على رواة الكتب الستة وما ألحق بها ، وعصارة فكر متواصل البحث والدراسة والتحقيق والتحرير مدة زادت على الستين عاماً من حياة عالم موسوعيٍّ ويقظٍ ذكيٍّ .

منهج الحافظ ابن حجر كما نص عليه في المقدمة قال:

فإنني لما فرغت من تهذيب (تهذيب الكمال) في أسماء الرجال، الذي جمعت فيه مقصود (التهذيب) لحافظ عصره أبي الحجاج المزي، من تمييز أحوال الرواة المذكورين فيه، وضممت إليه مقصود (إكماله) للعلامة علاء الدين مغلطاي، مقتصراً منه على ما اعتبرته عليه، وصححته من مظانه، من بيان أحوالهم أيضاً، وزدت عليهما في كثير من التراجم ما يتعجب من كثرته لديهما، ويستغرب خفاؤه عليهما: وقع الكتاب المذكور من طلبة الفن موقعاً حسناً عند المميز البصير، إلا أنه طال إلى أن جاوز ثلث الأصل، والثلث كثير، فالتمس مني بعض الإخوان أن أجرد له الأسماء خاصة، فلم أوثر ذلك، لقلة جدواه على طالبي هذا الفن، ثم رأيت أن أجيبه إلى مسألته، وأسعفه بطلبته، على وجه يحصل مقصوده بالإفادة، ويتضمن الحسنى التي أشار إليها وزيادة، وهي: أنني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به، بألخص عبارة، وأخلص إشارة، بحيث لا تزيد كل ترجمة على سطر واحد غالباً، يجمع اسم الرجل واسم أبيه وجده، ومنتهى أشهر نسبته ونسبه، وكنيته ولقبه، مع ضبط ما يشكل من ذلك بالحروف، ثم صفته التي يختص بها من جرح أو تعديل، ثم التعريف بعصر كل راوٍ منهم، بحيث يكون قائماً مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه، إلا من لا يؤمن لبسه، وباعتبار ما ذكرت انحصر لي الكلام على أحوالهم في اثنتي عشرة مرتبة، وحصر طبقاتهم في اثنتي عشرة طبقة.

فأما المراتب:

فأولها : الصحابة: فأصرح بذلك لشرفهم.

الثانية : من أُكد مدحه : إما : بأفعل : كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظاً: كثقة ثقة، أو معنى : كثقة حافظ .

الثالثة: من أفرد بصفة، كثقة، أو متقن، أو ثَبْت، أو عدل.

الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلاً، وإليه الإشارة: بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

الخامسة: من قصر عن الرابعة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوق سيء الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بأخرة ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة، كالتشيع والقدر، والنصب، والإرجاء، والتجهم، مع بيان الداعية من غيره.

السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

السابعة : من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال.

الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف.

التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول.

العاشرة: من لم يوثق البتة، وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة: بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.

الحادية عشرة: من اتهم بالكذب.

الثانية عشرة: من أطلق عليه اسم الكذب، والوضع.

وأما الطبقات: فالأولى : الصحابة، على اختلاف مراتبهم، وتمييز من ليس له منهم إلا مجرد الرؤية من غيره.

الثانية: طبقة كبار التابعين، كابن المسيب، فإن كان مخضرماً صرحت بذلك.

الثالثة: الطبقة الوسطى من التابعين، كالحسن وابن سيرين.

الرابعة: طبقة تليها: جُلُّ روايتهم عن كبار التابعين، كالزهري وقتادة.

الخامسة : الطبعة الصغرى منهم، الذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السَّماع من الصحابة، كالأعمش.

السادسة: طبقة عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جريج.

السابعة: طبقة كبار أتباع التابعين، كمالك والثوري.

الثامنة: الطبقة الوسطى منهم، كابن عيينة وابن علية.

التاسعة: الطبقة الصغرى من أتباع التابعين: كيزيد بن هارون، والشافعي، وأبي داود الطيالسي، وعبد الرزاق.

العاشرة: كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ممن لم يلق التباعين، كأحمد بن حنبل.

الحادية عشرة: الطبقة الوسطى من ذلك، كالذهلي والبخاري.

الطبقة الثانية عشرة: صغار الآخذين عن تبع الأتباع، كالترمذي، وألحقت بها باقي شيوخ الأئمة الستة، الذين تأخرت وفاتهم قليلاً، كبعض شيوخ النسائي.

وذكرت وفاة من عرفت سنة وفاته منهم، فإن كان من الأولى والثانية: فهم قبل المائة، وإن كان من الثالثة إلى آخر الثامنة: فهم بعد المائة، وإن كان من التاسعة إلى آخر الطبقات: فهم بعد المائتين، ومن ندر عن ذلك بينته.

وقد اكتفيت بالرقم على أول اسم كل راوٍ، إشارة إلى من أخرج حديثه من الأئمة.

فالبخاري في صحيحه (خ) ، فإن كان حديثه عنده معلقاً (خت) ، وللبخاري في الأدب المفرد (بخ) ، وفي خلق أفعال العباد (عخ) ، وفي جزء القراءة (ر) ، وفي رفع اليدين(ي) ،ولمسلم(م) .[ولمقدمة صحيحه مق]،ولأبي داود (د) ، وفي المراسيل له (مد) ، وفي فضائل الأنصار (صد) ، وفي الناسخ (خد) ، وفي القدر (قد) ، وفي التفرد (ف) ، وفي المسائل (ل) ، وفي مسند مالك(كد) ،وللترمذي (ت) ، وفي الشمائل له(تم) ،وللنسائي (س) ، وفي مسند علي له (عس) ، وفي مسند مالك(كن) .[وفي كتاب العمل اليوم والليلة(سي)، وفي خصائص علي (ص)]،ولابن ماجه (ق) ، وفي التفسير له(فق) .

فإن كان حديث الرجل في أحد الأصول الستة، أكتفي برقمه، ولو أخرج له في غيرها.وإذا اجتمعت فالرقم (ع) ، وأما علامة (٤) فهي لهم سوى الشيخين.

ومن ليست له عندهم رواية مرقوم عليه: (تمييز) ، إشارة إلى أنه ذكر ليتميز عن غيره.

ومن ليست عليه علامة نبه عليه، وترجم قبل أو بعد وسميته (تقريب التهذيب)

والله سبحانه وتعالى أسأل أن ينفع به قارئه وكاتبه والناظر فيه، وأن يبلغنا من فضله وإحسانه ما نؤمله ونرتجيه، إنه ولي ذلك والقادر عليه، لا إله إلا هو، عليه توكلت وإليه أنيب.اهـ.

والحافظ ابن حجر رحمه الله من المعتدلين في الجرح والتعديل بشكل عام ، وخاتمة الحفاظ . فغدا كتابه هذا مرجعاً لكلِّ من جاء بعده .

ومعلومٌ أن الجرح والتعديل من أدقِّ علوم الحديث ، وهناك اختلاف كبير فيه ، وغالبه قائم على الاجتهاد وغلبة الظنِّ ، وليس على القطع واليقين ، والحافظ ابن حجر رحمه الله له باع طويل في الجرح والتعديل ، وقد كتب في كل الرجال تقريبا ، كما في التقريب والتعجيل واللسان .

وقد التزم الحافظ ابن حجر (رحمه الله) بهذه التفاصيل التي ذكرها من حيث المبدأ.

كتب في تراجم رجال العشرة وهم الأئمة الأربعة وأصحاب الكتب الستة :

أولا /التذكرة برجال العشرة

لأبي عبد الله محمد بن علي الحسيني الدمشقي المتوفى سنة خمس وستين وسبعمائة للهجرة. هذا الكتاب يشتمل على تراجم رواةِ عشرةٍ من كتب السنة، وهي الكتب الستة التي هي موضوع كتاب "تهذيب الكمال" للمزي بالإضافة إلى أربعة كتب لأصحاب أئمة المذاهب الأربعة، وهي:

١. الموطأ للإمام مالك .

٢. مسند الشافعي.

٣. مسند أحمد

٤المسند الذي خَرَّجه الحسين بن محمد بن خُسْرو من حديث أبي حنيفة".

لكنه لم يذكر رجال بعض المصنفات التي لأصحاب الكتب الستة، كما فعل شيخه المزي، وإنما اقتصر على رجال الكتب الستة فقط بالإضافة إلى رجال الكتب الأربعة المذكورة ورمز لمالك "ك"، وللشافعي "فع"، ولأبي حنيفة "فه"، ولأحمد "أ"، ولمن أخرج له عبد الله بن أحمد عن غير أبيه "عب"، وترك رموز الستة على حالها كما رمز لها المزي.

لم يضف ما أضافه المزي من زيادات كتب لأصحاب الكتب الستة؛ ك: "مقدمة مسلم"، "والتمييز" لمسلم، "وخصائص عليّ" للنسائي، "وعلل الترمذي"، لم يذكر هذه، وإنما اقتصر على الكتب الستة فقط، وكتب أصحاب المذاهب الأربعة: "موطأ مالك"، و"مسند الشافعي"، و"مسند أبي حنيفة"، و"مسند أحمد" –رحمهم الله–.

وغايته من هذا التصنيف أن يجمع أشهر الرواة في القرون الثلاثة الفاضلة الذين اعتمدهم أصحاب المصنفات الستة المشهورة وأصحاب المذاهب الأربعة المشهورة.

وهو كتاب جيد نافع وهو مطبوع .

ثانيا/ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة" للحافظ ابن حجر العسقلانيّ:

هذا الكتاب أفرده الحافظ ابن حجر للرجال الموجودين في المصنفات الحديثيّة المشهورة التي لأصحاب المذاهب الأربعة ممن لم يترجم لهم المزي في "تهذيبه".

وقد اطلع مؤلفه على كتاب "التذكرة" للحسيني، واستفاد منه، والتقط منه تراجم الرجال الذين لم يترجم لهم المزي في "تهذيبه". لكنه تعقبه في بعض أوهامه، وزاد عليه تراجم تتبعها من:

١. كتاب "الغرائب عن مالك" الذي جمعه الدارقطني.

٢. وكتاب "معرفة السُّنَن والآثار للبيهقي".

٣. وكتاب "الزهد" لأحمد.

٤. "وكتاب الآثار" لمحمد بن الحسن.

وهذه التراجم ليست في كتب أصحاب المذاهب الأربعة التي ذكرها الحسينيّ، وترك الرموز للأئمة الأربعة على ما اختاره الشريف الحسيني في كتابه "التذكرة"، وزاد رمزا واحدا، وهو "هب" وهو رمز لكل راوٍ استدركه نور الدين الهيثمي على الحسيني في كتابه "الإكمال عن من في مسند أحمد من الرجال ممن ليس في "تهذيب الكمال".

وقد قال مؤلفه في مقدمته: " ... وبانضمام هذه المذكورات يصير "تعجيل المنفعة" إذا انضمَّ إلى رجال التهذيب حاويًا –إن شاء الله تعالى– لغالب رواة الحديث في القرون الفاضلة إلى رأس الثلاثمائة" وهو كما قال رحمه الله وأثابه والحافظ الحسيني وأمثالهما من علماء المسلمين.

المتفِق والمفترق :

هو أن تتفق الأسماء وأسماء الآباء أو الكنى والألقاب أو الأنساب خطاً ونطقاً ، وتختلف الأشخاص وأحياناً يكون الاتفاق المذكور واقعاً بين أكثر من راويين ، وفي أكثر من اسمين ، كأحمد بن جعفر بن حمدان ، أربعة في طبقة واحدة ، اتفق أربعتهم في الاسم واسم الأب واسم الجد

وهو ثمانية أنواع :

الأول : أن تتفق أسماءهم وأسماء آباءهم كالجليل ابن أحمد : أكثر من ستة .

الثاني : أنه تتفق أسماؤهم وأسماء آباءهم وأجدادهم : كأحمد بن جعفر بن حمدان أربعة متعاصرون في طبقة واحدة .

الثالث : أن تتفق الكُنية والنسبة معاً: كأبي عمران الجونى رجلان .

الرابع : أن يتفق الاسم واسم الأب والنسبة : كمحمد بن عَبْد اللهِ الأنصاري اثنان في الطبقة وهذا قريبٌ مما قبله .

الخامس : أن تتفق كُناهم وأسماء آباءهم كأبي بكر بن عياش –بتحتيه ومعجمة ثلاثية– .

السادس : عكسه وهو أن تتفق أسماءهم وكُنى آباءهم : كصالح بن أبي صالح أربعة من التابعين .

السابع : أن تتفق أسمائهم غير منسوبة نحو : عَبْد اللهِ إذا أطلق فإن كان بمكة فابن الزبير أو بالمدينة فابن عمر ، أو بالكوفة فابن مسعود : أو : بالبصرة فابن عباس ، أو بخراسان فابن المبارك أو : بالشام فابن عمرو بن العاص

الثامن : أن يتفقا في الكُنْية فقط : كأبي حمزة- بالحاء والزاي- ستة كلهم يروون عن ابن عباس ، أو في النّسبة فقط وهذا يصلُحُ أن يُعَدُّ تاسعاً : كالحنفي جماعة منهم أبو بكر وأبو علي وآخرون ، وقد يفترقان فيما تقع النّسبة إليه ؛ فمنهم من يُنسب إلى مذهب كأبي حنيفة ومنهم من يُنسب إلى قبيلة بني حنيفة . والله أعلم .

فائدته :

ولا شك أن الاشتراك على هذا الوجه قد يوقع أهلَ العلم والبحث في الوهَم ، ولا سيما إذا تقاربت الطبقات أو اتحدت ؛ فكيف إذا حصل مع ذلك اشتراك هؤلاء المتفقين بأسمائهم في شيخ لهم أو في تلميذ يروي عنهم ، فكيف إذا اشتركوا في هذين الاثنين جميعاً ، أي في شيخهم وتلميذهم اللذَين وردت الرواية من طريقهما وبينهما صاحب ذلك الاسم المشترَك فيه؟!

وإذ كان الأمر كذلك فليس غريباً أن يقع من بعض النقاد الخطأُ في هذا الباب ، أحياناً ، فيعد المشتركين في الاسم واحداً ، مع أنهم جماعة لاتفاق الاسم والطبقة ،

فربما يكون أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً، فيضعف ما هو صحيح أو بالعكس.

أشهر المصنفات فيه :

١. كتاب " المُتَّفِق والمُفْتَرِق " للخطيب البغدادي٤٦٣، وهو كتاب حافل نفيس ، مرتب على حروف المعجم وهو مطبوع.

قال الخطيب في مقدمته :" أما بعد فإني ذاكر في كتابي هذا نوعا من علم الحديث قد يقع الإشكال في مثله على من لم ترتفع في العلم رتبته ولم تعل في تدبيره طبقته وهو بيان أسماء وأنساب وردت في الحديث متفقة متماثلة وإذا اعتبرت وجدت مفترقة متباينة فلم يؤمن وقوع الإشكال فيها ولو في بعضها لاشتباهها وتضاهيها وقد وهم غير واحد من حملة العلم المعروفين بحسن الحفظ والفهم في شيء من هذا النوع الذي ذكرناه فحدانا ذلك على أن شرحناه ولخصناه ونسأل الله العصمة من الخطأ في جميع الأمور والعفو عن زللنا برأفته إنه رحيم غفور. اهـ

مثال من الكتاب : داود بن بكر اثنان

أحدهما داود بن بكر بن أبي الفرات مولى أشجع

حدث عن محمد بن المنكدر وصفوان بن سليم وزياد بن أبي زياد مولى عبدالله بن عباس، روى عنه إسماعيل بن جعفر وعبدالعزيز بن أبي حازم وعمر بن حفص بن ذكوان وأبو حمزة أنس بن عياض.

أخبرن أبو عثمان سهل بن محمد بن الحسن الخلنجي بأصبهان حدثنا سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني حدثنا مقدام بن داود حدثنا خالد بن برار حدثنا عمر بن حفص بن ذكوان عن داود بن بكر عن زياد بن أبي زياد عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال أنه سيكون بعدي أئمة يصلون الصلاة لغير وقتها فصلوا الصلاة لوقتها واجعلوا صلاتكم معهم نافلة.

والآخر داود بن بكر التستري

حدث عن محمد بن عبدالله الأنصاري وأبي سلمة التبوذكي والعباس بن بكار الضبي روى عنه أحمد بن الخطاب بن الهيثم وجعفر بن سليم اللوري.

أخبرني أبو بكر بن أبي طالب حدثنا عبيدالله بن محمد بن عابد الخلال حدثنا أحمد بن الخطاب بن الهيثم حدثنا داود بن بكر حدثنا محمد بن عبدالله الأنصاري حدثنا عنبسة عن عبدالله بن أبي الأسود عن أنس بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا استجد ثوبا لبسه يوم الجمعة.

٢. وصنف الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المتوفى سنة ٥٠٧ هجرية كتابا في القسم الأخير فقط سماه "الأنساب المتفقة"، نبه فيه على فوائد مهمة.

المؤتلف والمختلف

هو أن تَتفِق الأسماء وأسماء الآباء أو الكنى أو الألقاب أو الأنساب خطاً وتختلف نطقاً .

وفائدة معرفته : الأمْنُ من التَّحريف والتَّصحيف.

وهو نوعان :

أحدهما وهو الأكثر : مالا ضابط له يُرجَعُ إليه لِكثرته وإنما يُعرف بالنقل والحفظ كاسيد –بالفتح مكبراً– هو أبو عَتَّاب ، وأُسيد بالضم مصغراً –هو ابن حُضير. ومثله سليم– بفتح السين– هو ابن أخْضَر البصريُّ ، وسُليم –وهم جماعة . وكحَيَّان –بمهملة مفتوحة ومثناة تحتية مُشَددة ، وحَبَّان –بفتح الحاء المهملة وموحدة تحت– ، وحِبَّان مِثْلُه لكن –بكسر الحاء– وحُبَّان– بضم المهملة وتشديد الموحدة– ، وجَيَّان – بفتح الجيم وتشديد المثناة من تحت – ، وجِنان بكسر الجيم وتخفيف النون– وحَنَان– بفتح المهملة وتخفيف النون –، وحبَان– بفتح المهملة وتخفيف الموحدة . النوع الثاني : ما ينضبط لقلته ؛ وهو قسمان ،

الأول : ما يراد فيه التعميم بأن يُقال : ليس لهم فلان إلاّ فلان ، كَسَلاَّم–كُلَّه مُثْقَل –إلاَّ : عَبْد اللهِ بن سَلاَم ، الصَّحابي ، وابن أُختِه ، وجَدَّ أبي علي الجُبائي وهو : محمد بن عبدالوهاب بن سَلاَم وجدَّ السّيدي وهو سعد

بن جعفر بن سلاَم ، وجدَّ النَّسفي وهو : أبو نصر محمد بن يعقوب ابن اسحاق بن محمد بن موسى بن سلام ، ووالد الْبَيْكَنْدي وهو : محمد ابن سلام بن الفرج الْبَيْكَنْدي شيخ البخاري ، وابن أبي الحُقيق .

الثاني : ما يراد فيه التخصيص وهو تارة بكتب مخصوصة : كقولهم ليس في "الصحيحين" و"الموطأ" خازِم – بالمعجمة– إلا محمد بن حازم أبو معاوية ، ومن عداه مما في الكتب الثلاثة : فَحَازِم بمهملة كأبي حازم الأعرج وجرير بن حازم . وتارة بالقبائل : كحِزام في قريش –بالزاي– وفي الأنصار حَرَامَ –بالراء– ومن هذا النوع في الكنى : أبو نصر الضَّبي وغيره بالصاد– ، وأبو النَّضر –بالضاد– البغدادي . ومنه في الألقاب : الْبَطِين –بالباء– مفتوحة وزن : كَرِيْم –اسمه : مسلم بن عمران ، وذو البُطِين –بالباء– مفتوحة وزن : كَرِيم – اسمه : مسلم بن عمران ، وذو البُطين بالموحدة مضمومة على وزن حُسين وهو : أسامة بن زيد. ومنه في الأنساب السَّبْياني بالنون وكسر المهملة في أوله ، والشيباني –بالمعجمة المفتوحة –أبو عمرو وأبو إسحاق . ومنه النسائي بالمهملة –صاحب "السنن"، والنسائي –بالمعجمة– محمد بن حرب . والخُرَّاز –براء وزاي–عَبْد اللهِ بن عون وخالد بن حَيَّان ، والْخزَّار –بزايين– أبو عامر صالح بن رستم .

.هذا وقد ألف في هذا الفن كتبا كثيرة من أهمها كتاب "الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب"، لابن ماكولا علي بن هبة الله المتوفى سنة ٤٧٥هـ ويبلغ بتمامه ثمانية أجزاء، قال في مطلعه: "آثرت أن أعمل في هذا الفن كتابا جامعا لما في كتبهم وما شذ عنها، وأسقط ما لا يقع الإشكال فيه مما ذكروه، وأذكر ما وهم فيه أحدهم على الصحة"

والكتاب مرتب على ترتيب حروف المعجم فهو مقسوم إلى ثمانية وعشرين حرفا، وكل حرف مقسوم إلى قمسين الأول ما جاء في الأسماء والألقاب والكنى والثاني في مشتبه النسبة، وكل قسم من هذه الأقسام مرتب على أبواب يشتمل كل باب على مادتين فأكثر يذكر تحت كل مادة شخص أو أكثر، فإذا كثروا بدأ بالاشخاص الذين يقع الاشتباه في أسمائهم أو ألقابهم أنفسهم فإذا فرغ منهم قال: (الكنى والآباء) فذكر من يقع الاشتباه في كنيته أو في اسم بعض آبائه أو كنيته مثال ذلك قال في حرف الباء الموحدة (باب بجير وبحير وبحير وبحتر) ثم ذكر المادة الأولى وهى (بجير) فذكر بجير بن أبى بجير وبجير بن بجرة وبجير بن زهير وعدة بجيرين، ثم قال: (الكنى والآباء أبو بجير محمد بن جابر وأبو بجير زهير بن أبى سلمى..والحارث بن بجير..وجابر بن أبى بجير..) وعند الاستواء يقدم الرجال على النساء ويقدم الصحابة فمن بعدهم من الرواة الأقدم فالأقدم ثم الشعراء والأمراء والاشراف في الإسلام والجاهلية ،

والأبواب على ترتيب الحروف،ولما كان الاشتباه قد يكون في الحرف الأول فلا بد أن يجمع في الباب بين مادتين مشتبهتين على الأقل مع أن إحداهما من حرف والأخرى من آخر مثل أول حرف الباء (باب بشر وناشر وياسر وما شر) فترتيب الكتاب على ثمانية وعشرين حرفا إنما هو بالنظر إلى أول مادة تذكر في الباب مثل (باشر) هنا وفى الإمكان أن يجعل هذا الباب في حرف النون بتقديم مادة (ناشر) وفى التحتية بتقديم (ياسر) وقس على ذلك والامير يحاول أن يكون للتقديم مسوغ ولذلك نجده قد يذكر الباب في حرف ثم يكتب في الحاشية في موضع آخر أنه ينبغى تأخير ذاك الباب إليه ، وبناء على ذلك تختلف النسخ ويختلف ترتيب المؤلفات في الفن وإنما الممكن مراعاة ترتيب الأبواب باعتبار الحرف الثاني وما بعده من المواد الأولى منها وقد راعى الأمير هذا في الجملة وأخل به في مواضع لأسباب قد تظهر فقدم في باب الألف باب أبين وما

يشتبه به على باب أبا وما يشتبه به وكان ذلك لان قبلهما باب آمين وأمين وأمين، وأبين قد يشتبه بذلك في الجملة بخلاف أبا، وعلى كل حال فالإخلال بالترتيب لا ضير فيه فان الفهارس تغنى عنه وتزيد.

كثيرا ما يستطرد الأمير لذلك نتف من أنساب القبائل والمشاهير نقلا عن أئمة النسابين من كتبهم المشهورة ويذكر نسخ كتبهم الصحيحة التى وقعت له وشيوخهم الذين تلقى عنهم وأسانيدهم.

كثيرا ما يذكر الخلاف ويرجح تارة ويسكت أخرى وإذا رجح ذكر حجته.

قلما يتعرض في الإكمال لتوهيم بعض من قبله لأنه أفرد لذلك كتاب تهذيب مستمر الاوهام .

وقد استَدْرَكَ عليهِ أَبو بكرِ بنُ نُقطَةَ ما فاتَه ، أو تجدَّدَ بعدَه في مجلَّدٍ ضَخْمٍ .

ثمَّ ذَيَّلَ عليهِ منصورُ بنُ سَليمٍ – بفتحِ السِّينِ – في مجلَّدٍ لطيفٍ .

وكذلك أَبو حامدِ ابنُ الصَّابونيِّ.

المتشابه :

هو أن تتفق الأسماءِ خطاً ونطقاً وتختلف الآباء نطقا مع ائتلافهما خطاً . كمحمد بن عقيل –بفتح العين– ، ومحمد بن عُقيل –بضمها– ، الأول نيسابوري ، والثاني :فريابي، وهما مشهوران وطبقاتهما متقاربة . أو بالعكس كأن تختلف الأسماء نطقاً مع ائتلافهما خطاً وتتفق الآباء خطاً ونطقاً : كشريح بن النعمان بالمعجمة في أوله والمهملة في آخره –وسريج ابن النعمان– بمهملة في أوله ومعجمة في آخره– ، الأول تابعي يروي عن علي ، والثاني من شيوخ البخاري .

وهذا النوعُ يتركبُ منْ النوعينِ اللذينِ قبلَهُ ، وهوَ : أنْ يتفقَ الاسمانِ في اللفظِ والخطِّ ، ويفترقا في الشخصِ ، ويأتلفَ أسماءُ أبويهما في الخطِّ ، ويختلفا في اللفظِ ، أوْ على العكسِ ، بأنْ يأتلفَ الاسمانِ خطّاً ، ويختلفا لفظاً ، ويتفقَ أسماءُ أبويهما لفظاً ، أو نحوَ ذلكَ ، بأنْ يتفقَ الاسمانِ والكنيتانِ لفظاً ، وتختلفَ نسبتهما نطقاً ، أو تتفقَ النسبةُ لفظاً ، ويختلفَ الاسمانِ أو الكنيتانِ لفظاً ، وما أشبهَ ذلكَ .

من أشهر المصنفات فيه:

١. "تلخيص المتشابه في الرَّسم ، وحماية ما أَشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم " للخطيب البغدادي .

٢. " تالي التلخيص " للخطيب أيضاً، وهو عبارة عن تتمة أو ذيل للكتاب السابق، وهما كتابان نفيسان لم يُصنف مثلهما في هذا الباب.

٣. المشتبه" للإمام الذهبي جمع فيه كتاب ابن ماكولا والكتب التي استدركت عليه وغيرها وقال: "العمدة في مختصري هذا على ضبط القلم.. فأتقن يا أخي نسختك، واعتمد على الشكل والنقط، وإلا لم تصنع شيئا".

٤. "تبصير المنتبه بتحرير المشتبه"، للحافظ ابن حجر، وهو أحسن الكتب حيث إنه مضبوط ضبطا مبينا بالكتابة، كما أنه استدرك ما فات الذهبي رحمهما الله.

وهو في أربعة مجلدات –وهو من الكتب التي يَعْتَزُّ بها الحافظ– .

قال في المقدمة:

" أما بعد فإنني لما علَّقت كتاب المشتبه الذي لخصه الحافظ الشهير أبو عبد الله الذهبيّ رحمه الله وجدْت فيه إعوازاً من ثلاثة أوجه: أحدها – وهو أهمّها: تحقيقُ ضَبْطه،لأنه أحال في ذَلِكَ عَلَى ضبط القلم،فما شفى من ألَم.

ثانيها: إجحافه في الاختصار،بحيث إنه يعمد إلى الاسمين المشتبهين إذا كثرا فيقول في كل منهما: فلان وفلان وفلان وغيرهم – وهذا لا يُروى الغُلَّة،ولا يَشْفي العِلَّة،بل يُبقي اللبس عَلَى المستفيد كما هو،وكان ينبغي أن يستوعب أقلّهما.

وثالثها – وفيه ما لا يرد عليه إلا أن ذَلِكَ من تَتِمَّة الفائدة – ما فاته من التراجم المستقلَّة التي لم يتضَمَّنَها كتابُه مع كونها في أصل ابن ماكولا وذَيل ابن نقطة اللذين لخّصهما،وزاد من ذَيل أبي العلاء الفرضي وغيره ما استُدرك عليهما.

فاستخرْت الله تعالى في اختصار ما أسهب فيه،وبَسْط ما أجحف في اختصاره،بحيث يكون ما أقتصرُ عليه من ذَلِكَ أزيد من حجمه قليلاً.

فأعان الله عَلَى ذَلِكَ،وله الحمد.

فكلُّ اسم كان شهيراً بَدأْت به،ولا أحتاجُ إلى ضبطه؛ بل أَضبِط ما يشتبه به بالحروف.

وكل حرف لم أتعرّض له فهو نظيرُ الذي قبله،إهمالاً وإعجاماً،وحركة وسكوناً.

وعبَّرت عن الباء بالموحّدة،وعن التاء بالمثنّاة،وعن الثاء بالمثلثة،وأما الياء – آخر الحروف – فبالياء بلا وَصْفٍ غالباً.

وقد مِزْت ما زدْتُه عليه بقولي في أوله: قلت،وفي آخره: انتهى،إلا الضبط فإنه مُدْمَج.

واعتمدت عَلَى نسخة المصنف التي بخطه،وعلى الأصول التي تقل هو منها،وعلى غيرها ممَّا غلب ظَنّي أنه لم يراجعه حالة تصنيفه؛ كالأنساب للرُّشاطي ولابن السمعاني،وكالذيل الذي ذيّل به الحافظ منصور بن سليم الإسكندراني عَلَى ذيل ابن نقطة،وكالذيل الذي ذيّل به العلاّمة علاء الدين مغلطاي أجزاء،وهو ذيل كبير لكنه كثير الأوهام والتنكرات والإعادة والإيراد لما لا تمسّ الحاجةُ إليه غالباً.

فتحرَّيت فيه الصوابَ بجهدي مع اعترافي بفَضْلِ المتقدّم،ولم أُغيِّر ترتيبه إلا نادراً.

ولكني أسرد في كل حرْفٍ الأسماءَ وغيرها عَلَى الولاء،ثم أسرد الأنساب،منفردة متوالية أيضاً؛ وسميته: " تبصير المنتبه بتحرير المشتبه " .

والله أسأل أن ينفع به كاتبه وناظره،وأم يجمع لكل منا خيري الدنيا والآخرة،إنه قريب مجيب،عليه توكلت وإليه أنيب.

مثال من الكتاب :

حرف الألف

أَحْمَد الجادّة قلت: والمشهور أنّ أول مَنْ سُمِّيَ به بعد نبي الله – صلى الله عليه وسلم – والد الخليل بن أحمد.

لكن زعم الواقديّ أنه كان لجعفر بن أبي طالب ابنٌ اسمه أحمد.

أفاد ذَلِكَ أبو بكر بن فتْحون في ذيله عَلَى الاستيعاب. وحكى أن اسم أبي حفص أحمد،وفي والد أبي السفر أن اسمه أحمد.

قال الترمذي: أبو السفر هو سعيد ين يَحْمِد. ويقال ابن أحمد. انتهى.

وبالجيم: أَجْمد بن عُجْيان،شهد فتح مصر،وأبوه بوزن عثمان،وقيل وزن عُلَيّان.

وأَحْمر،بالراء المهملة،غير ملتبِس.

الأسماء والكُنَى:

أشهر المصنفات في الكنى:

إن هذا النوع من العلوم ظهر منذ التصنيف في علم الرجال، مما يدل على بروز مشكلة تحديد الأسماء وتمييزها، ومنذ ذلك الوقت ظهرت المصنفات في معرفة الكنى والأسماء، وسأذكر أهمها فيما يلي:

١- كتاب الكنى: للإمام أحمد بن حنبل، المتوفى سنة إحدى وأربعين ومائتين.

٢- كتاب الكنى: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة ست وخمسين ومائتين، وهو جزء من التاريخ الكبير ومعظمه فيمن عرف بكنيته ولم يعرف اسمه، وقد رتب أبواب الكنى على حروف المعجم، أما الكنى فهي غير مرتبة، فيبدأ بحرف الهمزة بمن كنيته (أبو أمية) ثم ينتقل إلى من كنيته (أبو أمامة) وإذا كان المترجم صحابياً فيقول: له صحبة، كقوله في باب الحاء: أبو الحسن المازني جد يحيى بن عمارة له صحبة.

وكثيراً ما يروي لصاحب الكنية المترجم له حديثاً يسنده، كقوله في حرف الجيم: أبو الجراح المهري، حدثنا أبو عاصم عن أبي الجراح، عن جابر بن الصبح عن أم شراحيل، عن أم عطية أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث علياً في سرية، فسمعته يقول: "اللهم لا تمتني حتى تريني علياً".

وقد يكتفي الإمام البخاري في بعض التراجم بذكر كنية المترجم له مع ذكر شيخ من شيوخه أو أكثر، وأحد تلاميذه، كقوله في حرف الألف: أبو إسحاق الكوفي، عن الشعبي وأبي حريز، روى عنه هشيم.

ولا يذكر أي لفظ من ألفاظ الجرح أو التعديل كما يفعل غيره.

وقد طبع هذا الكتاب مع التاريخ الكبير في مجلد مستقل للمرة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية –حيدر أباد الدكن– ١٣٦٠هـ.

٣–كتاب الكنى والأسماء: للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، المتوفى سنة إحدى وستين ومائتين، ومعظمه فيمن عرفت كنيته واسمه، وقد جاء في تهذيب التهذيب ما نصه: "قال الحاكم: ومن تأمل كتاب مسلم في الكنى علم أنه منقول من كتاب محمد حذو القذة بالقذة، وتجلد في نقله حق الجلادة إذ لم ينسبه إلى قائله".

ولكن بعد المقارنة بين الكتابين تبين ما يلي:

أولاً: معظم كتاب البخاري فيمن عرفت كنيته ولم يعرف اسمه بينما الكنى والأسماء للإمام مسلم معظمه فيمن عرفت كنيته واسمه.

ثانياً: الاختلاف من حيث الترتيب.

ثالثاً: اتفق كل من كتاب الإمام مسلم والإمام البخاري في عدم ترتيب الكنى داخل الأبواب

ولم يورد الإمام مسلم في كتابه بعد حرف الياء باباً خاصاً في كنى النساء، كما فعل الإمام البخاري.

وتجدر الإشارة إلى أن كتاب الكنى للإمام البخاري لم يرد فيه شيء من الكنى في الغين والفاء.

أما كتاب الإمام مسلم فقد تضمن باباً لكل منهما وابتدأ باب الغين بمن كنيته (أبو غسان)، وباب الفاء بمن كنيته (أبو الفضل).

٤–كتاب الكنى والأسماء: لأبي بشر الدولابي، المتوفى سنة عشر وثلاثمائة، وقد رتبه على حروف المعجم وبدأ أولاً بكنية النبي صلى الله عليه وسلم ثم شرع بذكر الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين وفصلهم عن غيرهم، ثم ذكر التابعين ومن بعدهم من غير بيان، ومعظمه فيمن عرفت كنيته واسمه، ففي حرف الألف مثلاً يبدأ بذكر من كنيته (أبو إسحاق) فيذكر جميع الأسماء التي تكنى بأبي إسحاق من غير ترتيب،ثم بعد ذلك يأتي ببعض الأسانيد والأحاديث لبعض من ذكرهم في هذا الحرف، ويكرر العمل نفسه في الحرف التالي، وهكذا. وقد طبع في جزأين وفي مجلد واحد بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية –حيد آباد الدكن– ١٣٢٢هـ.

٥.كتاب: (المقتنى في سرد الكنى): للإمام الذهبي المتوفى سنة ثمان وأربعين وسبعمائة، وهو اختصار لكتاب الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم الكبير رحمه الله.

وقد قام الذهبي بحذف معظم الأسانيد التي وردت في كتاب الحاكم، وهو يكتفي بذكر المترجم له، مع ذكر واحد من شيوخه وتلاميذه، وأحياناً يكتفي بذكر شيخه، وأحياناً يذكر أحد تلاميذه فقط، وإن كان المترجم له صحابياً يقول: له صحبة، وإن كان تابعياً يذكر ذلك بقوله: تابعي، وإن كان ثقة يشير إلى ذلك أحياناً بقوله:

ثقة، وإن كان ضعيفاً يذكر ذلك أحياناً بصفة من صفات الجرح، كقوله: ضعيف أو لين أو هالك إلى غير ذلك، وكثيراً ما يسكت عن المترجم له من غير تعديل أو جرح، وأحياناً يقول متأخر.

وأحياناً تتكرر الترجمة في أكثر من موضع عندما يكون للمترجم أكثر من كنية، فيذكر اسمه مرة في كنية، ومرة أخرى في كنية ثانية، ويشير إلى ذلك بقوله: (مرّ

ونادراً ما يشير إلى سنة الوفاة،وقد قام الذهبي رحمه الله بترتيب الكنى على المعجم، فأصبح الرجوع إلى أي كنية سهلاً ميسراً، ولكن لا تخلو بعض الكنى من عدم الترتيب، ونلاحظ أن الإمام الذهبي يضع الكنية قبل سرد التراجم المشتركة في هذه الكنية، ثم يكتفي بذكر التراجم غالباً وأحياناً يذكر الكنية مع اسم صاحبها، وذلك قليل، ويبدو أنه يفعل ذلك طلباً للاختصار وتصغير حجم الكتاب.

ويذكر الإمام الذهبي من عرف بكنيته واسمه أولاً، ثم يذكر بعد ذلك من لم يسم.

. وقد قدم الإمام الذهبي من يكنى بأبي القاسم، فجعله في بداية الكتاب تشريفاً وتعظيماً للنبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه يكنى بأبي القاسم، وبدأ الترجمة الأولى بقوله:

نبينا سيد البشر محمد بن عبد الله الهاشمي صلى الله عليه وسلم.

. وقد سلك نفس الطريقة في حرف الميم، حيث قدم من كنيته (أبو محمد) على غيره من الكنى التي تبدأ بحرف الميم، لنفس السبب.

وقد زاد الإمام الذهبي في الكتاب باباً في كنى النساء لم يذكره الحاكم، وهو مرتب أيضاً على حروف المعجم، وبلغ عدد التراجم فيه (٥٢) ترجمة، وقد زاد بعض التراجم من المتأخرين الذين جاؤوا بعد الإمام الحاكم غالباً، وقد يذكر بعض المتقدمين.

وهكذا نرى أن كتاب المقتنى في سرد الكنى قد تميز على غيره من كتب الكنى، من حيث ترتيب الكنى، وهي ميزة عظيمة سهلت على الباحث الرجوع إلى الكنية التي يحتاجها بأسرع وقت وأقل مجهود، كما أنه يعتبر أكبر ديوان متكامل في الكنى إذ أنه يضم (٦٩٩٥) ترجمة.

كتب الأنساب:

وأوسع هذه الكتب كتاب (الأنساب) للسمعاني وكتاب (الأنساب) مهمّ من عدة نواحي،منها :

١. تعيين الرواة المهملين.

٢. وأيضاً أنه كتاب تراجم،فقد نقف فيه على تراجم لبعض العلماء لا نجدها في كتاب آخر .

٣. هو إمام قديم،واستوعب في كتابه كتباً مفقودة بالنسبة لنا،فاستوعب مثلاً كتاب (تاريخ نيسابور) للحاكم – وهو مفقود–،واستوعب ذيلاً على تاريخ بغداد للسمعاني نفسه .

قال السمعاني: كنت أسأل الحفاظ عن الأنساب وكيفيتها وإلى أي شيء نسب كل أحد وأثبت ما كنت أسمعه، ولما اتفق الاجتماع مع شيخنا وإمامنا أبي شجاع عمر بن أبي الحسن البسطامي بما وراء النهر فكان يحثني على نظم مجموع في الأنساب وكل نسبة إلى أي قبيلة أو بطن أو ولاء أو بلدة أو قرية أو جد أو حرفة أو لقب لبعض أجداده فإن الأنساب لا تخلوا عن واحد من هذه الأشياء، فشرعت في جمعه بسمرقند في سنة خمسين وخمسمائة وكنت أكتب الحكايات والجرح والتعديل بأسانيدها ثم حذفت الأسانيد لكي لا يطول وملت إلى الاختصار ليسهل على الفقهاء حفظها ولا يصعب على الحفاظ ضبطها وأوردت النسبة على حروف المعجم وراعيت فيها الحرف الثاني والثالث إلى آخر الحروف فابتدأت بالألف الممدودة لأنها بمنزلة الألفين، وذكرت الآبري في الألفين والإبري بالألف مع الباء الموحدة، وأذكر نسب الرجل الذي أذكره في الترجمة وسيرته وما قال الناس فيه وإسناده وأذكر شيوخه ومن حدث عنهم ومن روى عنه ومولده ووفاته إن كان بلغني ذلك، وقدمت فصولا فيها أحاديث مسندة في الحث على تحصيل هذا النوع من العلم ونسب جماعة من أصول العرب وورد في الحديث ذكرهم وقد أذكر البلاد المعروفة والنسبة إليها لفائدة تكون في ذكرها والله تعالى ينفع الناظر فيه والمتأمل له بفضله وسعة رحمته

واختصر ابن الأثير كتاب السمعاني وزاد عليه شيئا قليلا في كتاب سماه ' اللباب في معرفة الأنساب '

قال ابن الأثير :".. فحين أمعنت مطالعته – أي كتاب الأنساب للسمعاني – وأردت كتابته، رأيته قد أطال واستقصى حتى خرج عن حد الأنساب، وصار بالتواريخ أشبه، ومع ذلك ففيه أوهام، قد نبهت على ما انتهت معرفتي منها، وهي في مواضعها، فشرعت حينئذ في اختصار الكتاب، والتنبيه على ما فيه من غلط وسهو.

وينحصر مقصود هذا الكتاب الذي وضعته عليه في أحد عشر نوعا:

الأول: أنني اعتمدت على أصل صحيح.

الثاني: أني تتبعت المصنف في معاني كلامه في الذي أنقله، لا أغيرها، حتى إنه ينقل الشيء على الشك، وأعلمه يقينا، فأنقله على الشك، ويذكر الشيء متيقنا، وأنا أشك فيه، فأنقله على يقينه، ويذكر في الترجمة إنسانا غيره أولى بالذكر منه، وربما كان بعض من أدركناه، فأترك ما عندي كما ذكره حتى أنه قد ضبط تراجمه بجودة الترتيب، وحسن التقييد ضبطا يغني عن كثير من ذكر الأنقاط، ومع هذا فقد ذكرها فاتبعته في ذلك.

الثالث: أنني أذكر جميع تراجم كتابه لا أخل منها بترجمة واحدة، فإن كان قد ذكر هو في الترجمة الواحدة عدة أشخاص أذكر أنا الترجمة واقتصر على ذكر واحد أو اثنين من الذين ذكرهم.

الرابع : إذا ذكر الترجمة وليس فيها غير رجل واحد أو رجلين ذكرت ذلك، وربما أسقطت بعض ما ذكر من أحوال ذلك الشخص التي لا حاجة إلى ذكرها، ولا تزيد النسب وضوحا، وأعلم على الترجمة صورة ميم (م) أعني أنها تمام، لم أحذف منها رجلا ذكره هو في الترجمة، فإن كثيرا منه لم أحذف منه سوى ما ذكرته لأنه لم يحتمل الإختصار.

الخامس : إذا ذكر في الترجمة نسبة إلى عدة قبائل وأجداد وغير ذلك متفقة أسماؤهم فهو لم يحسن ترتيبها، بل يذكر منسوبا إليه، ثم يذكر بعده بعض من ينسب إلى المنسوب إليه الأول، وهكذا في الثالث والرابع فلا يحصل الغرض إلا للنحرير الذي يعرف ذلك ويعلمه، ومن عداه فلا، فرتبته أنا ترتيبا حسنا، وذكرت أول الترجمة هذه النسبة إلى فلان و ينسب إليه فلان، وكذلك في الباقي، فسهل الأمر فيه، وتيسر ضبطه على الوجه الجيد.

السادس: قد ذكر في كثير من التراجم بعض من ينسب إليها، ثم ذكر بعد ذلك الشخص المذكور عدة أشخاص ثم أعاد ذكر الأول وربما زاد في نسبه أو في بعض أحواله، أو نقص من ذلك، وربما ذكره في الترجمة الواحدة ثلاث مرات، فلا أدري أعلم أن الجميع واحد، وأعاد ذكره فهو قبيح في التصنيف، أو اثنين وثلاثة فهذا خطأ فاحش، فلم أفعل كفعله و أبين الخطأ فيه لئلا يكثر الرد عليه، ولظهوره ما أظنه يخفى، وقد نبهت عليه في مواضع يسيرة، وأشرت إليها.

السابع: إذا ذكر النسب على بطن من قبيلة ولم يصل نسب البطن إلى القبيلة التي هو منها رفعت النسب حتى ألحقه بالقبيلة، كالسكوني من كندة وغير ذلك

الثامن: إذا ذكر نسبة إلى طائفة من أصحاب الكلام والأصول وذكر شيئا من مذهب تلك الطائفة فأنا أذكر جميع ما ذكر، لا أخل منه بشيء، إنما أنقل المذهب على وجهه

التاسع : إذا ذكر شخصا وقال: روى عن فلان وفلان، وروى عنه فلان وفلان، فأنا أقصد ذكر أشهرهم ذكرا، و أكثرهم علما وفضلا، ليزداد ذلك الشخص تعريفا

العاشر: إذا عثرت على وهم في كتابه بينته، وأظهرت الحق فيه، لا قصدا لتتبع العثرات، علم الله، ولا إظهارا لعيبه، وإنما فعلت ذلك إرادة لإظهار الحق، لينتفع به الناس ، وأن أنزه نفسي عن أن يقال رأى الخطأ فلم يعرفه، ولقد بقيت أقدم إلى هذا الغرض رجلا وأأخر أخرى، إلى أن قوي في ظني أن فعله أولى بالصواب وأحرى، والأعمال بالنيات لكل امرئ ما نوى

الحادي عشر: إذا أخل بمنسوب إليه من قبيلة، أو بلدة، أو صناعة أو غير ذلك ذكرته، ونبهت عليه إن عرفته، وإذا أهمل ضبط شيء من النسب ضبطه وقيدته، واعتمدت في أكثر ما نقلته على ما ذكره هشام الكلبي لأنه أشهر علماء النسب، وأحفظهم له، وأقلهم وهما، ولم أكثر من نقل أقاول الجميع، لئلا يطول الكتاب، وبالله التوفيق، ولم أستدرك عليه إلا بما كان قبله، وفي أيامه، وأما من حدث من حديث بعده فلا، لأنه بالتذييل أولى منه بالإستدراك

فهذا هو شرط كتابي، الذي سلكته في تصنيفه، وهو وإن كان سهلا لتحمل أبي سعد العبء الثقيل فيه، وجمع أشتات المتفرقة إليه، والتعب في جمعه وتصنيفه، فلي فيه أيضا تعب الإختيار، وجودة الترتيب، والبحث عن الحق ليعلم، إلى غير مما ذكرته وقد سميته اسما يناسب معناه.

. واختصره السيوطي في كتاب سماه ' لب اللباب في معرفة الأنساب، قال السيوطي : هذا ما اشتدت إليه حاجة المحدث اللبيب من مختصر في الأنساب، واف بالمقصود كاف عن التطلاب، خال عن التطويل مما يخرج عن ذا الباب، نقحت فيه اللباب لابن الأثير، واستوفيت ضبط ألفاظه مع مزيد عليه كثير، وتتبعت فيه أشياء أهملها، واستدركت ألفاظاً أغفلها، وميزت زوائدي بانتهى آخرها وقلت أولها، وسميته لب اللباب، في تحريري الأنساب.

كتب في البلدانيات:

وهي كتب الرجال المصنفة في بلاد مخصوصة.

الأئمة –رحمهم الله تعالى– من فرط عنايتهم بالسنَّة،وشدة رعايتهم لها أن كلَّ إمام في بلده يُصَنِّفُ في علماء بلده أو ينزل في بلد فيصنف في علماء هذا البلد،فتجد مثلا من أوسع ذلك على الإطلاق كتاب "تاريخ

دمشق" للحافظ ابن عساكر كتاب مطبوع في سبعين مجلدا وسوف نتحدث عنه إن شاء الله ، وكتاب "تاريخ بغداد" للحافظ الخطيب البغدادي يذكر كُلَّ علماء بغداد ومَنْ نزل بها من العلماء. والكتاب بذيوله يقع في ثمانية عشر مجلدا.

فهذه عناية العلماء ببلاد الرواية وغيرها "تاريخ أصبهان" لأبي نعيم الأصبهاني،"تاريخ جرجان" للسهمي هو كتاب في مجلد ضخم،"تاريخ الرقة"،"تاريخ داريا"،"مختصر طبقات علماء أفريقيا وتونس"،"تاريخ واسط" وهكذا تجد "تاريخ مصر" لابن يونس أَلَّفَ في علماء مصر الذين كانت لهم رواية واهتمام بالحديث،فتجد هذا الاهتمام البالغ من العلماء لخدمة حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وقد يوجد الراوي الذي ذكره الإمام في تاريخ بلده كتاريخ بغداد موجود مثلا في تراجم الكتب الستة،أوفي تراجم الضعفاء،أو في تراجم الثقات لكنه أراد مزيدَ فائدةٍ.

هذا النوع من المصنفات التزم فيه مؤلفوه ترجمةَ رجالِ العلمِ والفكرِ،ومشاهيرِ الرجالِ من الشعراءِ والأدباءِ والرياضيين وغيرهم في بلدة أو مدينة بعينها،سواء من كان من أهلها الأصليين،أو من وفد إليها وأقام بها،ووجهوا عنايتهم بالدرجة الأولى لتراجم رجال الحديث؛ فكان لتراجم المحدثين ورجال الحديث في هذه الكتب الحظُّ الأكبرُ؛ لذا تُعتبر مرجعًا من المراجع في تاريخ الرجال،ومعرفة المقبول منهم أو الضعيف،وقد صُنِّفَتْ كتبٌ كثيرةٌ في هذا،وسأقتصرعلى دراسة كتاب " تاريخ دمشق " وهو للإمام الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبدالله الشافعي المعروف بابن عساكر.

دراسة عن كتاب " تاريخ دمشق "

اسم الكتاب:

سمى أبو القاسم بن عساكر كتابه هذا: " تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها "

منهج ابن عساكر في تاريخه:

يمكن الكلام على منهج الحافظ ابن عساكر في تاريخه في النقاط التالية:

١. بدأ المؤلف كتابه بمقدمة حافلة، تحدث فيها عن كتابه وعمله ونهجه فيه فقال: .. أما بعد فإني كنت بدأت قديما بالاعتزام لسؤآل من قابلت سؤاله بالامتثال والالتزام على جمع تاريخ لمدينة دمشق أم الشام حمى الله ربوعها من الدثور والانفصام وسلم جرعها من كيد قاصديهم بالاختصام فيه ذكر من حلها من الأماثل والأعلام فبدأت به عازما على الانجاز له والإتمام، فعاقت إنجازه وإتمامه عوائق الأيام من شدة الخاطر وكلال الناظر وتعاقب الآلام، فصدقت عن العمل به برهة من الأعوام حتى كثر علي في إهماله وتركته لوم اللوام وتحشيم من تحشيمه سبب لوجود الاحتشام، وظهر ذكر شروعي فيه حتى خرج عن حد الاكتتام وانتشر الحديث فيه بين الخواص والعوام، وتطلع إلى مطالعته أولو النهى وذوو الأحكام ورقى خبر جمعي له إلى حضرة الملك القمقام الكامل العادل الزاهد المجاهد المرابط الهمام أبي القاسم محمود بن زنكي بن آق سنقر ناصر الإمام أدام الله ظل دولته على كافة الأنام وأبقاه مسلما من الأسواء منصور الأعلام منتقما من عداة المسلمين الكفرة الطغام معظما لحملة الدين بإظهار الإكرام لهم والاحترام .. وبلغني تشوقه إلى الاستنجاز له والاستتمام ليلم بمطالعة ما تيسر منه بعض الإلمام فراجعت العمل فيه راجيا الظفر بالتمام شاكرا لما ظهر منه من حسن

الاهتمام مبادرا ما يحول دون المراد من حلول الحمام، مع كون الكبر مظنة العجز ومطية الأسقام، وضعف البصر حائلا دون الإتقان له والإحكام، والله المعين فيه بلطفه على بلوغ المرام.

٢. حيث أن الحافظ ابن عساكر من علماء الحديث، بل هو إمام أهل الحديث في زمانه، لذلك فقد سلك في تاريخه هذا منهج المحدثين؛ فهو يبدأ بذكر السند ثم يورد الخبر.

٣. ذكر الحافظ ابن عساكر في تاريخه: تراجم من دخل مدينة دمشق ونزل بها من الصحابة والتابعين، والعلماء والأمراء، والأفاضل وغيرهم؛ فبدأ في المجلدين الأول، والثاني بما ورد في فضائل دمشق والشام، ثم في المجلدين الثالث والرابع السيرة النبوية، ثم بدأ في أعلام الرجال من المجلد (٥) حتى (٦٥)، ثم الكنى من المجلد (٦٦) حتى المجلد (٦٨)، ثم النساء من المجلد (٦٩) حتى المجلد (٧٠)..

٤. رتب أسماء المترجمين على حروف المعجم، مقدما تراجم من اسمه أحمد على غيره، مع مراعاة الحروف في أسماء آبائهم وأجدادهم، وأردف ذلك بمن عرف بكنيته ولم يقف على حقيقة تسميته ثم بمن ذكر بنسبته، وبمن لم يسم في روايته، وأتبعهم بذكر النسوة والإماء والشواعر.

٥. يقدم ابن عساكر المادة الأولية للترجمة مسندة في كل جزئية من جزئياتها حتى في الاسم أو الكنية أو يوم الوفاة وتتعدد صور الخبر بتعدد الأسانيد التي انتهت إليه والروايات التي جاء عليها وقد تتكاثر الأسانيد على خبر واحد في صورة واحدة أو صور متقاربة .. ولهذا فإن كل ما عند ابن عساكر في تاريخه يدور في هذين القسمين الكبيرين: الأسانيد والأخبار

أهمية الكتاب:

أهمية هذا التاريخ تكمن في أنه لا يعد تاريخا لمدينة دمشق – أحد أكبر معاقل الحضارة الإنسانية والعلوم الإسلامية عبر مختلف العصور – فحسب، بل إنه موسوعة حديثية وهو من أوسع المصادر في سير الرجال فمنه يمكن استخلاص كتب وأسفار عدة في موضوعات وعلوم وفنون شتى؛ فالكتاب مرجع للعلماء لاحتوائه على الآلاف من الأحاديث النبوية والآثار، والكتاب موسوعة في علم الرجال والجرح والتعديل فهو عندما يترجم للرجال ويذكر سيرهم ويذكر مروياتهم، فإنه يبين حالهم وعلى ما هم عليه من ضعف أو توثيق ويصحح أسماءهم إذا اقتضى الحال، ويذكر سنة الوفاة للرجال وهو بهذا يحدد طبقة الاسم المترجم له وفي هذا من الفائدة ما يدركه العاملون في حقل الرجال.

وهو عندما يسرد الخبر خصوصا في الفضائل يسرد جميع الروايات بأسانيدها المتعلقة بالخبر يذكر ذلك وهو من أعلم الناس بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، فكأنه بإيراده السند يخلي مسؤوليته ويدع العهدة في نقل الأخبار على من نقلها وكأنه يريد أن يقول أيضا: إن كتابه لجميع طبقات الناس وإنه يريد أن يكون تاريخه مرآة تعكس حياة الناس ومعتقداتهم ومذاهبهم ونحلهم وآراءهم السياسية والاجتماعية فله النقل والعرض والسرد وللعقل التدقيق والتمحيص.

تنبيه: يعتبر الكتاب من مظان الأحاديث الضعيفة والواهية، فليس مقصود الحافظ ابن عساكر الاقتصار على الحديث الصحيح أو الحسن، وإنما غرضه سوق كل ما ورد من طريق المترجم.

وقد اعتنى العلماء بهذا الكتاب قديماً وحديثاً وله عدة ذيول ومختصرات

وطبع الكتاب كاملاً بتحقيق: عمر بن غرامة العمروي، ونشرته دار الفكر سنة ١٤١٥هـ

تنبيه : هذه لأنواع المبينة لشخص الراوي تدل على شمول أبحاث كتب الرجال لكل ما يتوصل به إلى معرفة شخص الراوي وتحديده من جميع النواحي الزمانية، والمكانية، والأسمية.

ففي الناحية الزمنية درس المحدثون موقع الراوي من الأجيال السابقة واللاحقة ".

وفي الناحية المكانية عنوا بأوطان الرواة، وتنقلاتهم، وتبينوا ما قد يطرأ منها على الراوي مما يؤثر في حديثه.

وفي أسماء الرواة شملوا كل ما يتصل بها حيث عنوا بإزالة الإبهام وتعيين أسماء الرواة وآبائهم وكناهم وألقابهم وأنسابهم، وضبطوا ذلك بغاية الدقة، وبينوا ما هو ظاهره من الأنساب وما ليس على ظاهره.

ثم قاموا بجهود عظيمة في مقابلة أسماء الرواة وكناهم وألقابهم وأنسابهم لتمييز ما يتشابه منها عن بعضه ودرسوها من جميع أوجه التشابه: من التماثل كتابة ونطقا "المتفق والمفترق"، أو كتابة لا نطقا "المؤتلف والمختلف"، أو ما يقع فيه الأمران طردا أو عكسا "المتشابه".

فميزوا كل راو عما سواه تمييزا بالغا دقيقا ليوضع تحت منظار الجرح والتعديل، وينزل في موضعه المناسب.

تم بحمد الله